النهار الاقتصادي
جريدة مالية واقتصادية
المدير المسؤول: محمود غزالة • أمين التحرير: ادمون صعب

# حتى تبقى بيروت المصرف العربي الكبير

## ٥ أهداف منشودة لاجتذاب المزيد من أموال النفط


الدكتور بيار نصرالله.

بيع المصارف اللبنانية من مؤسسات اجنبية: وارتفاع الفائدة على الليرة اللبنانية في ما بينها: وانخفاض سعر الدولار الاميركي بالنسبة الى الليرة: إضافة إلى التوقعات الناتجة عن زيادة اسعار النفط في الدول المنتجة: وما يجب على المصارف اللبنانية ان تفعله لجذب رؤوس الاموال العربية اليها: هي مصادر القلق والتخطيط لتأمين مستقبل مصرفي أفضل.

والواقع ان عام ١٩٧٣: بالنسبة الى القطاع المصرفي في لبنان تميز ببيع مصارف وطنية عدة: او اكثرية اسهمها من مصارف ومؤسسات مالية اجنبية والسبب حسب رأي أمين سر جمعية المصارف اللبنانية الدكتور بيار نصر الله ينحصر في نقطتين: «الاولى امتناع الحكومة عن الترخيص بانشاء مصارف جديدة: والثانية الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي سادت الشرق الاوسط نتيجة ازدياد واردات النفط وتدفق قسم كبير منها الى المصارف اللبنانية مما حمل المؤسسات المالية العالمية على شراء مؤسسات مصرفية وطنية.

«ويبدو انه لا يوجد ضرر من ذلك ما دام البيع والشراء يتمان بموجب القوانين السارية المفعول: والحكومة قبلت بهذا التحول. ولو كان هناك ضرر لما قبلت الحكومة بذلك» ثم إن دخول مؤسسات مالية كبرى الى لبنان من شأنه ان يقوي القطاع المصرفي ويحمل لبنان مسؤولية اكبر لناحية رسم السياسة النقدية: ومن شأن هذه المؤسسات تسهيل تنفيذ تعميمات المصرف المركزي من جهة: او الاعتراض عليها من جهة أخرى: فتشكل بذلك عقبة. لكن يبدو ان حاكم مصرف لبنان يتمتع بحكمة نادرة: وهو لا يبدل مبادئه. ففي آخر لقاء لنا معه طلب من المؤسسات، على انواعها وحجمها، ان تخفض من حجم التسليفات لانها: حالياً: تضر بالاقتصاد الوطني.

ويضيف نصر الله: «ان هناك سبباً عميقاً جعل المؤسسات المالية اللبنانية تبيع رخصها او اكثرية اسهمها: وهو ان حجم هذه المؤسسات لم يعد يتناسب مع حجم المؤسسات المصرفية والمالية في العصر الحاضر: ولم تعد المؤسسات الصغيرة الحجم قادرة على تكوين ارباح كافية فقلت وارداتها وأصبحت علاقاتها العالمية محدودة فضلا عن ان الفن المصرفي ضئيل لديها. وعلى هذا الصعيد برر تقصير الحكومة: إذ يتوجب عليها تشجيع المؤسسات اللبنانية على الاندماج في ما بينها لان اقتصاد كل بلد ينمو على اكتاف المؤسسات الوطنية وازدهار المؤسسات الاجنبية يأتي دائماً في أول مراحل نمو هذا البلد».

### السيولة ليست مفقودة

هل يؤثر هذا العامل على وضعية المصارف اليوم؟ لا... انما يمكن وصف وضعية المصارف حالياً بـ«عامل ظاهري وحيد» وهو ارتفاع الفائدة على الليرة اللبنانية في ما بينها الى درجة انها كادت تصل الى ٢٠ في المئة. وقد ترك هذا العامل انطباعاً عند العامة بان السيولة مفقودة لدى المصارف. لكن الحقيقة ان السيولة ليست مفقودة عن كل القطاع المصرفي: انما فقدت، من بعض المؤسسات الضخمة التي اعطت قروضاً بطريقة مستمرة من دون ان تأخذ في الاعتبار دائماً مستوى مواردها لانها، نظراً الى حجمها، تعتقد بقدرتها في الحصول استثنائياً على موارد لدى المصارف الاخرى التي عندها فائض في السيولة.

### الاقتصاد المزدهر

وكون هذه المصارف تمنح قروضاً بطريقة مستمرة: هو دليل واضح على ان الاقتصاد اللبناني مزدهر وان هناك طلباً على التحويل المصرفي. ويكون هذا التحويل تضخمياً إذا لم يذهب الى قطاعات معينة كالقطاع الصناعي مثلاً. وهنا تكمن خطورته: ذلك ان هذه القروض من طبيعتها ان تقوي الطلب وتزيد التضخم.

وينفي الدكتور نصر الله كون القطاع المصرفي في لبنان يمر في مرحلة صعبة «انما هو يمر في مرحلة ازدهار: وهذا يلقي على مصرف لبنان واجب التشدد في إعطاء السيولة للمصارف التي تحتاج اليها وذلك لأسباب محض اقتصادية».

وجدير بالملاحظة ان مصرف لبنان عاد واعطى المصارف المحتاجة سيولة مشترطاً الا تستعملها في تسليفات جديدة.

والظاهرة الثانية التي لازمت وضعية المصارف هذه السنة هي في انخفاض سعر الدولار: واسباب هذا الانخفاض صعبة التحليل. كمن يسأل عن سعر الليرة الامثل اقتصادياً. فسعر النقد اليوم يخضع لعوامل غير اقتصادية (سياسية) تضغط على احتسابه.

وانخفاض سعر الدولار بالنسبة الى الليرة اللبنانية له محاسنه وسيئاته في رأي الدكتور نصر الله: إذ ان قيمة المستوردات اللبنانية يجب ان تنخفض بنسبة ٢٥ في المئة اي بمقدار الزيادة التي طرأت على قيمة الليرة اللبنانية بالنسبة الى الدولار: «واذا اردنا ان يستفيد المستهلك فيجب على المستورد ان يخفض قيمة مستورداته لا ان يزيدها كما يفعل اليوم». وفي المقابل يتعرض المصدر اللبناني لخسارة تتطلب تدخل الحكومة لدراسة الوضع بدقة والبحث في امكان تعويض بعض المواد المصدرة.

من جهة أخرى ان ارتفاع الاسعار العالمية يضطر لبنان. وبالتالي رجال المصارف فيه: الى مزيد من الانتاج لتعويض الزيادة التي ستوجب عليه دفعها عن مستورداته. كما ان ارتفاع اسعار النفط سيدر على المنتجين مبالغ مالية ضخمة ينبغي ان نسعى الى اجتذاب قسم منها الى لبنان عن طريق تعديل التشريعات المصرفية والمالية: وذلك بتحقيق الآتي:

### خمسة أهداف

١ — اصلاح قانون النقد والتسليف: عدل ووضع النص الجديد موضع التنفيذ بالمرسوم رقم ٦١٠٢ تاريخ ٥ تشرين الاول ١٩٧٣.

٢ — تحقيق الاعتماد المتوسط والطويل الاجل.

٣ — منح ودائع غير المقيمين اعفاءات ضريبية لان الرسم على فوائد الودائع وغير اعباء من شأنها ان تضعف نشاط المصارف اللبنانية على صعيد المنافسة الدولية لاجتذاب الاموال الضخمة الناتجة عن النفط.

٤ — حث المصارف على الانتساب الى اتحاد المصارف العربية لان من اهداف الاتحاد الرئيسية دعم الروابط وتوثيق اواصر التعاون بين المصارف العربية وتنسيق اعمالها والمساهمة في تحسين خدماتها وزيادة فاعلية الدور الذي تقوم به لتنمية الاقتصاد في الدول العربية.

٥ — اقامة ندوة دراسية لترقية بيروت كمركز مالي دولي: لان تدفق الرساميل على بلدان المناطق المنتجة للنفط يفتح افاقاً واسعة ويخلق معضلات مثل ضغط التضخم المالي لذلك يجب انشاء ندوة دراسية لبحث ذلك.

ميشال مرقص

### اتفاق بين ارامكو والسعودية ؟

ترددت أنباء مفادها أن الحكومة السعودية توصلت الى صيغة اتفاق مع شركة ارامكو ، تكون بديلا من اتفاق المشاركة القديم الذي بدأ تطبيقه منذ بداية عام ١٩٧٢ • ولا تزال خصائص الاتفاق الجديد سرية في معظمها ، ولكن يبدو أن هذا الاتفاق يختلف عن الذي وقعته ايران مع الكونسورسيوم ، في السنة الماضية والذي يعطي الحكومة الايرانية كامل الحق في ملكية المنشآت النفطية، على أساس تسويق النفط الايراني الخام للشركات بعقود بيع طويلة

# بين ٢ نيسان وأول أيار التشقق يزداد في القيادة العمالية

يحتفل العمال يوم الاربعاء بالاول من أيار • وفي مثل هذا اليوم من عام ١٨٨٤ أقدمت الشرطة الاميركية على اطلاق الرصاص على العمال الذين كانوا يتظاهرون في شوارع شيكاغو ، في سبيل تحسين شروط عملهم • وتكرس هذا اليوم ، منذ ١٨٨٦ ، عيدا عالميا للعمال ، يحتفلون به سنة بعد سنة •

والاحتفال في لبنان يأتي هذه السنة ، في ظروف اجتماعية تختلف ، من حيث حدتها وغليانها ودرجة تفاقمها ، عن السنوات السابقة • فقد شهدت البلاد ، منذ أيار الماضي ، موجات متلاحقة من التضخم وارتفاع الاسعار لا مثيل لها من قبل • وهذه الموجات التضخمية انعكست في درجات متفاوتة على الطبقات الاجتماعية كلها لكنها اصابت في شكل اساسي العمال والاجراء وذوي الدخل المحدود • ولعل ارتفاع مؤشر الاسعار الرسمي ، بين نيسان ١٩٧٣ ونيسان ١٩٧٤ ، بنسبة تقترب من ١٤ في المئة ( من دون احتساب ارتفاع أكلاف الايجارات والطبابة والتعليم ) خير دليل على حدة الازمة ، التي باتت تهدد التوازن الاجتماعي في لبنان وتنسف ، من الاساس ، المعادلات التي يقوم عليها هذا التوازن •

والجديد هو ان احتفالات هذه السنة تترافق مع التبلور النوعي في مفاهيم عمل الحركة العمالية اللبنانية واساليبه ولعل المواجهات العمالية المتعددة التي حصلت منذ أيار الماضي ، والتي تتجاوز من حيث مضامينها وشعاراتها وأشكال ممارساتها المواجهات السابقة ، تشكل علامات بارزة في مسيرة الحركة النقابية اللبنانية • وغني عن البيان أن هذه المواجهات أفضت الى تعزيز نفوذ الحركة العمالية في الحياة السياسية داخل البلاد ، وبات من الصعب تجاهل هذا النفوذ • وأبرز دليل على ذلك ان الحركة العمالية توصلت ، في المعركة الاخيرة في الثاني من نيسان الحالي ، الى فرض اعادة النظر في موضوعين ، كان من المستحيل حتى وقت قريب ، التفكير في تعديلهما ، وهما المادة الخمسون من قانون العمل والمرسوم الاشتراعي ٣٤ المتعلق بالتمثيل التجاري • وعلى رغم التعقيدات والصعوبات الهائلة التي تواجه تعديل هاتين القضيتين في الوقت الحاضر ، فان التطور الموضوعي اللاحق للامور سيفرض الحلول التي تنسجم مع مستلزمات رفع المستوى المعيشي للعاملين •

وثمة قضية أخرى ترافق احتفالات هذه السنة وتبرز في التمايز العميق والمتسارع الذي حصل ، ويحصل ، داخل قيادة الحركة النقابية • واذا كانت ضرورات المضي في المعركة الموحدة ، التي تنتهي مدتها في نهاية ايار ، فرضت على الاطراف النقابية كافة ان تشارك في المهرجان العمالي الذي ينظمه الاتحاد العمالي العام يوم الاربعاء في الاونيسكو ، فان ذلك سيكون كالهدوء الذي يسبق العاصفة ، لان الانتخابات النقابية الشكلية التي كرست السيد غبريال خوري رئيسا للاتحاد العمالي العام ، كرست في الوقت ذاته الانشقاق داخل الحركة النقابية بين « الحمائم » و « الصقور » •

كمال حمدان

# مال العرب يدعو الاسترليني ؟

اعترفت مجلة « الاكسبرس » الفرنسية بأن المال العربي نجح في ابقاء الجنيه الاسترليني على مستواه على رغم الازمات التي تتعرض لها بريطانيا •

وأشارت المجلة الى انه مع حلول شهر اذار أخذت أموال النفط تتدفق على الاسواق المالية الغربية ، كما أن هذه الاموال راحت تتصرف في الحكمة • وقد اثبتت انها تملك قوة خارقة •

وتضيف المجلة أن المال العربي حقق أعجوبة كبيرة وهي الابقاء على الجنيه الاسترليني معوما مع اتجاه ارتفاعي في أسواق الصرف ، في حين ان المؤشرات الاقتصادية • كعجز الميزان التجاري والمؤشرات السياسية ، كتأليف حكومة اقلية عمالية ، كانت تشد الجنيه الى الانخفاض بدلا من الارتفاع •

ويقدر المراقبون أن الدول المنتجة للنفط وظفت في بريطانيا نحو ٥٠٠ مليون جنيه استرليني في شكل سندات على الخزينة أو قروض متوسطة الامد لمدة ٥ أو ٧ سنوات ، مع العلم أن الديون الاجنبية على الخزينة البريطانية مضمونة من الدولة •

وفي نيويورك حافظ المال السعودي على طريقه وراح يعمل في السوق الاميركية من خلال مكتب الاحتياط الاتحادي في نيويورك ( المصرف المركزي ) •

# حدود الغنى والعقل

للمرة الثالثة يعود العهد الى ذاته في الاسبوع المقبل فيعقد مجمعا : الوزراء تغيروا لكن المشاكل لم تتغير .

مشاكل لبنان المزمنة ثلاثة : المشاكل ذات الحل الموجود التي تتطلب تنفيذا اي ادارة . والمشاكل ذات الحل المطروح التي تفترض اختيارا اي ارادة . والمشاكل ذات الحل الجذري التي تستوجب فكرا اي رؤيا ، اقل ما يمكن ان يفعله المجمع الثالث هو وضع وثيقة مناقشة تجرد المشاكل وتصنف الحلول .

ويواجه العهد الاخر ، اضافة الى المشاكل المزمنة التي عجز هذا العهد عن حلها، معطيات مستجدة لن يقربها مجمع بيت الدين بالطبع .

اولى هذه المعطيات هو الانقلاب الحاصل في ميزان القوى الاستراتيجية . فمن الطريف ، مثلا ، ان كيسنجر قد يطلب من السادات ان يخفف من حملته على السوفيات ، كما كان يطلب غروميكو من هو شي منه ان يخفف من عدائه للاميركيين . مفتاح السلام في الشرق الاقصى كان في ايجاد حل سوفياتي بموافقة اميركية . وبالتالي كان السوفيات مهتمين بارضاء الاميركيين . اما مفتاح السلام ، في الشرق الاوسط فهو ايجاد حل اميركي بموافقة سوفياتية . هذا ما يفسر اهتمام الاميركيين بارضاء السوفيات . حقيقة موازين القوى الاستراتيجية في الشرق الاوسط ان الولايات المتحدة مرشحة لتكون الاولى ولكنها لن تكون الوحيدة ، فالاتحاد السوفياتي مرشح للمركز الثاني . وأكثر من ذلك فان حلفا ضمنيا قائم بين الاميركيين والسوفيات لاقصاء اوروبا والصين واليابان .

ثاني هذه الانقلابات ينبع من ميزان القوى الاقتصادية . لقد اشار البنك الدولي في تقرير سري له الى ان معدلات النمو في العالم الثالث وفي العالم الصناعي ستنخفض خلال سنة ١٩٧٤ . ويهبط مؤشر التبادل في هذه البلدان بنسبة ١٦ الى ٢٠ في المئة . الدول الفقيرة ستزداد فقرا والدول الصناعية ستتوقف عن النمو. وحدها الدول المنتجة للنفط ستنمو وتخرج من الفقر . لاول مرة مهمة حكام العالم الصناعي ستنحصر في توزيع التضحيات على شعوبهم بدلا من توزيع الثروات . ولاول مرة مهمة حكام العالم النفطي ستتجه الى توزيع الثروات بدلا من توزيع التضحيات . العالم العربي مرشح لان يكون المنطقة القادرة على التقدم والنمو بسرعة تفوق ما يحصل في كل مناطق العالم .

حدود العالم العربي ليست في نفطه بل في عقله . حدود النفط تخلق دولا غنية وحدود العقل تخلق دولا قوية . مطلوب من العقل العربي ان يرسم استراتيجية الانتقال من الغنى الى القوة . ومطلوب من العقل اللبناني ان يكون دماغ العقل العربي. هذا هو المستقبل... ومسكين مجمع بيت الدين .

كريم بقرادوني





هكذا من الأصل

هكذا منذ الأصل




# ازمة اللحوم تزداد تعقيداً

## لم تبق غير العظام!

في خلال فترة الاعياد وصل سعر كيلو اللحم الضان الى ١٥ ليرة في بيروت و ١٣ في المدن الرئيسية في مقابل ٩ — ١١ ليرة في القرى ، وزاد في اندفاع موجة الغلاء هذه اضراب اصحاب شوايات الفروج ، وقلة المواشي وارتفاع اسعارها في بلد المنشأ اضافة الى وقف تصديرها الى لبنان من جانب العراق وتركيا وسوريا وايران .

اكثر من ذلك ، نقيب القصابين السيد عبد الرحمن بكداش العدو ، يخشى ان يكون لبنان اصبح في مواجهة خطر نقص شديد في اللحوم، خصوصا ان لبنان لا ينتج سوى ١٠ في المئة من المواشي المعدة للاستهلاك . ويبلغ معدل ما يستورده منها نحو مليون راس من المواشي الحية ( ٢٥ الى ٣٠ مليون كيلو من اللحم ) اضافة الى ٥ ملايين كيلو من اللحوم المجلدة ( ٣٠٠ مليون ليرة بما فيها مشتقات اللحوم والعلف ) علما ان ما يصيب الفرد اللبناني لا يتعدى ١٠ كيلوغرامات في السنة في مقابل ٤٠ كيلوغراما للفرد في البلدان المتقدمة .

وقال العدو : منذ نحو ٢٠ سنة كان لبنان يؤمن اللحوم من مصادر رئيسية هي العراق وايران وسوريا وتركيا واحيانا رومانيا . العراق اوقف تصدير المواشي الى لبنان منذ ١٩٥٣ بسبب الفيضان الذي حصل عامذاك واتى على اكثر ثروة العراق الحيوانية ، وفي ١٩٦٢ اوقفت ايران تصدير المواشي واصبحت بلدا مستوردا بعدما ضربها الجليد سنوات متلاحقة . اما تركيا ، التي لا تربطها بلبنان اية معاهدة تجارة ، فانها ، منذ سنوات ، لا تسمح بتصدير المواشي الا في فترات متقطعة غير منتظمة ومن ضمن شروط مالية قاسية وبكميات محدودة جدا كما فعلت مؤخرا اذ سمحت باخراج حوالي ١٥ الف راس من الضان و ٢٥ الفا من الابقار وذلك بعد انقطاع اكثر من عام كامل ، وتم استيراد الاغنام ثم اقفلت تركيا تصديرها في ٢٤ اذار الماضي ، واوقفت شحن الابقار في ١٨ نيسان . كما قررت سوريا قبل شهر منع تصدير المواشي الى لبنان وغيره ، تحت طائلة المصادرة والسجن الطويل على رغم جودة موسمها الزراعي وخصوبة مراعيها ، ويعود ذلك الى حماية المستهلك السوري بالنسبة الى قلة عدد المواشي ( ٦ — ٧ ملايين راس ) بعدما كانت ثروتها سنة ١٩٦٠ تراوح بين ١٥ و ٢٠ مليون راس . وبين ١٩٦٠ و ١٩٧٢ كان لبنان يؤمن ٧٥ في المئة من احتياجه الى المواشي الاستهلاكية من منشأ سوري او عبر الاراضي السورية .

وتحدث عن الاستيراد من بلغاريا فقال :

ان بلغاريا تزود لبنان بنسبة ١٠ في المئة من مجمل ما يستورده من المواشي الحية وعلى هذا الاساس تمكن السادة : قاسم عبد الساتر وشركة ليبستوك وشركة الاتحاد التجاري ومنير حاتمي وميخائيل شبير وجوزف فرهود وسواهم من التعاقد مع رومانيا وبلغاريا لاستيراد كميات من الاغنام الحية فوصل منها في خلال اذار الماضي ١٢ الف راس ، وسيصل العدد في خلال نيسان الجاري الى ٣٣٢٨٤ راس ضان و ٢٠٠ راس بقر ، معظمها لعبدالساتر وشركتي ليبستوك والاتحاد التجاري ، اذ تبين الى الان ان ٣ الاف راس فقط استوردت لحساب الآخرين . وهذه الكميات لا تكفي لبنان مدة طويلة .

ويرى نقيب القصابين ان محاولات مكتب الحبوب والشمندر السكري استيراد اللحوم المذبوحة يجب ان تستمر مع تلافي الاخطاء التي حصلت . ثم دعم التجار ماديا لاستيراد اللحوم ومنافسة المستوردين . واخيرا وضع خطة لتنمية ثروة البلاد الحيوانية والمباشرة بتنفيذها فورا لتفادي السنوات « العجاف » المقبلة .

### اصحاب الملحمات متذمرون

● في اذار الماضي استورد لبنان ١٥ الف رأس من الغنم وبقي سعر كيلو اللحم الضان على ما كان في خلال فترة اعياد الميلاد ورأس السنة ( ١٢ ليرة ) .

● في نيسان الحالي استورد ٣٣ الف رأس من رومانيا وبلغاريا فارتفعت الاسعار بنسبة ٢٠ في المئة، علما أن سعر كيلو اللحم المذبوح لا يتجاوز ٧٥٠ قرشا

● لوحظ أن عددا غير قليل من أصحاب الملحمات في بيروت والضواحي في حالة تذمر . بعضهم أقفل وبعض اخر «يضب اغراضه» والسبب ضعف أقبال اللبنانيين على شراء اللحوم تحت ضغط موجة الغلاء .

# المرفأ ◄ الازدحام يصل الى مرحلة الاختناق

بلغت حركة البواخر في مرفأ بيروت حدا لم تعرفه في مثل هذه الايام من اية سنة مضت . فقد راوح عدد البواخر الاجمالي بين ١١١ و ١٢٧ باخرة . منها ما يراوح بين ٧٣ و ٨١ باخرة من دون شغل او هي خارج المرفأ او مسجلة .

واسباب هذا الازدحام باتت معروفة توجز بالاتي :

١ — عدم تنفيذ التوصيات التي اتخذتها اللجنة التي كلفت حل ازمة المرفأ منذ شهر تقريبا .

٢ — عدم تقديم المعدات في السرعة المطلوبة لتفريغ حمولة البواخر .

٣ — تنقل العمال من تفريغ باخرة الى تفريغ اخرى قبل الانتهاء من تفريغ الاولى .

٤ — الافضليات التي يمنحها المسؤولون لباخرة دون اخرى لاسباب معروفة ( ! ) .

٥ — زيادة البضائع المستوردة من قبل التجار .

٦ — الاعمال الروتينية في انجاز المعاملات الجمركية وغيرها .

٧ — انخفاض حجم البضائع المسحوبة خارج المرفأ عن حجم البضائع المنتظر تفريغها .

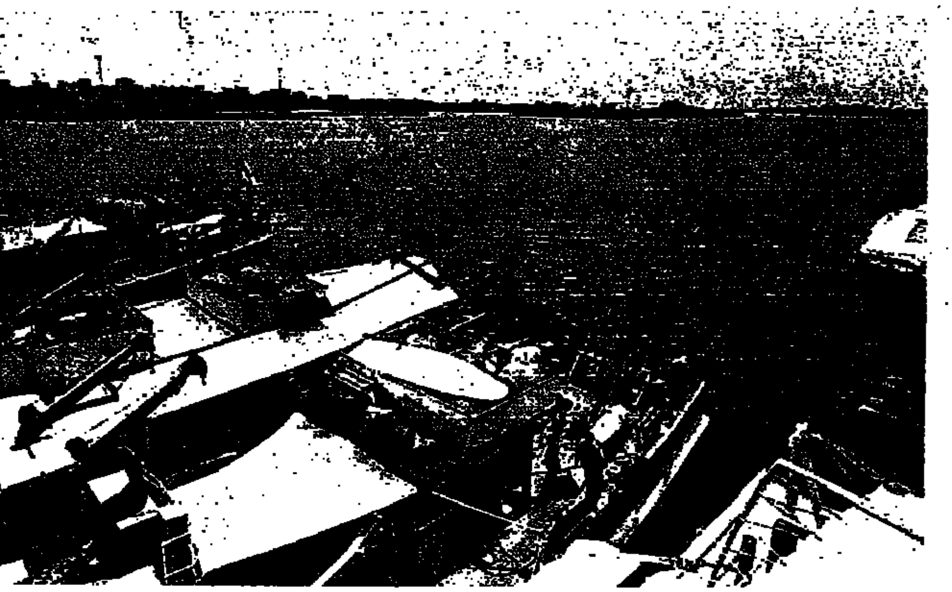
٨ — التقاعس من قبل المؤسسات المسؤولة في داخل المرفأ واتهام بعضهم البعض بعرقلة وشل الحركة في الداخل ...

اما حجم للبضائع المستوردة فقد راوح ، في البواخر التي خارج المرفأ ، بين ٥٢ و ٨٧ الف طن وفي البواخر المسجلة بين ٣٠ و ٣٧ الف طن ، وفي البواخر التي من دون شغل بين ٤ و ١٢ الف طن .

### حركة البواخر والبضائع في مرفأ بيروت بين ١٧ و٢٤ نيسان ١٩٧٤

| التاريخ / عدد البواخر | الاربعاء ١٧ نيسان | الخميس ١٨ نيسان | الجمعة ١٩ نيسان | السبت ٢٠ نيسان | الاحد ٢١ نيسان | الاثنين ٢٢ نيسان | الثلاثاء ٢٣ نيسان | الاربعاء ٢٤ نيسان |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| داخل المرفأ | ٢٧ | ٢٥ | ٢٣ | ٢٢ | ٢١ | ٢٣ | ٢٦ | ٢٤ |
| من دون شغل | ١٣ | ٧ | ٧ | ٨ | ٩ | ٩ | ١٠ | ٩ |
| خارج المرفأ | ٣٥ | ٣٩ | ٤٦ | ٤٧ | ٤٠ | ٣٨ | ٣٨ | ٣٨ |
| مسجلة | ٣٠ | ٣١ | ٢٨ | ٢٦ | ٢٧ | ٢٦ | ٢٦ | ٢٧ |
| مسافرة | ١١ | ٦ | ٩ | ٩ | ٦ | ٩ | ١٠ | ٨ |
| منتظرة | ٩ | ٧ | ٥ | ٨ | ٥ | ٧ | ٥ | ٩ |
| راجعة | ٢ | ١ | ٢ | ١ | ٣ | ١ | ١ | ٢ |
| للتسجيل | - | - | - | - | - | ٤ | ١ | ١ |
| المجموع | ١٢٧ | ١١٦ | ١١٨ | ١٢١ | ١١١ | ١١٥ | ١١٧ | ١١٨ |
| البضائع خارج المرفأ (بالطن) | ٥٧١٣٤ | ٦٠٣٢٦ | ٦٦٨٢٥ | ٧٠٩٠٧ | ٦٠١٤٧ | ٥٩٢٣٧ | ٥٢٧٨٧ | ٨٧٥٩٤ |
| في البواخر المسجلة | ٣٦٢٧٢ | ٣٧٩١٧ | ٣٤٢٧٦ | ٣١٨٧٦ | ٣٤٣٦٠ | ٣٠٧٠٨ | ٣١٠٠٦ | ٣٣٠٧٥ |
| في البواخر التي من دون شغل | ١٢٤٢٠ | ١٠٥١٠ | ٩٨٦٠ | ٤٣٥٠ | ٤٨٠٠ | ٣٧٤٨ | ٦٧٤٨ | ٥٧١٠ |
| المسحوبة من العنابر والارصفة | ٨١٩٨ | ٨٤٥٧ | ٧٥٣٣ | ٦١٧٨ | - | ٧٦٤٨ | ٦٩٨٨ | ؟ |

# تودد اميركا الى العرب: من يخدم من؟



من عملية تطهير القناة .

باشرت مصر عمليات تطهير قناة السويس لجعلها صالحة للملاحة في نهاية شهر تموز المقبل ، وسيكون للبحرية الاميركية التي تساعدها وحدات من البحرية البريطانية والمصرية دور مهم في هذه الاعمال .

وانطلاقا من الوضع المستجد بعد حرب تشرين بدأ تودد الولايات المتحدة الى حكومات الشرق الاوسط يتخذ حجما خاصا كما ان التقارب بين اميركا ومصر بدأ يتطور نحو اقامة علاقات متينة في مختلف المجالات ، هذا عدا انه لا يزال لاميركا موطىء قدم ثابت في الشرق الاوسط لا يمكن ان يختذلها وهو المملكة العربية السعودية التي عقدت مع اميركا اخيرا صفقة اسلحة للحرس الوطني السعودي بمبلغ ٣٣٥ مليون دولار . كما كان للملك فيصل دور مهم في رفع حظر النفط عن اميركا في ١٨ اذار الماضي . وتشير مجلة « النوفيل اوبسرفاتور » الفرنسية الى ان السعودية ستعقد قريبا اتفاقا مهما مع شركة ارامكو اكسون يعطي السعودية حق الاشراف التام على آبار نفط كانت نسبة مشاركتها فيها لا تتعدى ٢٥ في المئة . وفي المقابل ستنال شركة ارامكو بضع مئات الملايين من الدولارات اضافة الى ادارة الاستثمارات النفطية في المملكة .

ومعلوم ان الولايات المتحدة يهمها الحصول على النفط باسعار معقولة ، ومن اجل ذلك مارست ضغطا على الدول المصدرة للنفط لكي تحصل على الطاقة بسعر مخفوض . كما ان هنري كيسينجر كان حذرا من ان زيادة الاسعار في هذا الشكل قد تؤدي في النهاية الى كارثة على جميع الدول . وأثار تصريحه هذا ، في حينه ، انتقادات شديدة من جانب الدول العربية ولا سيما العراق الذي رفض حضور مؤتمر نيويورك في ١٢ نيسان حيث اجتمعت منظمة الدول العربية المصدرة للنفط ولم تتمكن حينذاك من اتخاذ اي قرار .

وذكرت مجلة « النوفيل اوبسرفاتور » ان الولايات المتحدة تعتبر عداء العراق لها مثلا سيئا قد تقتدي به الدول الاخرى ، ولذلك شجعت البرازاني على مجابهة السلطات المركزية علما بأن اغنى الابار النفطية تقع في المنطقة الكردية .

من جهة اخرى يبدو ان ابتعاد القذافي عن المسرح السياسي وتسلم الرائد جلود هذه المهام ،ساعد واشنطن في الحصول على وعود بخفض اسعار النفط بنسبة ١٠ في المئة . وربما عادت العلاقات الى طبيعتها بين الحكومة الليبية والشركات الاميركية موبيل واكسون .

ولمواجهة احتمالات جديدة قد تنشأ عن ظروف سياسية شبيهة بما حدث بعد حرب تشرين وارتفاع اسعار النفط ٤٠٠ في المئة ، بدأت الشركات تنقب عن النفط في مناطق « حيادية » كبحر الشمال والاسكا . ويقدر ان انتاج ابار بحر الشمال قد يصل سنة ١٩٨٠ الى ١٥٠ مليون طنا من كل من المناطق البريطانية والنروجية . وسيزيد ذلك من موارد أوروبا بنسبة ١٥ الى ٢٠ في المئة ويقلل من تبعيتها الى شرق الاوسط .

ولكن حتى لو منح العرب اوروبا ، خصوصا فرنسا بعض التسهيلات الى الآن ، فانها ستبقى تحت سيطرة كارتل الشركات الاميركية الكبرى والتي ستلعب دورا ملموسا في المستقبل القريب .

ومن المنتظر ان يتجدد الصراع بين الشركات الاميركية النفطية والدول الاوروبية . ويتكهن بعض المراقبين ان المانيا قد تحل محل فرنسا في العالم العربي خصوصا اذا اسفرت نتائج الانتخابات الفرنسية عن وصول قوى سياسية جديدة تسعى للتملص من الموقف الفرنسي الحالي الذي خدده الجنرال ديغول بعد حرب ١٩٦٧ .

## يهود العالم ١٥ مليونا ثلثهم في اميركا

ارتفع عدد اليهود المنتشرين في العالم الى ١٤ مليونا و ٣٧٠ ألفا و٦٥٠ نسمة حسب احصاءات المعهد الاميركي اليهودي وهم موزعون كالآتي:

- الولايات المتحدة :٥ ملايين و٣٥٠ الفا .
- اسرائيل : مليونان و ٧٢٣ الفا .
- الاتحاد السوفياتي : مليونان و ٦٨٧ ألفا .
- فرنسا : ٥٥٠ الفا .
- الارجنتين : ٥٠٠ الف .
- بريطانيا : ٤١٠ آلاف .
- كندا : ٣٠٥ آلاف .

واضافة الى ذلك فان اليهود يعيشون في بلدان اخرى، لكن بكثافة سكانية اخف . وهم موزعون كالآتي:

- البرازيل : ١٥٠ الفاً .
- الاوروغواي : ١٥٠ الفاً .
- المكسيك : ٨٠ الفاً .
- المجر : ٨٠ الفاً .
- ايطاليا : ٣٥ الفاً .
- المانيا الغربية : ٣٢ الفاً .
- فنزويلا : ١٥ الفاً .

## ٢١-٢٤ أيار في الريو الندوة العربية-البرازيلية

أول ندوة اقتصادية بين العالم العربي والبرازيل ستعقد بين ٢١ و ٢٤ أيار في ريو دي جانيرو . هذا ما أعلنه الدكتور منصور شليطا (لبناني) رئيس بعثة جامعة الدول العربية في البرازيل .

ومعلوم ان الاقتصاد البرازيلي في حاجة الى أموال ضخمة ويشجع دخول الرساميل الاجنبية خصوصا ان التبادل التجاري بين الدول العربية والبرازيل في ازدياد مستمر مما يجعل من زيارة رجال الاعمال العرب الى البرازيل في اطار هذه الندوة فرصة غنية بالامكانات .

وتتناول هذه الندوة مواضيع ثلاثة هي :

أولا : العلاقات الاقتصادية بين العالم العربي والبرازيل في حقل السلع (النفط والفوسفات والقطن والبن والرز ...) ، مع العلم ان البرازيل تستورد ٨٠ ٪ من نفطها من العالم العربي .

ثانيا : العلاقات الاقتصادية في حقل توظيف الرساميل . ومعروف هنا ان البرازيل قارة شاسعة تجتاز مرحلة نمو اقتصادي جبار وقد تجد الرساميل العربية أرضا خصبة للتوظيف .

ثالثا : العلاقات الاقتصادية في حقل الخدمات ، خصوصا السياحة.

وتتخذ ترتيبات كبيرة لانجاح هذا اللقاء الاول مع العرب ووضع الطيران البرازيلي ومؤسسة السياحة الحكومية في تصرف القادمين من العالم العربي . وخصصت الصحف البرازيلية صفحات عدة لهذه الندوة .

### الرساميل العربية

وأعلن الرئيس البرازيلي الجنرال أرنستو جيزيل أن مسألة دخول رؤوس أموال عربية للبرازيل يمكن أن تكون موضع بحث جدي .

وشدد رئيس الدولة البرازيلي ، الذي كان يتحدث في اجتماع وزاري ، على أن وجود رؤوس أموال كبيرة ومتزايدة في العالم العربي ، الى جانب روابط الصداقة المتينة التي تقيمها البرازيل مع الدول العربية عن طريق ممثليها المندمجين في المجتمع البرازيلي ، تجعل من الممكن استثمار رؤوس أموال عربية في البلاد .

## ندوة في الكويت حول استثمار الفوائض

تفتتح في الكويت بعد غد الثلاثاء ٣٠ نيسان الجاري؛ ولمدة يومين، ندوة اقتصادية موضوعها «استراتيجية استثمار الفوائض النفطية محليا وعربيا ودوليا» باشراف غرفة تجارة وصناعة الكويت: وسيشترك فيها من الاقتصاديين العرب كل من:

- الدكتور شفيق الأخرس رئيس مجلسي ادارة مركز الدراسات الاقتصادية والمؤسسة المالية العربية والدكتور عبد الوهاب خياطة الخبير المالي في هيئة الامم المتحدة والدكتور محمد الاطرش نائب حاكم مصرف سوريا المركزي وعضو لجنة العشرين لاصلاح نظام النقد الدولي والسيد عبد اللطيف يوسف الحمد : المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والدكتور يوسف شبل .

وتأتي هذه الندوة التي ستضم حشدا من رجال الاقتصاد والمال والنفط العرب بعد ١٢ يوما من ندوة مماثلة كبرى عقدت في لندن وكان موضوعها «الحفاظ على النفط» وبعد شهرين من انعقاد ندوة «السياسات الاستثمارية للدول العربية المنتجة للنفط التي عقدت في الفترة من ١٢ الى ٢٠ شباط الماضي بتنظيم من الجمعية الاقتصادية الكويتية والمعهد العربي للتخطيط .

ويزداد الاهتمام الدولي بقضية الفوائض النقدية تركيزا وكثافة منذ العام الماضي حيث ان موضوع استثمار الفوائض النفطية اصبح من اهم المسائل الاقتصادية التي تناقش على مستويات دولية مختلفة .

وتبذل عشرات المحاولات لتشغيل الفوائد النقدية (النفطية) واستثمارها في الدول الصناعية المتقدمة في دول اوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة: بهدف حرمان الاقطار العربية المنتجة للنفط أو غير المنتجة له والاقطار النامية من استثمار هذه الفوائض وتطوير امكاناتها الاقتصادية وتمويل خطط تنميتها على مختلف الاصعدة .

## معونات سوفياتية ضخمة لسوريا

اتفقت سوريا والاتحاد السوفياتي على توسيع نطاق التعاون بينهما في جميع النواحي .

ويتضمن الاتفاق ترسيخ تبادل الخبرات في المجالات الزراعية والتجارية والصناعية الفنية وتقديم المساعدات السوفياتية اللازمة للتنقيب عن مصادر جديدة للنفط في سوريا .

ويساهم السوفيات في انشاء مصانع للصلب والفوسفات والمواد الكيميائية والبتروكيميائية في البلاد .

وكشفت حديثا المصادر السورية الرسمية عن «سرية» هذا الاتفاق الذي ابرمه الرئيس حافظ الاسد مع القادة السوفيات اثناء زيارته الأخيرة لموسكو وحددت ان سوريا ستحصل على معونات اقتصادية وعسكرية قياسية تصل الى مليار و٨٠٠ مليون دولار

### و٥٠ مساعدة بلغارية

في دمشق وقع وزير الزراعة والاصلاح الزراعي السوري أحمد حسن الاسعد والمدير العام المساعد لمؤسسة «تكنو اكسبورا» البلغاري اتفاقا لاقامة مزرعة نموذجية ضخمة لتربية الدواجن في سوريا .

ونص الاتفاق على ان تقدم بلغاريا المعدات والخبراء اللازمين لانجاز هذا المشروع الذي تقدر اكلافه باكثر من مئة وخمسين مليون ليرة سورية تبلغ قيمتها بالعملة الاجنبية نحو ٤٠ مليون دولار .

### اكتشاف مكامن للحديد

اعلن وزير النفط والكهرباء والمعادن السوري جبر الكفري ان نتائج الدراسات والتنقيب عن فلذات الحديد في منطقة الزبداني اسفرت عن توافر احتياط هائل من الخامات تقدر باكثر من ٦٤ مليون طن من الحديد الخام ذي المواصفات الجيدة؛ حيث يصل متوسط المعدن في الخامات الى ٢٥ في المئة من الحديد الصافي .

اما فلذات الحديد المكتشفة في منطقة عفرين فيقدر احتياطها بنحو ٦٢ مليون طن من الخامات .

وتجري الابحاث عن فلذات الحديد في كل من يابوس وبلودان وعطيب وسد وادي القرن وتبشر عمليات السبر الأولية بامكان اكتشاف احتياطات كبيرة من الحديد الخام في هذه المناطق .

### نشاطات المناطق الحرة

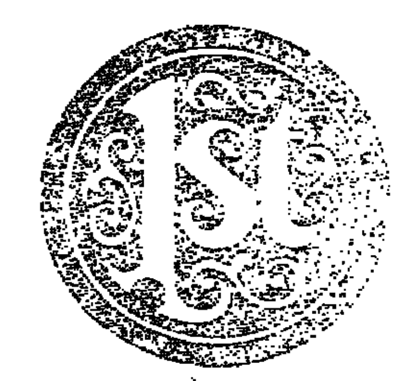
اقر مجلس ادارة الهيئة العامة للمناطق الحرة في سوريا توزيع اراضي المنطقة الحرة في مدينة حلب وتسليمها الى اصحاب طلبات الإشغال الصناعي والتجاري من العرب والاجانب؛ ويبلغ عدد هذه الطلبات ٥٢ طلبا منها ١٦ للاشغال الصناعي و ٢٥ للاشغال التجاري؛ وتم بالفعل الايعاز الى الجهات التنفيذية بوضع قرار المجلس في التنفيذ .

وأقر بناء المرحلة الثانية من المنطقة الحرة في حلب كما اوحى باستملاك مساحة اضافية من ٥٠٠ الف متر مربع وضمها الى المنطقة .

كما درس موضوع تحديد تعرفة موحدة للمناطق الحرة في سائر المحافظات السورية بغية تشجيع العرب والأجانب على اقامة المشاريع الصناعية والتجارية وتوظيف رؤوس الاموال فيها لاسيما في ميدان الصناعات التصديرية في شكل يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني ودعم مشاريع التنمية .

### مبيعات القطن السورية

بلغ اجمالي الكميات التي جرى بيعها من القطن السوري منذ بداية الموسم حتى اول نيسان الجاري ١٢١ الفا و ٧٥٧ طنا من القطن المحلوج؛ وبلغ عدد الدول التي تعاقدت على شراء هذه الكميات ١٧ دولة في مقدمتها الاتحاد السوفياتي الذي اشترى ٤١ الف طن؛ والصين الشيوعية ٢٠ الفا وايطاليا ١٤ الفا و ٦٢٢ طنا .



# فرست شيكاغو كوربوريشن

## الشركة الأم ل ذي فرست ناسيونال بنك اوف شيكاغو

## الميزانيّة العموميّة الموحّدة *

### الموجودات

| الموجودات | ٣١ كانون الأول ١٩٧٣ دولار اميركي بالآلاف | ٣١ كانون الأول ١٩٧٢ دولار اميركي بالآلاف |
|---|---|---|
| الصندوق والمصارف | ٣ ٣٣٥ ٥٦٢ | ١ ٩٤٨ ٠٢٤ |
| السندات المالية | | |
| سندات الخزينة الاميركية | ٤١٤ ٩٤٣ | ٤٠٢ ٨٣٢ |
| سندات على الولايات الاميركية | ٩٥٣ ٠٠٠ | ٨٨٠ ٠٢٨ |
| سندات اخرى | ١١٨ ١٨١ | ١١٢ ٨٠٧ |
| سندات استثمار | ١٣٠ ٢٤٧ | ١٠٧ ٨٣٩ |
| ارصدة فدرالية مباعة | ٨٥ ٣٠٠ | ٤٩ ٨٠٠ |
| سندات مالية مشتراة ومضمونة باتفاقيات بيع | ٢٥١ ٩٥٣ | ١٤٥ ٤١٩ |
| تسليفات | ٩ ٣٦٢ ٩٩١ | ٧ ٠٨١ ٠٨٧ |
| تمويل معدات للايجـار | ١٤٨ ٣٨٧ | ٧٩ ٨٨٨ |
| عقارات ومعدات المصرف | ٢٢٢ ٢١٣ | ٢٠٧ ١٨٩ |
| ايرادات مستحقة غير مقبوضة | ١٧٤ ٣١٨ | ٩٠ ٥٧٣ |
| تعهدات العملاء | ٢٥٢ ٣٧٣ | ٢٢٢ ٢١١ |
| موجودات اخرى | ١٠٩ ٠٢٩ | ٨٧ ٣٨٢ |
| **مجموع الموجودات** | ١٥,٥٥٨,٤٩٧ | ١١,٤١٥,٠٧٩ |

### المطلوبات

| المطلوبات | ٣١ كانون الأول ١٩٧٣ دولار اميركي بالآلاف | ٣١ كانون الأول ١٩٧٢ دولار اميركي بالآلاف |
|---|---|---|
| ودائع المركز الرئيسي | | |
| الحسابات الجاريـة | ٢ ٩٧٤ ٣٩٨ | ٢ ٦٤٧ ٠٤٣ |
| حسابات الادخار | ١ ٨٨٢ ١٨٢ | ١ ٧٠٧ ١٩٠ |
| ودائع خاضعة لعلم مسبق او ذات أجل محدد | ٣ ٧٤٩ ٢٤٩ | ٢ ١١٠ ٩٨٣ |
| مجموع ودائع المركز الرئيسي | ٨ ٦٠٥ ٨٢٩ | ٦ ٤٦٥ ٢١٦ |
| ودائع الفروع الخارجية والمصارف التابعة | ٣ ٤٣٥ ٨٩٠ | ٢ ٣٤١ ٧٢٢ |
| مجموع الودائع | ١٢ ٠٤١ ٧١٩ | ٨ ٨٠٦ ٩٣٨ |
| ارصدة فدرالية مشتراة | ٧٣٧ ٢٥٠ | ٧٦٣ ٠٠٠ |
| مستندات مالية مباعة ومضمونة باتفاقيات شراء | ٤٤٨ ٥٦٩ | ١٥٧ ٥٨٧ |
| اموال مقترضة | ٥٦٥ ٩٩٣ | ٢١٥ ٦٢٩ |
| اوراق للدفع | ٢٤٨ ٢٨٢ | ١٩٩ ١٣٦ |
| تعهدات قائمة | ٢٦٦ ٩٣٩ | ٢٣٣ ٧٣٤ |
| فوائد غير مستحقة | ١٢ ٤٢٩ | ٦ ١٤٦ |
| مطلوبات اخرى | ٣٨٢ ١٧٥ | ٢٥٩ ٢١٧ |
| مجموع المطلوبات | ١٤ ٧٠٣ ٣٥٦ | ١٠ ٦٤١ ٣٨٧ |
| احتياطي الديون المشكوك في تحصيلها | ١٥٧ ٠٢٧ | ١٢٣ ٤٦٢ |
| **حسابات رأس المال** | | |
| اسهم عادية ، قيمة السهم الواحد ١٠ دولار اميركي | ٢٠٠ ٧٦٨ | ٢٠٠ ٧٦٨ |
| الفائض | ٤١٩ ٤٢٢ | ٤٠٩ ٤٦٦ |
| ارباح غير موزعة | ٩٢ ٥٩٨ | ٦١ ٤٤٤ |
| المجموع | ٧١٢ ٧٨٨ | ٦٧١ ٦٧٨ |
| يحسم منها : اسهم مستردة ٤٧٣,٢٥٠ في سنة ١٩٧٣ و ٦٩٩,٦٩١ في سنة ١٩٧٢ | ١٤ ٦٧٤ | ٢١ ٤٤٨ |
| مجموع راس المال | ٦٩٨ ١١٤ | ٦٥٠ ٢٣٠ |
| **مجموع المطلوبات وأموال الاحتياط ورأس المال** | ١٥,٥٥٨,٤٩٧ | ١١,٤١٥,٠٧٩ |

## * تشمل الميزانيّة العامة لمصرف
# ذي فرست ناسيونال بنك أوف شيكاغو (لبنان) ش.م.ل
(بنك تابع ل ذي فرست ناسيونال بنك أوف شيكاغو)

## الميزانيّة العموميّة ـ كانون الأول ١٩٧٣

### الموجودات

| الموجودات | ليرات لبنانية ١٩٧٣ | ليرات لبنانية ١٩٧٢ |
|---|---|---|
| نقد في الصندوق والبنوك ، منه مبلغ ٣٤,٤٦٥,٣١٨,٧٦ ل.ل لدى بنوك تابعة | ٧٩ ٧١١ ٦٣٣ ٢٠ | ٦٤ ٧٣٩ ١٨٧ ٠٥ |
| محفظة السندات التجارية | ٢ ٢٠٤ ٥٤١ ٦٠ | ٢ ٦٠٨ ٨٣٦ ٨٢ |
| التسليفات والحسابات المدينة (باستثناء المصارف) | ٧٤ ٥٥٤ ٧٨١ ٦٩ | ٦٧ ٦٧٤ ٦٠٩ ٠٠ |
| محفظة السندات المالية | ١ ٨٢٥ ٠٠٠ ٠٠ | ٨٧٥ ٠٠٠ ٠٠ |
| القيم الثابتة والتجهيزات | ٦٩٠ ٩٩٠ ٩٤ | ٥٣٦ ٧٧٤ ٨٤ |
| الحسابات النظامية وحسابات التسوية | ٩٢ ٧٧٨ ١١ | ١ ٢٠٨ ٠٠٣ ٨٧ |
| **مجموع الموجودات** | ١٥٩,٠٧٩,٧٢٥,٥٤ | ١٣٧,٦٤٢,٤١١,٥٨ |

### المطلوبات

| المطلوبات | ليرات لبنانية ١٩٧٣ | ليرات لبنانية ١٩٧٢ |
|---|---|---|
| حسابات الادخار | ٥٣ ٦٣٧ ٥٩١ ٩٣ | ٤٢ ٣٣٧ ٣٢٢ ٠٩ |
| حسابات الشكات | ٥ ٢٥١ ٩٢٣ ٦٦ | ٤ ٥٣٣ ٧٢٨ ٨٥ |
| الحسابات الجارية | ٧ ٢٨٠ ٥٩٩ ٤٢ | ٦ ٤٦٠ ٣٧٠ ٩٧ |
| الودائع الخاضعة لعلم مسبق او ذات اجل محدد | ١ ٠٦٩ ١٨٢ ٩٦ | ٣ ١٣٦ ٢٤٥ ١١ |
| المصارف والعملاء ، منه مبلغ ٢٠٩,٥٥٨,٣٢ ل.ل. مع بنوك تابعة | ٧١ ٥٩١ ٣٥٨ ٢٢ | ٧١ ٩٤١ ٨١٥ ٠٥ |
| الدائنون المختلفون | ١٠ ١١٦ ٩٣٢ ٤٥ | ٢ ١٣٣ ٦٤١ ٦٨ |
| المؤونـات | ١ ٨٨٥ ٣٢٩ ٠٨ | ١ ٢٢٠ ٥٠٦ ٤٠ |
| الحسابات النظامية وحسابات التسوية | ٢ ١١٣ ٣٨٨ ٤٧ | ٩٠٥ ٠٧٣ ١٧ |
| الارباح المدورة | ٨٣٩ ٦٠٨ ٣٦ | ٣١٦ ٧٤٧ ٢١ |
| الاموال الاحتياطية | ٢٥٠ ١٠٠ ٠٠ | ١٣٤ ١٠٠ ٠٠ |
| الراسمال المصرح به والمدفوع بالكامل : | | |
| ٤,٠٠٠ سهم بقيمة ١,٠٠٠ ل.ل. للسهم الواحد | ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠ | ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠ |
| الربح الصافي | ١ ٠٤٣ ٧١١ ٠٩ | ٥٢٢ ٨٦١ ٠٥ |
| **مجموع المطلوبات** | ١٥٩,٠٧٩,٧٢٥,٥٤ | ١٣٧,٦٤٢,٤١١,٥٨ |

### خارج الميزانيّة

| | ليرات لبنانية ١٩٧٣ | ليرات لبنانية ١٩٧٢ |
|---|---|---|
| قيم برسم القبض | ٩ ٧١٨ ٠١٦ ٧٥ | ٩ ١٦٥ ٦٦٧ ٥٣ |
| تعهدات بقبولات | ٤٢١ ٣٧٠ ٨٣ | ١ ٠٨٩ ٦٣٨ ٦٢ |
| تعهدات بكفالات وتكفلات | ٤ ٠٠٤ ٧٧٠ ٢٣ | ٤ ٠٨٣ ١١١ ٢٩ |
| اعتمادات مثبتة مفتوحة | ١٩ ٥٥١ ٥٢١ ٣٧ | ٩ ٤٤٥ ٢٩٨ ٨٥ |
| **المجموع** | ٣٣,٦٩٥,٦٧٩,١٨ | ٢٣,٧٨٣,٧١٦,٢٩ |

### مجلس الادارة للعام ١٩٧٣

الرئيس: الدكتور زياد ح. أدلبي

الاعضاء: أمين نعيم

ي. انطوان زنانيري

ليو ه. جارمن

جورج شكر الله

مفوض المراقبة: آرثر أندرسون سابا وشركاهم

مفوض المراقبة المعيّن من قبل المحكمة التجارية: جورج سليمان عويضه

### فروع ومكاتب المصرف في الشرق الأوسط

بيروت :

المركز الرئيسي : شارع رياض الصلح

الفروع - شارع الحمراء

- شارع بدارو

دبي : جادة جمال عبد الناصر

طهران : مكتب تمثيل - ٥٧ ، تخت جمشيت

# ابعاد ظاهرة التجمعات المصرفية العربية ـ الدولية

بقلم الدكتور نعمان الازهري
رئيس مجلس الادارة ـ المدير العام لبنك لبنان والمهجر

على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية: شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية: لا سيما منذ الستينات، التطورات الجذرية الآتية:

ـ توسع مطرد في حجم التجارة الخارجية نتيجة انخفاض نسبي في قيود الاستيراد والرسوم الجمركية.

ـ زيادة حركة رؤوس الاموال بين الدول بعد التحرر التدريجي في انظمة القطع.

ـ توسع استثمارات الشركات خارج حدود بلدانها الاصلية مما أوجد شركات عالمية ضخمة متعددة الجنسيات Multinationales وأكثرها اميركية.

ـ نمو سريع في ما يسمى بأسواق العملات الاوروبية «Euro-Monnaies» وأهمها سوق الدولار الاوروبي Euro-Dollars.

## الفروع المصرفية رأس الحربة في التوسع الخارجي

ونتج عن التطورات الواردة أعلاه ودعمها في الوقت نفسه: التوسع السريع في شبكة الفروع الخارجية للبنوك الكبرى لا سيما الاميركية منها. فقد اندفعت هذه الاخيرة في فتح فروع لها في المراكز المالية الخارجية في مختلف انحاء العالم. ونتج عن ذلك ان الموارد الخارجية لبعض المصارف الاميركية الكبرى اصبحت توازي نصف مواردها الاجمالية. وبالتالي تمكنت هذه المصارف ليس فقط من تمويل فروع وعمليات زبائنها الخارجية من هذه الموارد الخارجية، بل ايضا من تحويل جزء من هذه الاخيرة لاستعمالها في السوق الداخلية لا سيما عندما تشكو هذه الاخيرة من نقص في السيولة، كما حدث في الولايات المتحدة سنتي ١٩٦٩ و ١٩٧٣.

## الصيغ المتعددة في «النوادي المصرفية»

والى جانب التوسع بفتح الفروع الخارجية لجأت المصارف الى صيغ متعددة للتعاون في ما بينها للتكيف مع التطورات المشار اليها في مطلع هذا البحث وأهمها:

ـ تكتلات مؤقتة لتمويل عمليات كبيرة معينة: فمن أسس العمل المصرفي السليم توزيع المخاطر (التجارية و «السياسية») بين المصارف، وهذا الاسلوب متبع سواء بالنسبة الى المصارف العاملة في بلد واحد او بين مصارف بلدان مختلفة.

ـ التكتلات الدائمة بين المصارف، وتكون هذه التكتلات على درجات مختلفة من القوة، فقد لا تتعدى الاتفاقات بين المصارف النص على التشاور الدائم والتنسيق في أعمالها لا سيما لجهة عملياتها الخارجية (تمويل مشترك لبعض كبار الزبائن ـ تمثيل موحد في بعض المراكز المالية الخ...) وقد ينشأ عن هذه الاتفاقات تبلور نتائج اكثر محسوسية ـ كتأسيس شركات مصرفية مشتركة تأخذ في القالب طابع التخصص: كبنوك الاعمال او مؤسسات التسليف المتوسط والطويل الاجل. وقد يصل التخصص الى تأسيس مصرف لتمويل قطاع معين (ومثال ذلك، مؤخراً انشاء بنك لتمويل انتاج الطاقة النووية من قبل مجموعة SFE).

وعلى هذا لا يمكن حصر الصيغ المتفاوتة في التعاون المصرفي لوجود عدد كبير من الحالات الخاصة. فنقطة الانطلاق تكون عادة تأسيس نوع من النادي المصرفي يخلق مناسبات للتشاور الدائم حول أفضل الوسائل للتعاضد والتعاون: فتنتج عن ذلك صيغ متعددة للتجمعات المصرفية، وأهم هذه التجمعات:

ـ مجموعة SFE وتضم بنك اوف اميركا والباركليز بنك وبنك ناسيونال دي باري وبنكا ناسيونالة دل لافورو، وعدد آخر من البنوك العالمية.

ـ مجموعة ORION وهي تضم التشيز مانهاتان بنك والناشيونال وستمنستر والكريديتو ايتاليانو الخ...

ـ مجموعة EBIC وتضم الدوتش بنك والميدلند بنك والسوسيته جنرال الفرنسية والسوسيته جنرال دي بلجيك الخ...

## بروز دور رأس المال العربي

وقد امتدت هذه الظاهرة الى العالم العربي بعدما اتضح انه سيصبح المصدر الرئيسي العالمي للنفط وبالتالي لرؤوس الاموال في خلال السنوات المقبلة، اذ يقدر الخبراء انه سيتجمع لدى الدول العربية في حدود ١٩٨٠ فائض نقدي يبلغ /٢٨٠/ مليار دولار من اصل /٤٠٠/ مليار دولار وهو مجمل الفائض النقدي العالمي. ولربط هذه المصادر الجديدة للاموال بالاسواق العالمية، شهد العالم تطورات مصرفية مشابهة للتطورات المشار اليها في مطلع هذا البحث على الصعيدين الاميركي والاوروبي:

ـ فمن جهة اندفعت المصارف الكبرى مؤخرا نحو فتح فروع لها في مختلف البلدان العربية التي تستفيد او ستستفيد من هذا الفيض الجارف من الاموال. وقد اصطدم هذا التيار بإغلاق بعض البلدان العربية (كالسعودية والكويت وليبيا) ابوابها امام افتتاح مصارف اجنبية جديدة.

ويوجد مبدئيا هذا المنع نفسه في لبنان، ولكن يمكن تجاوزه بشراء اسهم مصارف محلية موجودة، وهذا يفسر اقبال المصارف الاجنبية على شراء مصارف لبنانية وبالتالي ارتفاع قيمة «الرخصة المصرفية» من نصف مليون الى ما يقارب مليوني ليرة لبنانية في خلال اقل من سنتين. أما المراكز الاخرى التي لا تزال مفتوحة (الخليج العربي) فقد أغرقت بهذا التيار حتى أصبح عدد المصارف العاملة في أكثرها يزيد عن امكانات استيعاب اسواقها الداخلية.

ـ ومن جهة اخرى دعت المصارف الاجنبية الكبرى بعض المؤسسات المصرفية والمالية العربية الى الدخول في نواد او تجمعات مشتركة.

## التجمعات المصرفية العربية ـ الغربية

فقد تم في خلال السنين الماضية تأسيس:

ـ الشركة العربية العالمية للتوظيف، وأخذت المبادرة فيها (مجموعة SFE) المشار اليها اعلاه، وتتميز هذه المجموعة بكونها تجمع من الطرف الغربي اكبر مصرف في كل من الولايات المتحدة (والعالم) وفرنسا وايطاليا وسويسرا والبرازيل وهولندا الخ... واشترك بنك لبنان والمهجر من لبنان في هذه المجموعة.

ـ اتحاد البنوك العربية الفرنسية (UBAF) وتضم بصورة رئيسية من الجانب الغربي البنك الفرنسي الكبير كريدي ليونيه (Crédit-Lyonnais) وتعتبر بكونها احدث المبادرة في دعم اتحاد التعاون المصرفي العربي ـ العربي: فضلا عن انها تضم اوسع مجموعة من المؤسسات المالية العربية منها البنك العربي وبنك طراد ـ كريدي ليونيه وبنك عوده من لبنان.

ـ البنك العربي الدولي. ويساهم فيه من الجانب العربي مجموعة EBIC المشار اليها اعلاه وعدد من المؤسسات المالية العربية منها من لبنان البنك اللبناني للتجارة وبنك الاعتماد اللبناني وبنك مصر لبنان.

ـ البنك العربي للاستثمار الدولي ( Frabank ) والبنك العربي القائد هو المصرف الفرنسي سوسيتي جنرال ويضم عددا من المؤسسات العربية لا سيما من الكويت والبحرين.

## هل ستأتي هذه التكتلات بجديد؟

يمكن مبدئيا طرح سؤالين في هذا الخصوص:

ـ ما هي الفائدة من هذه البنوك في وجود عدد كبير من المصارف تتجاذب الودائع العربية؟

ـ ما هي المصلحة العربية من الاشتراك في هذه التجمعات؟

والسؤال الاول وارد في حال كون التجمعات الجديدة ستتبع اسلوب عمل مصارف الودائع التقليدية. فهناك اشباع في العالم العربي من هذه الفئة من المصارف التي اصبحت تتنافس بشدة على الاموال والعمليات المصرفية العربية بواسطة فروعها او مكاتب تمثيلها. ومن السهل على المؤسسات الجديدة الاكتفاء بتجميع الودائع وتوزيعها. ويحكمها نظرا الى مكانة مساهميها، الحصول على ودائع كبيرة في سرعة لا سيما من أسواق الدولار الاوروبي خصوصا من المؤسسات المالية والمصرفية. ولكن هذه الاموال ليست مستقرة ولا يجوز من الناحية المصرفية السليمة استثمارها لآماد متوسطة او طويلة.

ولكن من ناحية اخرى لا يزال هناك نقص في المؤسسات المتخصصة. وقد سد الفراغ جزئيا بانشاء مؤسسات للاستثمارات او للتسليف المتوسط والطويل الاجل في لبنان والكويت وفي بعض البلدان العربية. ولكن لا يزال يحتاج الى بنوك أعمال (لتحريك النشاط الاقتصادي والاسواق المالية) تضاهي بنوك الاعمال الغربية التي تتمتع بعضها بخبرة طويلة تعود الى عشرات بل مئات السنين. والى امكانات واسعة لجمع وتمحيص المعلومات عن مختلف امكانات التوظيف في كل انحاء العالم. فكما اشرنا اعلاه، خصوصا منذ مطلع الستينات: انفتحت الاسواق الاقتصادية والمالية في العالم بعضها على بعض وتوطد تعاون المصارف عبر الحدود. ولا بأس من مواكبة هذا التطور المصرفي العالمي وتكوين تجمعات مصرفية عربية ـ عربية متخصصة تعمل كمصارف أعمال نشطة خلاقة، والاستفادة من خبرة الشركاء الغربيين العريقين في هذا المجال. وبذلك تتزايد تدريجا دور المؤسسات العربية في استثمار الاموال النابعة من هذه المنطقة.

# العرب يملكون ثلثي الفائض النقدي في العالم

من شارع المصارف.

هكذا من الأصل

# السر المصرفي في لبنان ابعاده ومضامينه

القرار الذي اتخذته الدول العربية باختيار بيروت مقراً لاتحاد المصارف العربية، من شأنه ان يزيد في دعم مركز العاصمة اللبنانية على الصعيدين المالي والمصرفي. وهو نتيجة طبيعية للتسهيلات والامتيازات التي يوفرها في لبنان نظامه الاقتصادي، وفي صورة خاصة النظام المالي والمصرفي الذي كان مبعثاً لاستقطاب الرساميل العربية. ومقتضى هذا الأمر انه يعطي الوضع الممتاز الذي تتميز به السوق المالية اللبنانية في الواقع، الصبغة الشرعية.

وفي ما يأتي ناحية مهمة من هذا النظام، هي السرية المصرفية المعمول بها منذ عام ١٩٥٦.

بقلم وليد فارس
( اختصاصي في الشؤون الادارية )

## ٥ حالات رئيسية ترفع السرية المصرفية

### لمحة عامة

تنصرف آثار سرية المصارف المحددة بموجب قانون ٣ أيلول ١٩٥٦ الى عدة نواحٍ: منها ما يتصل بالعلاقات الفردية القائمة بين الأشخاص، ومنها ما يرجع الى العلاقة القائمة بين الدولة والمواطن ولا سيما في ما خص تحصيل الضرائب والرسوم على الاموال المنقولة والودائع الموجودة لدى المصارف. بالنسبة الى الحالة الاولى ان قاعدة سرية المصارف تحول دون تمكين الدائن من معرفة الوضع الحقيقي لمدينه حتى ولو بدخل بذلك القضاء. ذلك أن الارصدة التي يملكها المدين في المصارف فضلا عن حساباته المرقمة والصناديق الحديدية المؤجرة له، تحميها السرية المصرفية. وفي ما خص الحالة الثانية تقف السرية المصرفية حائلا دون تثبت السلطات المالية من حقيقة ومقدار ثروات المكلفين، الأمر الذي يؤثر بالنتيجة على جباية الضرائب والرسوم. وفي صورة خاصة ضريبة الدخل التي أصبحت محل تذمر من قبل فئات من المواطنين. ومن ذلك فان قاعدة سرية المصارف انما تشكل سلاحاً ذا حدّين.

### اولا : الاسس التي تستند اليها قاعدة سرية المصارف

١ – يقتضي بادىء ذي بدء: توضيح بعض الأمور الاساسية لسريان قاعدة سرية المصارف. ان هذه الأخيرة تستدعي قبل كل شيء ان يكون هناك مصرف. وقد عرّف قانون النقد والتسليف الصادر في تاريخ ١٩٦٣/٨/١ هذا الاخير: بانه «المؤسسة التي موضوعها الاساسي ان تستعمل لحسابها الخاص في عمليات تسليف: الاموال التي تتلقاها من الجمهور. وتعتبر اموالا متلقاة من الجمهور: من قبل المصرف: الودائع وحاصلات القروض.

٢ – وان يكون للمصرف زبائن: أي أشخاص يتعاملون معه في عمليات مصرفية، حتى ولو لم تتعدَّ هذه العمليات الواحدة: وبصرف النظر عن معرفة الزبون شخصياً: كما لو كان هذا الاخير مجرد سائح بلج أروقة المصرف لتحويل او قبض شك وحسب: او مودعاً جديداً تطأ قدماه عتبة المصرف لاول مرة. وآية ذلك ان هؤلاء الاشخاص يستفيدون بمجرد دخولهم مع المصرف في مفاوضات لعمليات مصرفية لاحقة: من هذا الامتياز الذي اوجده لصالحهم قانون ١٩٥٦/٩/٣. وذلك مهما كانت العمليات المصرفية التي يقومون بها مع المصرف.

٣ – ان الأمور التي تتناولها قاعدة سرية المصارف والتي تنمض الميدان التطبيقي لهذه الأخيرة: هي متنوعة ومتعددة. إلا أن التعامل المصرفي أثبت ان اهمها الآتي:

– العمليات التي تجري بين المصرف والزبون من ودائع وحسابات جارية ومفتوحة ومرقمة وتسليف وتأجير صناديق حديدية مرقمة: وحتى العمليات التي تنفصل مبدئياً عن هذه الأخيرة والتي يطلع عليها المصرف عرضاً بمناسبة اجراء عمليات اساسية.

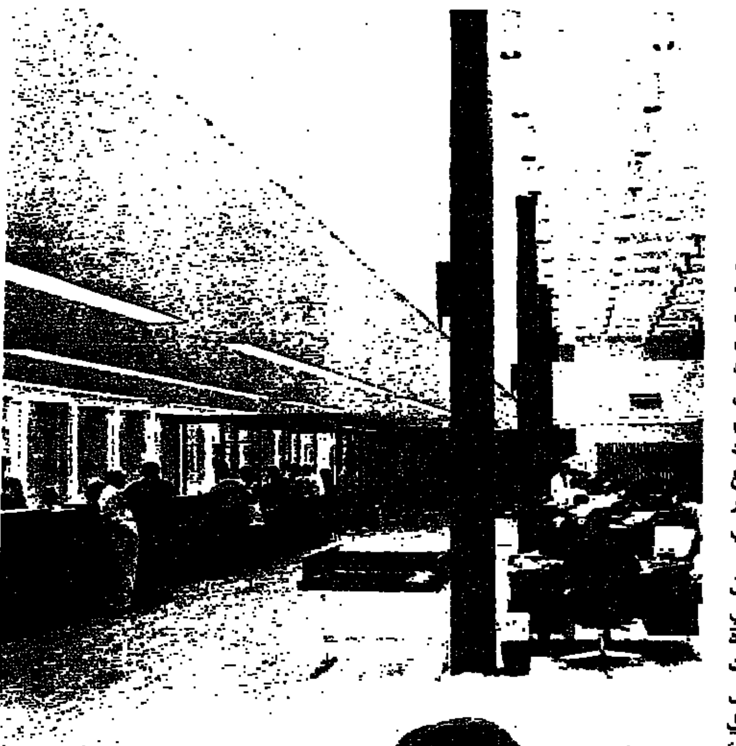
– أرقام موازنة الزبون وحجم أعماله واسماء الاشخاص والتجار الذين يتعامل معهم ووكلاؤه وعملاؤه وسائر المعلومات التي يتعين على الزبون تقديمها للمصرف عندما يطلب مثلا فتح اعتماد أو الدخول معه في أية عملية مصرفية. تجميع هذه الوقائع تشملها سرية المصارف تحت طائلة المسؤولية الجزائية.

– القضايا والمصالح الادبية للزبون وسائر الوقائع التي من شأن البوح بها ان يسيء الى سمعته الاجتماعية والعائلية والشخصية. كما لو كان للزبون حساب مفتوح لعشيقة أو لولد طبيعي او غير شرعي: والى ما هنالك من الامور المتصلة باوضاعه الذاتية والشخصية المحضة.

– ويذهب البعض الى أبعد من ذلك، معتبراً ان سرية المصارف تشمل حتى مجرد الفكرة التي يكونها المصرف عن الوضع المادي والمالي للزبون: من خلال علاقاته المستمرة معه. ومن البديهي ان المصرف لولا اطلاعه على حجم اعمال الزبون ومقدار ثروته وودائعه وطبيعة علاقته به: لما كان استطاع ان يكوّن هذه الفكرة عنه. الامر الذي يدخلها في نطاق الأمور التي تشملها سرية المصارف.

وقد اوضحت المادة (١٥١) من قانون النقد والتسليف الصادر في تاريخ اول آب ١٩٦٣ ان موجب سرية المصارف يشمل جميع المعلومات وجميع الوقائع التي تتعلق ليس فقط بزبائن المصرف المركزي والمصارف والمؤسسات المالية: وانما ايضاً بجميع المؤسسات المذكورة نفسها والتي يكون اطلع عليها الشخص بانتمائه الى المصرف المركزي.

٤ – إن الاشخاص الذين يتعيّن عليهم كتمان السر المصرفي وفقاً لما جاء في المادة الثانية من قانون سرية المصارف هم المديرون والمستخدمون في المصرف وكل من له أطلاع بحكم صفته او وظيفته في اية طريقة كانت على قيود الدفاتر والمعاملات والمراسلات المصرفية. وهذا يعني ان التزام عدم الانشاء يقع على سائر الاشخاص الذين يعملون في المصرف أولهم علاقة وظيفية به: من عامل الهاتف



الاسرار محفوظة.

والحاجب حتى المدير مروراً بالخبير المحلف والمراقب ومفوض المراقبة والسمسار والمستشار القانوني والمحامي وكيل المصرف وحتى القاضي الذي يحكم في النزاعات التي يكون زبون المصرف طرفاً بها: ولئن كانت هذه المسألة الاخيرة محل جدل فقهي: باعتبار ان القاضي يلفظ القرارات القضائية في صورة علنية وان اصدار القرار علناً يختلف عن نشره في المجلات العلمية والموسوعات القانونية.

ويضاف الى هؤلاء الاشخاص الاجهزة التابعة للمصرف المركزي المناط بها أمر الرقابة على المصارف والتي تضم مراقبي دائرة الرقابة في المصرف المنكور وكل شخص ينتمي او كان ينتمي الى المصرف المركزي في أية صفة كانت وكذلك مفوضي المراقبة.

وفيما عدا هذه الحالات فان مسؤولية انشاء السر المصرفي من قبل الغير تسري عليها أحكام المسؤولية الجرمية في ظل القانون العادي حيث يقتضي توافر عنصري الجرم والضرر والعلاقة السببية بينهما.

٥ – المصارف الخاضعة للسرية المصرفية : وفيما خلا بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري، فان جميع المصارف العاملة في لبنان وطنية كانت ام أجنبية، بما فيها المصرف الوطني للانماء الصناعي والسياحي (المنشأ بالقانون الصادر بالمرسوم رقم ٤٣٥١ تاريخ ١٩٧١/١٢/١٠)، مقيدة بقاعدة سرية المصارف. ومن اجل ذلك يفرض قانون النقد والتسليف على جميع المصارف ان تكون مؤلفة بشكل شركات مغفلة. فتخضع للسرية المصرفية المطلقة بمجرد قيدها في لائحة المصارف السنوية التي يصدرها المصرف المركزي.

مع ضرورة الاشارة الى التفرقة التي كان يعتمدها المشترع في الاساس في قانون سرية المصارف قبل صدور قانون النقد والتسليف في تاريخ ١٩٦٣/٨/١: بالنسبة الى الاستفادة من السرية المصرفية: فقد كان هذا الأمر رهناً بصدور قرار من وزير المال يمنح هذا الحق للمصرف على نحو استنسابي: وشرط ان يكون المصرف الوطني شركة مغفلة. وهذا يعني عملياً، دعماً للمصارف التي كانت تحصل على امتياز السرية المصرفية ودعاوة لها في صورة مشروعة. وبصدور قانون النقد والتسليف المنوه به تبدّل هذا الوضع واصبحت السرية المصرفية تشمل جميع المصارف من دون استثناء بمجرد قيدها على اللائحة السنوية التي يصدرها المصرف المركزي. واذا كان بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري يخرج على هذه القاعدة: فلأن طبيعة اعماله تستدعي – هذا الامر، ما دامت عمليات التسليف التي يقدمها، تستدعي تأمينات عقارية من شأنها الافصاح عن اسماء اصحابها، وبالتالي استبعاد السرية.

وعلى هذا فان جميع المصارف العاملة في لبنان، الوطنية منها والاجنبية، اصبحت تخضع للسرية المصرفية المطلقة المحددة بقانون ١٩٥٦/٩/٣، وذلك منذ صدور قانون النقد والتسليف في تاريخ ١٩٦٣/٨/١.

### ٦ – الجذور التاريخية لسرية المصارف في لبنان

من أهم الاسباب الداعية لاستحداث قاعدة سرية المصارف في لبنان عام ١٩٥٦، المستوحاة الى حد بعيد من السر المصرفي المعمول به في سويسرا منذ عام ١٩٣٤ (بموجب المادة ٤٧ب من القانون الفدرالي تاريخ ١٩٣٤/١١/٨)، هو عامل عدم الاستقرار السياسي الذي خيّم على منطقة الشرق الاوسط آنذاك والتغييرات المتعاقبة التي طرأت على انظمة الحكم، الأمر الذي نتج عنه عدم استقرار اقتصادي ومالي. مما حمل الرساميل العربية على سلك طريق المصارف اللبنانية. فكانت الخطوة المقابلة من قبل المشترع اللبناني: إيجاد حصانة قانونية للمصارف اللبنانية، من شأنها تشجيع الرساميل العربية على ولوج المصارف اللبنانية. وفي ذلك مصلحة اكيدة للاقتصاد القومي. وقد اعتبر المشترع ان كفة الحسنات تميل على المحاذير المحتملة من السرية المصرفية.

يضاف الى ذلك ان المصارف السويسرية كانت في تلك الحقبة عائمة بالسيولة والرساميل الاجنبية الامر الذي حداها الى [illegible] الشروط المفروضة لقبول الرساميل ومنها فرض رسوم اضافية عليها.

### ثانياً : الحالات التي تسري فيها السرية المصرفية :

تظهر هذه الحالات في صورة خاصة في الحقل المالي والضريبي [illegible] القضاء: بالنسبة الى النزاعات التي تقوم بين الافراد.

### ١ – في الحقل المالي

تنتج قاعدة سرية المصارف مفاعيل مهمة من شأنها تعطيل [illegible] المصرف في علاقاته مع الدولة المالية، عندما تحجبه السرية المصرفية، كما هو عليه الحال مثلا: في الدول التي لا تعتمد سرية المصارف. فالمصرف يقوم بدور ايجابي في هذا المضمار بوصفه هيئة مساعدة للدولة في جباية الضرائب والرسوم عن طريق الاحصاءات والمعلومات التي يقدمها.

وحقيقة الامر ان بوسع المصرف ان يلعب دوراً مهماً حيث لا تعتمد قاعدة السرية المصرفية او [illegible] الحالات التي ترفع فيها [illegible] السرية، وذلك في مجال الرقابة المالية التي تمارسها الدولة على المكلفين. فالمصرف وان كان ملتزماً بسر المهنة تجاه زبائنه: الا ان [illegible] الالتزام غير مطلق: ويتعين على المصرف في حالات خاصة: ان يفتح ابوابه ودفاتره وحساباته امام مراقبي وزارة المال. واحياناً يلزم المصرف بان يقدم هو تلقائياً بعض المعلومات المالية عن زبائنه كما في حالة الارث وفتح التركة العائدة لامر زبائنه. اضافة الى ذلك

# عدم الاستقرار السياسي في الشرق الاوسط أوحى للبنان ضرورة اللحاق بسويسرا

ف يستقبل ويساعد مراقبي ر المالية لاجراء الرقابة على اند مع الزبائن وللتثبت من تطبيق الانظمة المالية، سيما يقوم احياناً بجباية. بعض ائب والرسوم مباشرة لحساب لة: كرسوم الطابع والتسجيل تترتب على العمليات رفية وعلى وسائل الدفع سناد التجارية. وعند الشك ق احد المكلفين يعود للدوائر ية ان ترجع الى حساباته لدى رف للوقوف على ثروته الفعلية تصيبها الضريبة. ففي جميع الحالات يسوغ للدولة عن ق وزارة المال الاطلاع على كل اع زبائن المصارف المالية مع يلازمها من أمور شخصية ة. فالمصارف ملزمة بهذا تحت طائلة المسؤولية، كما الحال: مثلاً: في النظام سي.

دور المصرف في لبنان هو ة تماماً من هذه الناحية، بفعل ن ١٩٥٦/٩/٣ وقانون النقد سليف اللذين يجعلانه في منأى أية مؤاخذة من قبل الدولة. ضى ذلك انه يتوجب على رف ان لا يقدم أية تصريحات لها وزارة المال عن أي زبون كانت الاسباب وذلك تحت لة الملاحقة القضائية من قبل الأخير، وباستثناء الحالات اصة التي يسمح بها القانون. س للمصرف ان يفشي باسماء ئه والعمليات التي يدخلون فيها ، وكذلك بالمعلومات التي ق هذه العمليات حتى ولو كانت بة عن الأمور المصرفية. وحتى دفع الضريبة المستحقة من قبل عرف على الفائدة المترتبة على بالغ المودعة لديه، عليه ان تبدل اسماء المودعين بارقام اباتهم أو باحرف معينة تتأمن ها السرية المصرفية، ومحظر يه كذلك عند وفاة احد المودعين يعطي تصريحاً بذلك للدوائر الية: خلافاً للقاعدة التي تجبر بدين في حال وفاة الدائن على ديم تصريح للدوائر المالية في لال خمسة عشر يوماً: وعلى عدم سديد الدين للورثة ما لم يثبتوا اءة ذمتهم لدى الدوائر المختصة. هذا هو الحال ايضاً بالنسبة الى ظام سرية المصارف في سويسرا يث يمنع على المصرف البوح السر المصرفي في صورة مطلقة: ى ولو كانت قوانين احدى مقاطعات تقضي بخلاف ذلك.

## ٢ – سرية المصارف امام القضاء :

في ظل القانون العادي تلزم مصارف بتقديم المعلومات التي تطلبها القضاء عن أحد زبائنها في رض النظر بدعوى يكون هذا زبون طرفاً فيها. وهي ملزمة ايضاً بتأدية الشهادة عند الاقتضاء. غير ان هذه القاعدة ليست مطلقة حتى في حال عدم وجود قانون خاص بسرية المصارف: وهناك اتجاه لاعتبار المصرف في عداد الاشخاص الملزمين بسر المهنة كالطبيب والممرضة والمحامي. فهؤلاء الاشخاص بوصفهم مؤتمنين ضروريين يطلعون بحكم عملهم على اسرار زبائنهم: ملزمون بالكتمان تحت طائلة المسؤولية الجزائية. كما ان هناك حالات يمكن فيها المصرف عدم اعطاء أية معلومات للقضاء عندما يكون طالب المعلومات خصماً لزبون المصرف، ومن شأن هذه المعلومات ان تضر بالزبون وتفيد الخصم.

إلا ان هذا الأمر يختلف في نطاق القضاء الجزائي حيث يلتزم المصرف باعطاء كل المعلومات عن زبونه، كما يتوجب عليه عند الاقتضاء تأدية الشهادة امام القاضي.

ان حكم المادة الثانية من قانون سرية المصارف المنوه به، يجعل البوح امام القضاء المدني والجزائي، باسم زبون المصرف او بأية معلومات تتعلق به وبعلاقاته المصرفية معه: من الامور المعاقب عليها جزائياً. وقد اوضحت هذه المادة انه لا يجوز لمديري ومستخدمي المصارف افشاء ما يعرفونه عن اسماء الزبائن واموالهم والامور المتعلقة بهم لأي شخص: فرداً كان ام سلطة عامة ادارية أو عسكرية او قضائية. كما أنه لا يجوز القاء اي حجز على الاموال والموجودات المودعة لدى المصارف، إلاّ باذن خطي من اصحابها.

ومقتضى هذه الاحكام انه لا يجوز في ظل قانون سرية المصارف اعطاء اية معلومات سواء للمحاكم الجزائية أو المدنية: حتى ولو كانت القضية العالقة امام القضاء تتعلق بالامن. إلا ان ممثل المصرف ملزم عند طلب تأدية الشهادة، بالمثول امام المحكمة، ومن ثم عليه التذرع بالسرية المصرفية وليس للقاضي ان يرخص له بمخالفتها: وان استجاب لرغبة القاضي فليس ما يعفيه من المسؤولية.

وهو ملزم ايضاً بالسرية بالنسبة الى القاء الحجز على الاموال والموجودات المودعة لديه من قبل احد الزبائن: وبالتالي بعدم اعطاء دائرة التنفيذ أية معلومات او التصريح باي شيء عن الزبون موضوع الحجز. وعلى المصرف ان لا يقبل باجراء اي تحقيق لديه من قبل السلطات القضائية المختصة.

وكذلك هو الحال بالنسبة الى الحراسة على اموال وموجودات الزبون حيث يقتضي الاعتصام بالصمت وعدم المساهمة بأي من اجراءات الحراسة القضائية او إعطاء اية مناسبة للحصول على معلومات من شأنها الاحاطة بالوضع المالي للزبون.



المحافظة على السر اساس ازدهار المؤسسات المصرفية.

## ثالثاً : الحالات التي ترفع فيها سرية المصارف :

تنزل هذه الحالات في منزلة الاستثناء على الاستثناء، لان السرية المصرفية هي كما سلف استثناء على القاعدة العامة المعمول بها في ظل القانون العادي.

وأهم هذه الحالات هي :

### ١ – موافقة الزبون وخلفه العام :

وهذا أمر طبيعي ان يعفى المصرف من المسؤولية المنصوص عليها في قانون ١٩٥٦/٩/٣ اذا ما اعطى معلومات عن احد زبائنه بناء لتفويض صريح من هذا الأخير. واحياناً يكون من صالح الزبون نفسه ان تعطى عنه معلومات تكشف عن حقيقة وضعه المالي، خصوصاً في الحالات التي تكون الثقة بملاءة الشخص التي تكون محل اعتبار في معرض طرح التزامات او امتيازات من قبل الدولة على المتعهدين والملتزمين. على ان هذا الترخيص باعطاء المعلومات يقتضي ان يكون في مطلق الاحوال خطياً وصريحاً، واحياناً مقيداً بمدة زمنية معينة.

وكذلك، لورثة الزبون والموصى لهم ان يتنازلوا عن حقهم بالسرية ويرخصوا للمصرف باعطاء المعلومات عن اموال وموجودات مورثهم. وقد اوضحت المادة الخامسة من قانون سرية المصارف انه يجوز الاتفاق مسبقاً على الاذن باعطاء المعلومات في كل عقد من أي نوع كان، ولا يجوز الرجوع عن هذا الاذن الا بموافقة المتعاقدين.

مع ضرورة الاشارة الى ان السرية المصرفية لا تسري ايضاً على وكيل الزبون والمستخدم عنده الذي عادة ما يتعامل مع المصرف باسم ولحساب هذا الاخير، مطلعاً بحكم عمله على علاقة الزبون بالمصرف أو هيئة عامة كالبلدية والمؤسسة العامة، اما اذا كان الزبون شركة فلا يسري السر المصرفي على ممثلها القانوني.

وهكذا يمكن المصرف ان يعطي المعلومات في هذه الحالات من دون ان تثار مسؤوليته.

ويمكن ان تشمل هذه المعلومات حسابات الزبون وارصدته ووضعه المالي وهوية صاحب الودائع المرقمة وصاحب الخزائن الحديدية المؤجرة تحت رقم.

### ٢ – حالة افلاس الزبون :

ويفترض هنا ان يكون الزبون تاجراً او من الاشخاص الذين يسري بحقهم الافلاس. ففي هذه الحالة تزول سرية المصارف تلقائياً لانعدام الاهلية التجارية بالزبون. ويحل مكانه وكيل التفليسة الذي يطلع على سائر حسابات الزبون المفلس. وهذا الحق يتمتع به ايضاً كل من المحكمة الناظرة في التفليسة والقاضي المشرف والخبراء. واذا كان الزبون المفلس شركة اشخاص فان السرية تزول ايضاً بالنسبة الى الشركاء شخصياً لانه يعلن افلاسهم مع الشركة. واذا كانت شركة اسهم فان السرية تنتفي بالنسبة الى حسابات وموجودات اعضاء مجلس الادارة ومفوضي المراقبة في صورة شخصية، لانه يمكن ان يلاحق هؤلاء جزائياً بجرم الافلاس الاحتيالي، الأمر الذي يستدعي معرفة اوضاعهم المالية والاحاطة بموجوداتهم لدى المصارف. مع ضرورة الاشارة الى انه من مصلحة الدائن طلب اشهار افلاس مدينه بغية الاطلاع على اموال وموجوداته لدى المصرف، وذلك بدلاً من الاكتفاء بالحجز على هذه الاموال والموجودات التي تظل في هذه الحالة محمية بالسرية المنوه بها.

اما في حالة الإفلاس الواقعي فلا ترفع السرية لانتفاء النص. إلا انه بالنسبة الى حالة الصلح الواقي، يكون من مصلحة الزبون عملياً إعطاء جميع المعلومات حتى يكون الدائنون على بينة من وضعه المالي ويتثبتون بالتالي من حسن نيته. اما اذا أحجم عن الترخيص للمصرف باعطاء هذه المعلومات، فمن شأن ذلك ان يستتبع إشهار افلاسه حيث تزول السرية تلقائياً.

### ٣ – في حالة نشوء نزاع قضائي بين الزبون والمصرف يتعلق بمعاملة مصرفية.

وهو أمر طبيعي ان يستطيع المصرف البوح عما لديه من معلومات عن الزبون امام المحكمة او في اللوائح المتبادلة دفاعاً عن مصلحته. وقد اعتبر الاجتهاد ان هذا الاستثناء على سرية المصارف رهن بوجود نزاع فعلي بين المصرف والزبون، اي ان تكون هناك مصالح متضاربة بينهما. فالسرية المصرفية موقوفة في هذه الحال على الخصومة الفعلية بين الطرفين.

### ٤ – تبادل المعلومات بين المصارف :

وتنص المادة (٦) من قانون سرية المصارف على انه يجوز للمصارف: ضمانة لتوظيف أموالها، ان تتبادل فيما بينها فقط وتحت طابع السرية، المعلومات المتعلقة بحسابات زبائنها المدينة. كما تقضي المادة (١٥٠) من قانون النقد والتسليف بانه لا يحق لمراقبي المصرف المركزي، في أية حال، ان يطرحوا مديري المصارف بافشاء اسماء زبائنهم. باستثناء اصحاب الحسابات المدينة. كما يمكن المصارف ان تنظم حساباتها في شكل لا تظهر فيه أسماء الزبائن باستثناء أصحاب الحسابات المدينة. ومقتضى هذا الاستثناء من السرية، هو الحفاظ على مصالح المصارف ومصلحة الاقتصاد القومي ذاته، بحيث لا يتعامل شخص له حساب مدين لدى احد المصارف، مع مصرف آخر ويظهر أمامه على خلاف ذلك. اما مصلحة الاقتصاد القومي فتتأمن عن طريق الاستقرار من جراء تعميم مثل هذه المعلومات فيما بين المصارف والتي تعتبر الى حد ما بمثابة اللائحة السوداء من اجل الحيطة والحذر. على ان هذا الامر يقتضي ان لا يؤدي في أي حال الى التشهير بالزبائن.

### ٥ – حالة تطبيق قانون «من أين لك هذا»

الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم ٣٨ تاريخ ١٩٥٣/٢/١٨ والمتمم بقانون ١٩٥٤/٤/١٤. فقد قضى قانون سرية المصارف برفع هذه السرية في الحالات التي يطبق فيها القانون المذكور على موظفي الدولة وسائر الاشخاص الذين أثروا على حساب الاموال العمومية.

ويبدو أن هذا القانون باشر بتطبيقه لتاريخه، باستثناء ما اقدمت عليه الحكومة منذ نحو سنتين من تأليف محكمة خاصة بالاثراء غير المشروع. ولا يبدو ان ثمة شخصاً قد أحيل على هذه المحكمة. الا انه يقتضي القول من الناحية النظرية، ان سرية المصارف تسقط بالنسبة الى الشخص المحال على المحكمة المنوه بها ويتعين على المصرف وضع حساباته في تصرفها.

### ٦ – الحالات الاخرى لرفع السرية المصرفية :

وهي التي استخلصت من التعامل المصرفي واجتهاد المحاكم والمبادئ العامة. ومن هذه الحالات: استعمال أحد الزبائن السرية المصرفية لمخالفة قوانين واحكام تتعلق بالنظام العام. كما لو أقدم احد المودعين على فتح حسابات خاصة باحد ورثته في صورة مخالفة للحصة المحفوظة المنصوص عليها في قوانين الارث، وذلك من أجل حرمان وارث آخر. ففي هذه الحال يحق للمصرف اعطاء الورثة المعلومات المطلوبة عن مورثهم. وهو غير ملزم بالتالي بتنفيذ اتفاقات اجراها أحد زبائنه مع اشخاص آخرين خلافاً للقانون. ومقتضى ذلك أنه لا تجوز إساءة استعمال السرية المصرفية واعتمادها وسيلة للتحايل على القانون، خصوصاً بالنسبة الى القوانين الآمرة والالزامية.

## عقوبة مخالفة سرية المصارف

ان كل مخالفة عن قصد لاحكام سرية المصارف يؤدي الى معاقبة المخالف بالحبس من ثلاثة اشهر حتى سنة: وفقاً لما نصت عليه المادة (٨) من قانون سرية المصارف. وتشدد هذه العقوبة بالنسبة الى الاشخاص العاملين في مصرف لبنان والمتعاملين معه، بحيث تراوح مدة السجن بين ستة اشهر وسنتين، طبقاً للمادة ٢٠٣ من قانون النقد والتسليف. وتلاحق المخالفة امام المحاكم الجزائية، مع ضرورة الاشارة الى ان الشروع بالجرم معاقب عليه بالعقوبة ذاتها. وان الحق العام لا يتحرك الا بشكوى من المتضرر.

# مسؤولية المصرفي

## لا يجوز للمصرفي افشاء اسرار زبائنه وتلحقه المسؤولية الجزائية من ٣ أشهر الى سنة

في شباط الماضي عقدت في مصرف لبنان ندوة مصرفية القى خلالها الدكتور بيار صفا محاضرة عن مسؤولية المصرفي.

وهو جزأ هذه المسؤولية أربعة أقسام: المسؤولية المهنية والمسؤولية الجزائية والمسؤولية القانونية والمسؤولية التأديبية وذلك في دراسة بالفرنسية من ١٢٠ صفحة فولسكاب ستصدر قريباً في كتاب. وتفيد الاشارة هنا الى ان محاضرة الدكتور صفا بالعربية كانت مجرد رؤوس أقلام اعتمدت الدراسة الفرنسية منطلقاً لها.

قال: «تعرفون ان في لبنان مصارف عدة وتعرفون مدى اتساع النشاط المصرفي في لبنان وتعرفون انه توجد دائماً امام المحاكم اللبنانية دعاوى تتعلق بمسؤولية المصرفي والمصارف في مثل تحصيل الاسناد التجارية؛ او في مخالفة السر المصرفي؛ او في حالة فتح الحسابات... فهل لهذه المسؤولية ميزة خاصة؟ هل تتصف بمميزات خاصة الى درجة تحملنا ان نتكلم معاً عن مسؤولية المصرفي؟

إن مسؤولية المصرفي لا تتمتع بمميزات خاصة من حيث جوهرها وطبيعتها انها تخضع لقواعد المسؤولية العامة. ولا بد لتحديد المسؤولية من توافر عنصر الخطأ وعنصر الضرر وتوافر العلاقة السببية بين الخطأ والضرر (احكام عامة).

لكن مسؤولية المصرفي تتمتع بمميزات خاصة وتظهر بمميزات خاصة بالنسبة الى الموجبات والالتزامات الخاصة؛ بالنظر الى تعدد النشاطات المختلفة لرجل المصارف وبالنظر الى تنوع العمليات المبتكرة التي يقوم بها. ومن شأن تعدد هذه النشاطات، وتنوع العمليات المصرفية؛ والطابع الجديد فيها ان يؤثر في تقدير الخطأ المصرفي؛ وفي تحديد الضرر الذي يجب ان يعوض وفي تحديد او كيفية تحديد الصلة السببية بين الضرر والخطأ.

وضرب مثلا على ذلك: الاسناد لدى المصرف على سبيل الرهن. (في وقت من الاوقات يقفل المصرف الحساب ويقوم بتصفيته. يجب عليه مبدأياً ان يعيد الاسناد التي كانت مرهونة؛ فيتلقى طلباً او انذاراً بهذا المعنى لتسليم الاسناد. يتأخر في التسليم لانه يعتبر انه يلزمه بعض الوقت لتدقيق الحساب. وفي هذه الاثناء يلقى حجز على الاسناد) «فهل تترتب مسؤولية على المصرف في مثل هذه الحالة؟ المحاكم الفرنسية قالت بعدم التقيد والتشدد في تقدير الخطأ لان هذا التأخير ليس تأخيراً خاطئاً انما هو طبيعي».

وتابع: «إن لمسؤولية المصرفي صفة مهنية: فالمحاكم تستند الى طبيعة نشاطه؛ كما تستند الى الظروف الخاصة التي يقوم فيها بنشاطه؛ كما تستند اما الى تقدير واماً الى تحديد مدى التزاماته التعاقدية».

### المسؤولية الجرمية

واضاف: «نلاحظ ان هناك ميلا لدى المحاكم نحو وصف الخطأ الذي يرتكبه المصرفي بالخطأ الجسيم. فمسؤولية الصيرفي يمكن ان تكون مسؤولية جرمية: في هذه الحالة نفترض ان المصرفي ارتكب (حسب المادة ١٢٨ وما يليها من قانون الموجبات والعقود) جرماً او شبه جرم الحق ضرراً بشخص ثالث مثلا (المعلومات التي يمكن ان يعطيها المصرفي عن شخص ثالث. فمن عادة الزبائن ان يلجأوا الى مصارفهم للحصول على معلومات حول اشخاص ثالثين... افترض ان المصرفي يعطي معلومات خاطئة؛ وافترض انها الحقت ضرراً بالشخص الثالث؛ فتترتب على المصرفي مسؤولية جرمية نحو الشخص الثالث).

مثل أخر حول مسؤولية المصرفي الجرمية: (المصرفي فتح اعتماداً لتاجر من دون التدقيق في وضعيته ومن دون الاستعلام عنه. الاشخاص الثالثون يلاحظون ان مصرفاً منحه الاموال فينخدعون بذلك. يمدون التاجر بثقة جديدة ثم يتبين ان التاجر كان في حالة اضطراب؛ او توقف عن الدفع. لقد كان في إمكان المصرفي ان يعلم بذلك). المحاكم في مثل هذا الوضع تبحث في امكان اقامة دعوى المسؤولية الجرمية من قبل الثالثين او كتلة الدائنين».

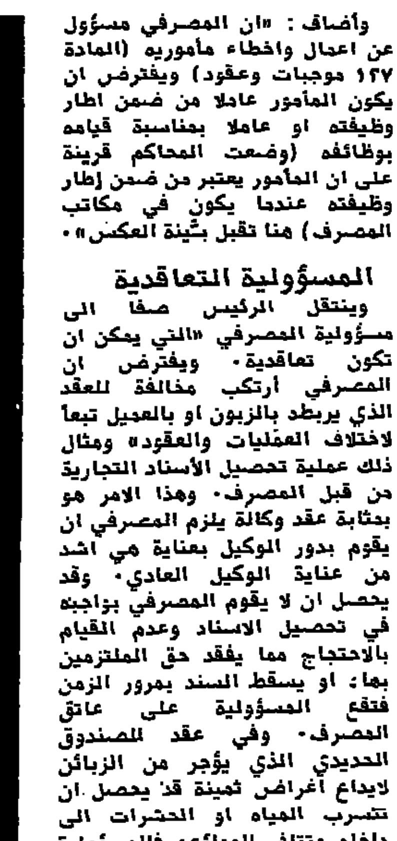
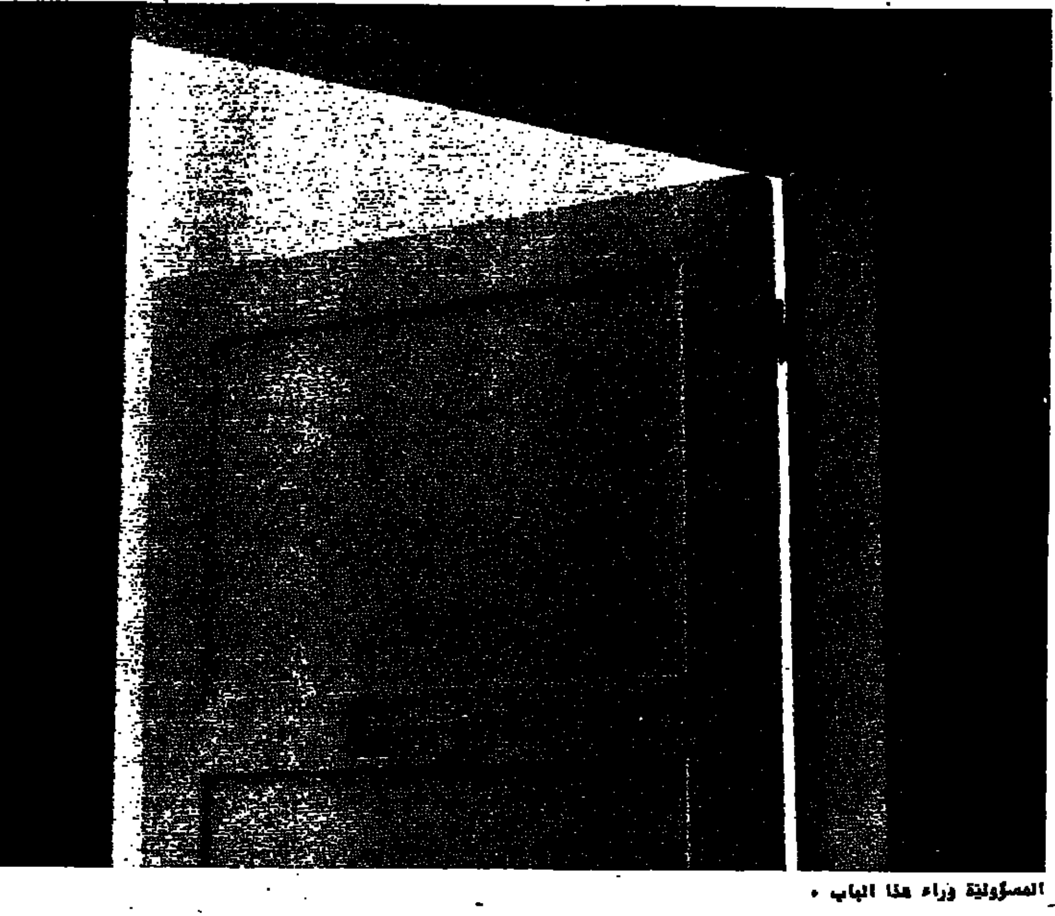
ويضرب الرئيس صفا مثلا آخر حول المصرفي الذي يفتح حساباً لشخص من دون ان يدقق في وضعية وهوية هذا الشخص الذي يسلمه المصرفي دفتر شيكات فيتمكن هذا الشخص من سحب شيكات من دون رصيد على المصرف فيتضرر اشخاص ثالثون يستطيعون ان يلاحقوا المصرفي بالمسؤولية الجرمية.

وأضاف: «ان المصرفي مسؤول عن اعمال واخطاء مأموريه (المادة ١٢٧ موجبات وعقود) ويفترض ان يكون المأمور عاملا من ضمن اطار وظيفته او عاملا بمناسبة قيامه بوظائفه (وضعت المحاكم قرينة على ان المأمور يعتبر من ضمن إطار وظيفته عندما يكون في مكاتب المصرف) هنا تقبل بيّنة العكس».

### المسؤولية التعاقدية

وينتقل الرئيس صفا الى مسؤولية المصرفي «التي يمكن ان تكون تعاقدية. ويفترض ان المصرفي ارتكب مخالفة للعقد الذي يربطه بالزبون او بالعميل تبعاً لاختلاف العمليات والعقود» ومثال ذلك عملية تحصيل الأسناد التجارية من قبل المصرف. وهذا الامر هو بمثابة عقد وكالة يلزم المصرفي ان يقوم بدور الوكيل بعناية هي اشد من عناية الوكيل العادي. وقد يحصل ان لا يقوم المصرفي بواجبه في تحصيل الاسناد وعدم القيام بالاحتجاج مما يفقد حق الملتزمين بها؛ او يسقط السند بمرور الزمن فتقع المسؤولية على عاتق المصرف. وفي عقد الصندوق الحديدي الذي يؤجر من الزبائن لايداع اغراض ثمينة قد يحصل ان تتسرب المياه او الحشرات الى داخله وتتلف الودائع، فالمسؤولية هنا تقع على المصرفي «ما لم يتبين ان الضرر ناتج عن قوة قاهرة أو عيب خاص. في هذا المجال تميل المحاكم الى وصف الخطأ بالخطأ المهني وبعضها يميل الى وصفه بصفة الخطأ الجسيم» ويعمل هنا بالبند المبرىء للمسؤولية ويكون صحيحاً ما لم يكن هناك خطأ مقصود او جسيم».

مثل آخر عن المسؤولية التعاقدية في عملية الاعتماد المستندي كصرف الاعتماد لصالح المستفيد منه أي البائع. «من واجب المصرف ان يدقق في السندات في ضوء تعليمات المشتري الآمر بفتح الاعتماد. فاذا استلم المصرف سندات مخالفة لامر فاتح الاعتماد يكون هناك خطأ جسيم ويعتبر البند خاطئاً».



المسؤولية وراء هذا الباب .

### مصير البنود المبرئة للمسؤولية

«اما في ما يتعلق بالبنود المبرئة للمسؤولية فتظهر اتجاهات. إذ عندما يسلم المصرف دفاتر شيكات للزبائن يأخذ ايصالات تتضمن عبارة ابراء من المسؤولية (عند الفقدان او تزوير توقيع الزبون) لكن هذا التوقيع لا يبرىء من المسؤولية في بعض المسائل. فاذا دفع المصرفي قيمة شيك غير موقع من الزبون؛ او يتضمن توقيعاً مزوراً؛ في هذه الحال وفي ظل القانون العادي تعتبر المحاكم المصرف مسؤولا. لكن يمكن تمييز ثلاث حالات:

١ – ان الشيك المزور دفع خطأ ينسب الى المصرف الذي يكون وحده مسؤولا.

٢ – الشيك المزور دفع نتيجة خطأ ينسب او يجب ان ينسب الى الزبون وحده؛ فالزبون هو المسؤول.

٣ – دفع الشيك في حين يمكن ان ينسب خطأ الى المصرف والى الزبون. وهنا تكون المسؤولية مشتركة بين الاثنين. (ضرب امثالا عدة عن هذه الحالات).

وتقول المحاكم: عندما يكون توقيع الزبون المزوَّر (كسر الواو) بصورة غليظة فالخطأ هو جسيم يفقد البند المبرىء للمسؤولية كل قيمة.

### المسؤولية الجزائية

في هذه الحالة يفترض ان المصرفي ارتكب مخالفة لقانون العقوبات:

١ – توجد لدى المصرفي اسناد مودعة لديه او مسلمة له على سبيل الرهن. في مثل هذه الحالة تقع عليه مسؤولية اساءة الامانة اذا خالف قانون العقوبات.

٢ – عقوبات الاحتيال (٦٧٠ عقوبات) المصرفي الذي يحصل على قيم نتيجة مناورات احتيالية.

٣ – في مرحلة تأسيس الشركات المغفلة في لبنان؛ على المؤسسين ان يودعوا المبالغ التي يتسلمونها من المكتتبين في مصرف؛ ولا تسحب الاموال الا بعد تأسيس الشركة من قبل الاشخاص الذين لهم الحق. فاذا سحبت الاموال قبل الانتهاء تقع المسؤولية على المصرفي والغرامة على المشتركين».

### المسؤولية التأديبية

وخلص الدكتور صفا الى انه يمكن ان تترتب على المصرف مسؤولية تأديبية؛ فيكون المصرف قد ارتكب مخالفة لنظامه الاساسي او لقانون النقد والتسليف او خالف التدابير التي يفرضها مصرف لبنان او يكون قد قدم لمصرف لبنان بيانات ناقصة او غير مطابقة للحقيقة. في مثل هذه الحالة تترتب على المصرف مسؤولية تأديبية يلحظها قانون النقد والتسليف بواسطة مصرف لبنان او بواسطة لجنة خاصة مؤلفة من قاض وعضوين.

### السر المصرفي

وتحدث عن السر المصرفي فقال: «المصرفي يصبح مطلعاً في دقة على اسرار متعلقة بالزبون؛ ويعتبر مخالفاً لسر المصارف ان هو افشى اسرار الزبون؛ اذ انه ملزم بالتكتم في ظل القانون العادي؛ لكن في لبنان اكثر من قانون عادي. فالمادة ٨ من قانون ٣ ايلول ١٩٥٦ تلحظ على عاتق المصرف مسؤولية جزائية عقوبتها الحبس من ٣ اشهر الى سنة في حال مخالفة السر المصرفي عن قصد. والقصد لا يفرض ضرورة نية ايقاع الضرر او الايذاء. فقد يحصل الافشاء عن وعي ولكن ليس بنية الأضرار بالشخص؛ اذ قد يكون المصرفي تصرف تصرفاً مفيداً للزبون... كما انه لا يجوز للمصرفي ان يتذرع بدوافع مفيدة لافشاء السر المصرفي؛ كالافشاء بداعي المواطنية او محافظة على النزاهة العامة او الامن العام. ففي مثل هذه الحالات يبقى الجرم الجزائي متوافراً. لكن دعوى الحق العام لا تتحرك الا بالاستناد الى شكوى المتضرر.

كما ان محاولة افشاء السر تعاقب كالمخالفة ذاتها ودعوى الحق العام لا تتحرك الا بناء على شكوى المتضرر. ان اعمال الافشاء للسر المصرفي سواء أكانت مقصودة او غير مقصودة ترتب مسؤولية مدنية على عاتق المصرفي وعلى الذي ارتكب افشاء السر.

وانتقل الى مسؤولية المصرفي في فتح الحساب وفي مرحلة تحريك الحساب فقال: «المصرفي يتمتع بحق استنسابي في حقل فتح الحساب فيستطيع ان يضع حداً للعقد عندما لا تكون مدته محددة؛ كما يتمتع بحرية كاملة في رفض فتح حساب لشخص ما؛ ولا يمكن الزام المصرف باجراء عقد جديد بعدما يكون قد اقفل عقداً سابقاً. وطالما ان المصرفي حر بأن يرفض فتح حساب لشخص ما؛ فان المسؤولية تترتب عليه اذا قبل بفتح حساب لاشخاص ثالثين.

وعند رفضه فتح حساب او تجديد عقد يجب ان يتحاشى تعمد الاضرار بالشخص الذي يطلب فتح الحساب. في هذا المجال ينتقد الفقهاء المدنيون نظرية اللجوء الى استعمال التعسف في استعمال الحق... اما اذا اراد فتح حساب فعليه ان يأخذ هوية طالب فتح الحساب والتدقيق بعنوانه واخلاقه ومهنته تحت طائلة الوقوع في الخطأ الجسيم. اما في مرحلة تحريك الحساب؛ فلا يمكن عملياً ان يفرض على المصرف التدقيق بالعمليات التي يجريها الزبون. فالمسؤولية لا تترتب على المصرفي الا بمناسبة اقفال الحساب فجأة من دون ان يكون هناك مبرر لذلك؛ او قبل ان يعلم بذلك الشخص الثالث (المحاكم تؤاخذ المصرف في هذا الامر).

كما تترتب على المصرفي مسؤولية قفل الحساب في حال وفاة الزبون؛ او وفاة موكّل الشخص الذي كان مخولا حق تسلم الحساب. (يؤخذ في الاعتبار ان وسائل الاستعلامات محدودة).

١٤/٢٨

# دور المصارف المتخصصة في تقييم المشاريع

بقلم الدكتور فؤاد ابي صالح
المدير العام لبنك التوظيف والتمويل

ليرات الانماء .

تمثل التجارة وقطاع الخدمات في لبنان الدور الرئيسي في التركيب الاقتصادي العام . والسائد ان هذا الواقع نتج عن فلسفة اقتصادية معينة يطلق عليها اللبنانيون، عادة، تسمية عامة وغير محددة هي الحرية الاقتصادية .

غير ان الحقيقة أبعد من ذلك، اذ ان ثمة سببية متفاعلة بين الواقع والنظرية التي نشأت عنه، بين السبب والمسبب، بحيث يبدو انهما تفاعلا فعلا في الاقتصاد اللبناني وطبعاه بهذا الطابع الخاص الذي أخذ يتميز اولا بنمو طبقة بالغة الاهمية من التجار واصحاب الخدمات البسيطة والعملاء والوسطاء . يضاف الى ذلك ان النشاطات الرئيسية لم تكن مركزة على القطاعات الانمائية او حتى الهيكلية في البلد بل على الاستيراد والنقل والاصطياف والسياحة عموماً مما جعل من لبنان مجتمعا استهلاكياً يطمح الى مستوى معيشة لا تبرره امكاناته الانتاجية .

وكان من الطبيعي ان يتأثر القطاع المصرفي اللبناني بهذا الوضع فكثرت المصارف الصغيرة المتخصصة في التسليف القصير الاجل الذي تحتاج اليه التجارة عموماً .

## النقص في السيولة

الا ان الوضع الاقتصادي العام عرف في الستينات تطورا كان من شأنه ان اخذت الصناعة، خصوصاً وبعض القطاعات الانمائية والهيكلية في البلد عموماً تمثل دورا اكثر اهمية في التركيب الاقتصادي العام مما ادى الى تسليف متوسط وطويل الاجل لم تكن المصارف القائمة في لبنان مستعدة او قادرة على تلبيته، فنشأت عن هذا الوضع ازمات عدة تناولت المصارف والقطاعات الانتاجية على حد سواء . ذلك ان المصارف التي حاولت تحت ضغط الطلب تقديم التسليفات الطويلة الاجل او الارتباط بمشاريع جمدت فيها ودائعها لمدات طويلة وقعت في نقص في السيولة نتيجة عدم توافر ودائع طويلة الاجل لديها ومنها بنك انترا الذي أوقع الوضع الاقتصادي العام في لبنان في كارثة .

اما القطاعات الانمائية والنشاطات الاقتصادية التي تتطلب التمويل المتوسط والطويل الاجل فلم تكن تحظى بالتمويل الكافي الذي يفرضه نموها مما حتم تباطؤ حركة النمو في هذه القطاعات فتبين عندها جلياً أن الاوضاع الاقتصادية تغيرت وهي تستدعي تغييرا مناسبا ومتجانسا في القطاع المصرفي الذي يخدمها .

ولعل الحديث عن الوضع الاقتصادي اللبناني قد حمل القارىء على تقييم سلبي في شأنه سببه الشعور بالهشاشية والضعف في هذا النوع من الاقتصاد . واذ يبدو من الصعب تقييم اي وضع اقتصادي انطلاقا من معطيات محض اقتصادية أرى ان تمسك اللبناني بهذه الفلسفة اللبنانية الخاصة له مبرراته التاريخية كما ان له نتائج ايجابية وحسنة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي .

اهم هذه النتائج تثبيت وتركيز الذهنية القائلة بحرية ومسؤولية المبادرة الفردية والثقة في أن الدوافع والقوى الاقتصادية، الطليقة والتي لا تخضع للسيطرة السياسية، تضمن في النهاية استمرارية التقدم والنمو الاقتصادي كما انها تساعد على نشر الحرية والديموقراطية في شكل عام .

لذلك فان اللبناني بات متعلقا بمبادئه الاقتصادية هذه ولا ينظر بعين الرضى الى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية حتى ولو كانت غاية هذا التدخل تنظيمية وتستهدف استعجال عملية النمو في القطاعات الانمائية التي تخلفت – بسبب عدم الاهتمام بها – عن قطاعات التجارة والخدمات، وذلك على رغم الشعور السائد بالحاجة الملحة الى تنمية هذه القطاعات . وقد ظهر ذلك في وضوح من معارضة التجار لكل مشروع من شأنه اخضاع السلع المستوردة للاجازات المسبقة او لرسوم جمركية مرتفعة . ويقع المسؤولون في حيرة بسبب هذا الوضع، فالوسائل المتروكة لهم لمساعدة القطاعات الانمائية تبقى محصورة للغاية اذا لم يكن في امكانهم استعمال حق التوجيه الاقتصادي المباشر في هذا المجال .

## الحاجة الى تشريعات

من هنا نشأت الحاجة الى خلق تشريعات تهدف في صورة غير مباشرة الى مساعدة القطاعات الانمائية والتجهيزية . .

فقد حاولت السلطات المعنية ان تلجأ الى وسائل عدة من أجل استعجال عملية النمو الصناعي والزراعي من دون المساس بمبدأ الحرية الاقتصادية في مفهومه اللبناني، فخلقت اجهزة خاصة للاهتمام بهذين القطاعين كما انها خصصت اموالا لتأمين اسعار تشجيعية للانتاج الزراعي وأصدرت قانونا لدعم صادرات النسيج لكن كل هذه الوسائل، المفيدة، لم تكن لتكفي لبلوغ الغاية كما انها تورط الدولة والخزينة توريطا يصعب الرجوع عنه بمقدار ما يخلق اوضاعا جديدة . ويركز مصالح من الصعب تجاوزها اذا ما تدخلت الاهواء السياسية لحمايتها . . واذا كانت الدولة باعتمادها هذه الوسائل تساعد القطاعات الانمائية هامشيا، ومن الناحية التجارية فقط، تاركة الناحية المالية والفنية، فان هذه الوسائل بقيت محدودة النتائج وكثيرا ما كانت الاعباء التي يتحملها الاقتصاد الوطني بسببها اهم من الارباح التي يجنيها .

ومن دراسة الواقع اللبناني من حيث الادخار والتمويل، تظهر لنا الحقائق الآتية:

١ – ان الادخار القومي في لبنان يتجه في قسمه الاعظم نحو المصارف، لعدم وجود مؤسسات ادخار متخصصة كصناديق التوفير البريدية المزدهرة في فرنسا ومؤسسات الاسكان المزدهرة في بريطانيا مثلا . وجدير بالذكر ان المصارف العاملة في لبنان لا تجتذب الادخار المحلي فحسب بل كذلك كميات ضخمة من الرساميل العربية .

٢ – ان الادخار الملتزم لدى شركات التأمين، خصوصاً شركات التأمين على الحياة لم يوجد، حتى الان، في شكل منظم وفاعل نحو تمويل مشاريع التنمية .

٣ – ان صندوق الضمان الاجتماعي، الذي يشكل نوعاً من الادخار الالزامي، لا يزال في اول عهده وان قسما كبيرا من الاموال التي تراكمت لدى الصندوق اودع المصارف .

٤ – ان مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت اقتصرت الى حين مساهمته المحدودة في رأس مال مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري ومشاركة القطاع الخاص حديثا في رأس مال المصرف الوطني للانماء الصناعي والسياحي، على تمويل المشاريع العامة الملحوظة في موازنة الدولة .

٥ – ان السوق المالية، بمؤسساتها ووسائط عملها، تكاد تكون غير موجودة وان سوق الاوراق المالية المتمركزة في بورصة بيروت ما تزال سوقا ضيقة ان في حجم عملياتها او في عدد الذين يوظفون من خلالها وهي الى الان عجزت عن اجتذاب قسم مهم من الادخار القومي .

٦ – ان الشركات المالية، التي كثر عددها في الآونة الاخيرة، ركزت نشاطها، في الغالب، في تجارة الاراضي والبناء ولم تتمكن الى الان من تمويل مشاريع صناعية او زراعية صحيحة .

## القطاع المصرفي والتنمية

فاذا ما راعينا مجمل هذه الاعتبارات، أدركنا ان مهمة تمويل عملية التنمية في لبنان تقع في الدرجة الاولى على عاتق القطاع المصرفي الذي استطاع الى الان اجتذاب القسم الاكبر من الادخار القومي اضافة الى الرساميل العربية وحتى الاجنبية التي جاءت تبحث عن مجالات للتوظيف في لبنان .

غير ان لبنان افتقر الى ما هو قائم في العالم خصوصا في البلدان المتقدمة حيث تتواجد الى جانب المصرف المركزي انواع عدة من المصارف المتخصصة سواء التخصص القطاعي او التخصص في عمليات معينة، وهو يعرف بالتخصص العملي الذي يحصر نشاط المصرف في نوع معين من العمليات مما أوجد مصارف الاعمال ومصارف التسليف المتوسط والطويل الاجل ومصارف الايداع والتسليف القصير الاجل ومصارف اعادة الخصم وغير ذلك . ويمكن ايضا استنادا الى ملكية رأس مال المصرف التمييز بين المصارف العامة التي تملكها الدولة ومصارف القطاع الخاص والمصارف المختلطة .

وعلى رغم النشاط التشريعي والتنظيمي في الحقل المصرفي في السنوات الاخيرة، فقد بقي هيكل الجهاز المصرفي على حاله ولم تستجب المصارف لرغبة المشترع في دمج المصارف قصد تدعيم حركة التمركز او في التخصص قصد تنشيط التسليف القطاعي والتسليف للآجال المتوسطة والطويلة .

وأخذت عوامل عدة تتراكم لتدفع نحو ضرورة تعديل الوضع المصرفي في لبنان ويمكن تلخيصها في الآتي:

١ – الرقابة المصرفية التي تحول دون قيام المصارف التجارية بعمليات توظيف لآجال معينة من شأنها ان تهدد سلامتها .

٢ – زيادة السيولة الناتجة عن عودة قسم من الرساميل التي كانت موظفة في اوروبا واميركا قبل تدهور وضع الدولار وارتفاع مستوى الدخل الفردي، وتوافد دفعة جديدة من الرساميل العربية الى لبنان وقيام المغتربين اللبنانيين في العديد من البلدان بتحويل قسم من اموالهم لتوظيفها في الوطن الام وعدم تمكن المصارف من توظيف هذه السيولة في شكل مؤمن في الوقت ذاته الربحية والضمانة الكافيتين .

٣ – زيادة حاجة المؤسسات الاقتصادية الوطنية الى التمويل المتوسط والطويل الامد والتي تعجز المصارف التجارية في شكلها الحالي عن توفيره لزبائنها .

وشعرت كل الاوساط الرسمية والخاصة بأن محاولة لتعديل الوضع المصرفي في لبنان قد تأتي بنتائج مفيدة خصوصا لجهة نقطتين مهمتين:

أولا – تأمين التمويل اللازم المتوسط والطويل الاجل مع تقديم الخبرة والمعونة الفنية .

ثانيا – ان يحصل ذلك في اطار العمل الفردي من دون اي تدخل مباشر يورط الدولة . اللهم الا باصدار تشريعات ومنح تسهيلات تبقي القطاع العام من دون اي التزام مباشر .

من المبادىء المصرفية المسلم بها علميا ضرورة التوافق بين آجال الودائع من جهة وآجال التوظيفات من جهة اخرى . وكل مخالفة لهذا المبدأ تهدد المصرف المعاصر بالانهيار كما حدث لبنك انترا الذي حقق شبكة رائعة وطموحة من التوظيفات الثابتة بأموال اغلبها مودع الى حين الطلب او الى الاجل القصير مما أدى الى توقفه عن الدفع ثم تصفيته .

ان ما تملكه المصارف من الودائع لآجال متوسطة وطويلة يكاد لا يذكر

التتمة في الصفحة ١١



# البنك العربي (المحدود)



أسس سنة ١٩٣٠

# أرقام قياسية جديدة في الموجودات والودائع والإيرادات وتوسع ملحوظ في خدمة الاقتصاد العربي

## البنك العربي المحدود

الميزانية العامة كما هي في ٣١ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٧٣

| الموجودات | ١٩٧٣ دينار اردني | ١٩٧٢ دينار اردني |
|---|---|---|
| نقد في الصندوق والبنوك | ١٢٣،٩٦٥،٤٠٢ | ٩٠،٦٦٧،٤٤٦ |
| سندات مالية ( حكومية وغيرها ) | ٢١،٤٠٧،٢٩٩ | ١٧،٣٥٩،٥٨٩ |
| استثمارات ( بما فيها مؤسسات تابعة ) | ٢،٤٦٣،٦٢٩ | ٢،١٣٧،٠٥٤ |
| اوراق مخصومة | ١٠،٤٩٤،٦٩٩ | ٧،٣٧٨،٣٠٦ |
| حسابات مدينة | ٥٣،٧٠٠،٠٠٠ | ٣٩،٧٤٢،٨٠٢ |
| عقارات (بعد الاستهلاك) | ١،٥٦٨،٩٩٨ | ١،٤٠٤،٤١٣ |
| أثاث (بعد الاستهلاك) | ٦٦٢،٨٧٨ | ٥١٢،١٥٧ |
| موجودات اخرى | ٣،٣٧٣،٥٩٠ | ٣،٩٧١،٤٣٦ |
| تعهدات العملاء مقابل كفالات واعتمادات وكمبيالات مقبولة (له مقابل) | ٩٢،٤٤٢،٠٠٤ | ٤٩،٨٨٨،٠٩٩ |
| مجموع الموجودات | ٣١٠،٠٧٨،٤٩٩ | ٢١٣،٠٦١،٣٠٢ |

| المطلوبات | ١٩٧٣ دينار اردني | ١٩٧٢ دينار اردني |
|---|---|---|
| ودائع وحسابات اخرى | ٢٠٠،٦٢٤،٦٢٠ | ١٤٦،٦٢٨،٧٩٩ |
| رأس المال المدفوع كاملاً : | | |
| ٥٥٠،٠٠٠ سهم ( القيمة الاسمية للسهم الواحد ١٠ دنانير ) | ٥،٥٠٠،٠٠٠ | ٥،٥٠٠،٠٠٠ |
| الاحتياطي الأجباري | ٣،١٥٠،٠٠٠ | ٢،٩٦٠،٠٠٠ |
| الاحتياطي الاختياري | ١،١٢٠،٠٠٠ | ١،٠٤٨،٤٠٤ |
| الاحتياطي الخاص ( وللديون المشكوك فيها ) | ٦،٣٠٠،٠٠٠ | ٦،١٥٠،٠٠٠ |
| صافي الارباح للتوزيع | ٩٤١،٨٧٥ | ٨٨٦،٠٠٠ |
| كفالات واعتمادات وكمبيالات مقبولة (له مقابل) | ٩٢،٤٤٢،٠٠٤ | ٤٩،٨٨٨،٠٩٩ |
| مجموع المطلوبات | ٣١٠،٠٧٨،٤٩٩ | ٢١٣،٠٦١،٣٠٢ |

الدينار الاردني يساوي ٧٥٠ قرشاً لبنانياً

## البنك العربي (في الخارج) المحدود

الميزانية العامة كما هي في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣

| | ١٩٧٣ فرنك سويسري | ١٩٧٢ فرنك سويسري |
|---|---|---|
| **الموجودات** | | |
| نقد في الصندوق ولدى البنوك | ٦٠٧،٦٤٨،٠٣٠ | ٤٩٥،٨١٠،٣٣٥ |
| كمبيالات مخصومة | ٥٠،٠٣٦،٤٠٠ | ١٠،٧٠٤،٩١٨ |
| حسابات مدينة للعملاء | ٤٥،٤٥٩،٤٣٨ | ٤٠،٣٣٦،٩٦٤ |
| سندات حكومية واسهم شركات | ٤٠،٣٠٤،٣٠٣ | ٢٢،٢٦٣،٠٦٩ |
| موجودات أخرى | ٧،٢١٥،٥٨٣ | ١،٥١٢،١٧١ |
| مجموع الموجودات | ٧٥٠،٦٦٣،٧٥٤ | ٥٧٠،٥٢٧،٤٥٧ |
| تعهدات العملاء مقابل كفالات واعتمادات (له مقابل) | ٤،٩٩٤،٩٢٩ | ٧،٣٢٢،٣٥٠ |
| **المطلوبات** | | |
| الودائع | ٦٩٥،٨٩٧،٩٩٠ | ٥٢٥،٠٦٧،٩٥٧ |
| مطلوبات أخرى | ٩،٧٧٧،١٥٩ | ٣،١٧٣،٤٠٨ |
| رأس المال والاحتياطيات | | |
| رأس المال (المدفوع كاملاً) | ٢٦،٤٠٠،٠٠٠ | ٢٦،٤٠٠،٠٠٠ |
| الاحتياطي القانوني | ٤،٠٠٠،٠٠٠ | ٣،٥٠٠،٠٠٠ |
| الاحتياطي الخاص | ١١،٠٠٠،٠٠٠ | ٩،٠٠٠،٠٠٠ |
| ارباح مدورة | ٨٨٦،٠٩٢ | ٧٣٠،٢٣٩ |
| الربح الصافي | ٢،٧٠٢،٥١٣ | ٢،٦٥٥،٨٥٣ |
| مجموع المطلوبات | ٧٥٠،٦٦٣،٧٥٤ | ٥٧٠،٥٢٧،٤٥٧ |
| كفالات واعتمادات (له مقابل) | ٤،٩٩٤،٩٢٩ | ٧،٣٢٢،٣٥٠ |

الفرنك السويسري يساوي ٧٥ قرشاً لبنانياً تقريباً

### مجموع الميزانية

ارتفعت موجودات البنك العربي المحدود من ١٥٨٠ الى ٢٣٣٦ مليون ليرة لبنانية أي بنسبة ٤٦٪ . وهذه الزيادة هي من اكبر الزيادات التي حققها البنك منذ تأسيسه في سنة ١٩٣٠ . كما سجلت الودائع رقماً قياسياً جديداً حيث زادت بنسبة ٣٧٪ عن السنة السابقة فبلغت ١٥٠٥ مليون ليرة بعد ان كانت ١١٠٠ مليون ليرة.

### السيولة

من سياسة البنك العربي المحدود ان يحافظ على نسبة عالية من السيولة (نسبة النقد والارصدة في البنوك الى الودائع) حيث بلغ معدل هذه النسبة ٦٢٪ في نهاية عام ١٩٧٣ . كما تصل هذه النسبة مع السندات الحكومية الى نحو ٧٢٪ .

### الايرادات والارباح

ارتفع مجموع الايرادات لعام ١٩٧٣ من ٧١ الى ١٠٦ مليون ليرة لبنانية أي بنسبة ٥٠٪ كما بلغ الربح الصافي نحو ١٢ مليون ليرة لبنانية خصص منه للاحتياطيات المختلفة نحو ٥ مليون ليرة لبنانية ووزع على المساهمين ٧ مليون ليرة لبنانية (١٧٪ من القيمة الاسمية للسهم الواحد مقابل ١٦٪ في السنة السابقة) .

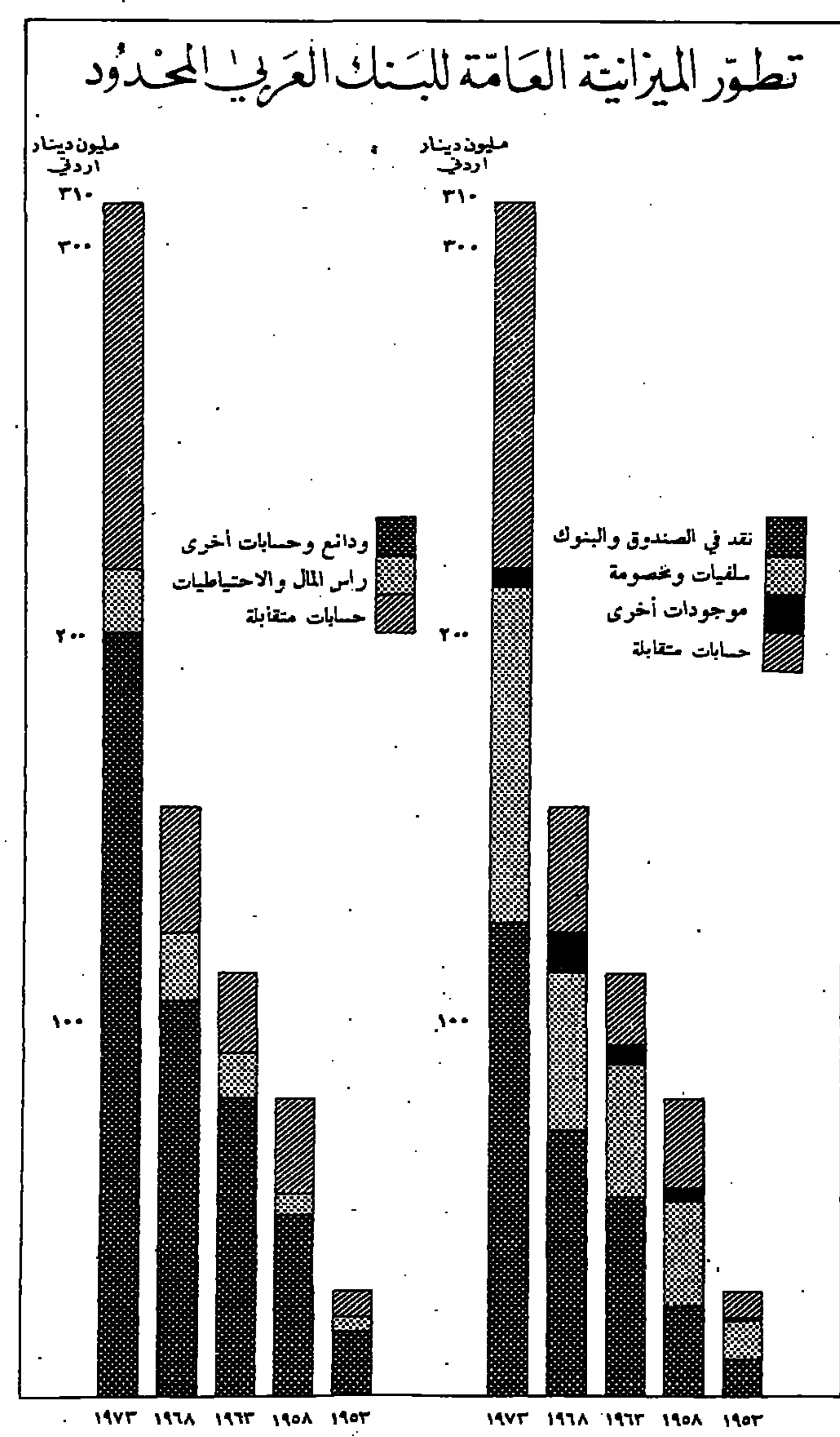
### في لبنان ارقام قياسية جديدة

لا يزال البنك العربي محتفظاً بمنزلته الاولى بين المصارف العاملة في لبنان وقد بلغت ودائعه ٥٦١ مليون ليرة لبنانية.

### فروع جديدة

افتتحت ثلاثة فروع جديدة خلال عام ١٩٧٣ في لندن ومسقط (سلطنة عمان) ومنطقة الوحدات — عمان ( الاردن) .

كذلك باشر فرع المحرق ( البحرين) نشاطه في اوائل عام ١٩٧٤ ومن المنتظر ان يتم فتح فرعين جديدين في عمان ( الاردن) احدهما في جبل عمان والثاني في جبل الحسين.




### البنك العربي (في الخارج) المحدود — سويسرا

زادت موجودات البنك العربي (في الخارج) المحدود من ٥٧٠ الى ٧٥٠ مليون فرنك سويسري أي بنسبة ٣٢٪ . وبلغ ربحه الصافي بعد الضرائب والاستهلاكات ٢،٧ مليون فرنك سويسري.

## الفروع

ثلاثة وأربعون فرعاً منتشرة في :

| | |
|---|---|
| المملكة الأردنية الهاشمية | دولة الإمارات العربية المتحدة |
| غـزة (مغلق موقتاً) | الجمهورية العربية اليمنية |
| الجمهورية اللبنانية | الجمهورية التونسية |
| المملكة العربية السعودية | المملكة المغربية |
| دولة البحرين | سلطنة عمان |
| دولة قطر | المملكة المتحدة |

مؤسسات تابعة وشقيقة :

البنك العربي (نيجيريا) المحدود
نيجيريا : لاغوس - كانو - ايبابا

البنك العربي (في الخارج) المحدود
سويسرا : زوريخ - جنيف

اتحاد المصارف العربية والأوروبية
لوكسمبورج ، فرنكفورت/ماين

### الاشتراك في تأسيس بنوك ومؤسسات مالية دولية

تم خلال عام ١٩٧٣ انضمام البنك العربي شم فرانكفورت الى مؤسسة جديدة اسمها «اتحاد المصارف العربية والاوروبية» لوكسمبورغ / فرانكفورت برأسمال مكتتب قدره ٣٠ مليون مارك وزع مثالثة بين البنك العربي المحدود واتحاد البنوك العربية والفرنسية (يوباف) ومجموعة من المصارف الالمانية.

تم التوقيع في الكويت على بروتوكول تأسيس شركة التمويل العربية اليابانية برأسمال قدره ٢٥ مليون دولار هونج كونج. ولقد ساهم فيها البنك العربي وبنوك عربية أخرى بنسبة ٤٠٪ من رأس المال وبنوك ومؤسسات أخرى يابانية بنسبة ٤٠٪ واتحاد البنوك العربية والفرنسية بالباقي وقدره ٢٠٪ .

تأسست في اوائل عام ١٩٧٤ الشركة العربية ومورجن جرنفل للتمويل مركزها في لندن برأس مال مكتتب قدره مليون جنيه استرليني وزع مناصفة بين البنك العربي المحدود وبين مورجن جرنفل اند كومباني.

ارقام الهاتف في فرع بيروت: ٢٥١٤٠٣ - ٢٥١٤٠٤ - ٢٥٠٢٤٠ - ١٠/٢٥٠٢٤٠ خطوط — ٢٥١١٥١/٩ خطوط

ما قورن بإجمالي الودائع التي ...ون بأغلبيتها الساحقة من اموال ... حين الطلب. وهذا لا يعني ان ...صارف التجارية العاملة في لبنان ... تمارس عمليات التسليف ...توسط والطويل الامد، بل هي في ...اقع مارست هذه العمليات ولو ... شكل محدود على النحو الآتي:

١ ـ التسليف - للمؤسسات ...اصة وعادة تلك التي تعمل في ...ارة العقارات والبناء واحيانا ...ؤسسات الصناعية انما ضمن ...ود ما يتوافر لديها من اموال ...مة «رأس مال احتياطي» وودائع ...ل متوسط او طويل.

٢ ـ شراء بعض سندات ...روض الوطنية والاجنبية وعدد ... سندات الخزينة اللبنانية.

٣ ـ منح التسليفات القصيرة ... الوعد بالتحديد ما دامت الحاجة، ... عدد من كبار زبائنها التي ...رص على حفظهم لديها ...ختتهم.

الا ان هذه التوظيفات سواء ...نت على شكل تسليفات او شراء ...ندات القروض او مساهمات، ...قيت محدودة في عددها وحجمها ...ليس ادل على ذلك من ارتفاع ...عدل السيولة لدى المصارف التجارية واضطرارها الى توظيفها ... الخارج عن طريق اصدار قروض ...ليرة اللبنانية والقيام بعمليات ...مضاربة في سوق العملات والاسواق المالية الاميركية والاوروبية.

كل ذلك، كما قلنا يحرم المؤسسات الاقتصادية الوطنية الخاصة والعامة الاستفادة من المدخرات الوطنية العربية والاجنبية التي تراكمت لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان في الوقت الذي تزيد فيه حاجة مؤسساتنا ومستحدثيها الى التمويل المصرفي المتوسط والطويل الامد يوما بعد يوم.

وصدر القانون الرقم ٦٧/٢٢ الذي يضع الاسس الرئيسية لانشاء مصارف متخصصة في التسليف المتوسط والطويل الاجل وفرض شروطا قاسية على هذا النوع من المصارف. كما منحها اعفاءات ضريبية لمدة وضمن حدود معينة.

### نقطة انطلاق إيجابية

لسنا هنا في معرض مناقشة ...صة هذا القانون والنظر في ...كان، اصدار تشريعات او تعديلات لاحقة له نظراً الى اننا معنيون هنا فقط بتقييم الهدف الذي يرمي اليه هذا القانون وخطوطه الرئيسية التي نعتبرها نقطة انطلاق قانونية ايجابية تساهم في تعديل الوضع المصرفي لجهة تمكينه من القيام بدوره في المرحلة الحالية من التطور الاقتصادي العام في لبنان.

غير انه لا بد من عرض اهم خصائص التسليف المتوسط والطويل الامد كما تعرفه الدول التي تمارسه وكما نظمه القانون ٦٧/٢٢ الصادر في ٢١ نيسان لجهة تميزه عن التسليف القصير الاجل.

عندما يقدم احد المسؤولين في مصرف تجاري على منح تسليف قصير الاجل لاحد زبائنه فانه يراعي عنصرين اساسيين هما اولا الربحية: اي معدل الفائدة وثانيا الضمانة اي ما يقدمه الزبون المستلف من ضمانات شخصية اعتبارية ورهنيات عقارية وكفالات مصرفية. وغالبا ما تتم دراسة طلب التسليف والاجابة عليه سلبا او ايجابا في مدة قصيرة جدا واستنادا الى ملف مقتضب يحتوي تقييما للضمانات المقدمة ومذكرة من قسم الاستعلامات عن سمعة طالب السلفة وملاءته.

اما بالنسبة الى التسليف المتوسط والطويل الامد فتختلف الاعتبارات ويحتل المشروع موضوع التمويل مكان الصدارة بينها.

ان انشاء المصانع وبناء الفنادق وتشييد العقارات وتطوير المناطق المحرومة وبناء الطرق والجسور كلها مشاريع تتطلب تمويلا لسنوات عدة لم يعد في امكان الافراد ولا حتى المؤسسات القيام باعبائه. فلا بد والحالة هذه من توظيف الثروة الوطنية «ككل» في هذه الاعمال. ولا يمكن الحصول على هذه الثروات الا بواسطة المؤسسات المتخصصة في جمعها وتثميرها وتوظيفها، الا وهي المصارف.

ولكن المصارف التجارية عنيت الى الان باستيداع الادخار العام فترات قصيرة لا بل تحت الطلب فهي قادرة على تجميع كميات ضخمة من المال، ولكن غير قادرة على استعمال هذه الكميات الا ضمن حدود متواضعة جدا ولآماد غالباً ما تتجاوز الثلاثة والستة اشهر في الوقت الذي يتطلب النمو الاقتصادي في لبنان استعمال كل امكاناته ومدخراته المالية وقسم مهم منها لآجال طويلة تراوح بين سنتين وعشر سنين.

ان نشوء مصارف متخصصة في التسليف المتوسط والطويل الاجل ملزمة قانونا بان تتجاوز مهل الايداع لديها السنتين، كذلك ان تربو التزاماتها نحو المقترضين على السنتين: من شأنه ان يسد الثغرة التي كانت لا تزال موجودة وان يلبي الحاجة التي اخذت تتعاظم سنة بعد سنة.

واستجابة الى تلك الحاجات قامت الدولة اللبنانية من جهة، وبعض المؤسسات المالية من جهة اخرى، بجهود ترمي الى اكمال هيكل الجهاز المصرفي في شكل يمكنه من الاستجابة لحاجات التنمية الاقتصادية. وجاءت نتيجة تلك الجهود كالآتي:

١ ـ قيام بنك الانماء الصناعي والسياحي برأس مال مقداره ٦٠ مليون ل.ل. تساهم الدولة بـ٥١ ٪ منه وتساهم مؤسسات القطاع الخاص، اي المصارف، بما بقي.

# مطلوب جسر بين الادخار الوطني والتوظيف الانمائي

٢ ـ قيام عدد من المصارف المتخصصة في التسليف المتوسط والطويل احيانا.

ومع قيام هذه المؤسسات المصرفية المتخصصة: سواء منها التي بدأت اعمالها منذ مدة قصيرة كبنك التمويل والبنك الوطني للانماء، او التي ستبدأ قريبا كبنك التوظيف والتمويل: او التي لا تزال في طور المشروع ـ يمكن القول ان القطاع المصرفي في لبنان هو الآن على عتبة مرحلة جديدة ستنعكس آثارها الخيرة على نشاطات مختلف القطاعات الاقتصادية الرائدة في هذا البلد.

### دور المؤسسات المالية في دراسة المشاريع

ان هذه المؤسسات المالية ستقوم بالتسليف عن طريق منح القروض والتوظيف المباشر وتقديم الضمانات والكفالات الى ارباب العمل بعدما تتوافر لديها القناعة بأن المشاريع المطلوب تمويلها قابلة للحياة وهذا يعني ان تقوم بدراسة هذه المشاريع دراسة معمقة وعلمية تتناول جميع اوجه المشاريع المعروضة عليها تماما كما لو كانت هي القائمة بالمشروع، وذلك لان ارتباطها به نظرا الى اهمية المبالغ والى طول المدة هو ارتباط وثيق يتوقف نجاحها فيه على نجاح المؤسسة طالبة التمويل.

ولا يخفى ما لهذه الناحية من اهمية في دفع عجلة التقدم العلمي والتكنولوجي وتحديث اساليب الانتاج ومقوماته وشروطه في وقت اصبح فيه الاحتياج الى مثل هذا التحديث ملح للغاية.

لقد مر معنا ان المصارف التجارية حاول بعضها القيام بتعاطي التسليف المتوسط والطويل الاجل ولكنها لم تستطع الالتزام بالاسس والقواعد المشار اليها على رغم توفر الطلب على مثل هذا التسليف لا بل على الاحتياج الماس اليه. ويعود ذلك في رأينا الى ان صعوبات عدة تعترض سبيل هذا النوع من المصارف اهمها:

١ ـ عدم توافر الودائع المتوسطة والطويلة الاجل بالكميات المفروضة.

٢ ـ عدم توافر الاجهزة اللازمة لدرس المشاريع التي تعرض على المصارف.

٣ ـ عدم وجود تشريعات خاصة تؤمن تسهيلات للمصارف او لاصحاب المشاريع تهدف الى تخفيف الاعباء المالية في القطاعات الانمائية.

ان معظم الودائع الموجودة في المصارف اللبنانية هي ودائع لآجال قصيرة او تحت الطلب.

ولاكتمال الصورة لا بد لنا من استعراض تطور حجم ونوع العمليات المصرفية في خلال السنوات الاخيرة: هذا التطور الذي نلخص اهم مؤشراته في الجدول الآتي:

من استقراء ارقام الجدول يتبين ان القطاع التجاري يبقى المستفيد الاكبر من التسهيلات اذ ان حصته قد بلغت ٥٩٫٥٪ عام ١٩٦٨ و ٥٣٫٧٪ عام ١٩٧١ في حين ان حصة قطاعات الانتاج، اي الزراعة والصناعة والبناء قد تدنت من ٣٨٫٧٪ عام ١٩٦٨ الى ٣١٫١٪ عام ١٩٧١. وهذا خير دليل على ان المصارف التجارية لم تتمكن الى الان من الاستجابة الى متطلبات التمويل المتزايدة لقطاعات الانتاج الوطنية التي بتطورها تدعم سير الاقتصاد القومي بكامله نحو التنمية الاقتصادية السريعة والمتناسقة.

فالثابت ان الوضع المصرفي في لبنان لم يتنوع بحيث يتمكن من مد جسر بين الادخار الوطني والتوظيف في الحقول الانمائية مما ادى الى تكاثف السيولة في المصارف كما شهدنا في الحقبة الاخيرة، أو رحيل قسم من الرساميل لتوظيفه في الخارج كما حصل في الفترة التي انهار فيها بنك انترا قبل انخفاض اسعار العملات الاجنبية (الدولار ـ الاسترليني) وكان فائض الرساميل اللبنانية يبحث عن وسيلة للتوظيف في كل مكان عدا المجال الوحيد المفروض طبيعيا ووطنيا ان يوظف فيه، أعني القطاعات الانتاجية اللبنانية حيث يتمكن من المساهمة في تجهيز لبنان وتمتين اقتصاده. وفي غياب سوق مالية ناشطة وعدم توجه ادخارات شركات التأمين والضمان الاجتماعي وغيرها من المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية نحو تمويل مشاريع التنمية مباشرة او غير مباشرة عن طريق المصارف، يقع العبء التمويلي بأكمله على القطاع المصرفي الذي استطاع الى الان اجتذاب القسم الاكبر من الادخار القومي اضافة الى الرساميل العربية والاجنبية القابلة للتوظيف في المشاريع الانمائية.

ومن الواضح ان المصارف الحالية لم تتمكن من لعب دورها في هذا المجال لاكثر من سبب لعل بعضها انها في الاصل انشئت لعمليات تجارية قصيرة او لعدم توفر الاجهزة الفنية لديها لدراسة المشاريع. اما الدولة فلم ترع القطاع المصرفي بقدر ما تفعل عادة الدول المتقدمة قطاعها من خلق وسائل تمويل متوسط وطويل الاجل ومن تشريعات تشجيعية تصل في بعض البلدان الى حد ضمان جميع ودائعها واعادة حسم سنداتها بشروط خاصة لدى المصرف المركزي.

ففي لبنان اقتصرت التشجيعات على اصدار القانون ٦٧/٢٢ الذي، عدا الاعفاءات الضريبية التي يمنحها للمصارف المتخصصة: لا يعطيها شيئا لا بل يفرض عليها قيودا قاسية يصعب معها تصور مستقبل نشاطها.

اما الان فقد اصبح في لبنان مصارف عدة تقوم بالتسليف المتوسط والطويل الاجل ـ بنك التسليف ـ بنك التمويل والتوظيف.

### تطوير أساليب العمل المصرفي

فماذا ينتظر من هذه المصارف وماذا سيكون تأثيرها على الوضع المصرفي ووضع التسليف خصوصاً؟

ستحاول هذه المصارف تطوير اساليب العمل المصرفي التقليدية تحت ضغط الحاجة وانسجاما مع طبيعتها ودورها.

لن يكون من السهل الحصول على ايداعات لآماد تتجاوز السنتين الا اذا اضطرت هذه المصارف الى رفع نسبة الفائدة المدينة في شكل محسوس مما يضطرها في المقابل الى دفع نسبة الفائدة الدائنة. لذلك من المنتظر ان تتبع هذه المصارف اساليب حديثة كاصدار شهادات ايداع قابلة للتداول بحيث تؤمن مصلحة المصرف في القرض الطويل الاجل ومصلحة المودع في امكان تسييل دينه عندما يشاء: هذا اذا تمكنت المصارف الجديدة من خلق سوق مالية تساعد على تصريف هذه السندات في شكل آلي وسريع. ونعتقد بأن لبنان مؤهل لتقبل فكرة هذه السوق نظرا الى تمرسه بعمليات بيع وشراء الاسهم والسندات المالية الاجنبية.

ان اصدار سندات القروض العادية وتداولها وبيعها وشرائها وتوظيفها هي ايضا من العمليات التي ستحاول المصارف الجديدة تعميمها كما انها ستحاول تعميم برامج توفيرية تساعد المدخر على استثمار رأسماله بافضل الشروط وأنسبها.

وستسعى هذه المصارف جهدها لتقديم خدمات قيمة في علم الادارة والتحليل الاقتصادي وجدوى المشاريع والتسويق والمحاسبة وغيرها من المصارف التي يتطلبها انشاء المشاريع التي تحتاج الى تمويل متوسط وطويل الاجل.

وقد علمتنا الخبرة ان الاكثرية الساحقة من ارباب العمل الراغبين في انشاء مشاريع في لبنان كثيرا ما يفدون الى عالم الاعمال من ماض لا يؤهلهم الاحاطة بجميع ما تتطلب هذه الاعمال من خبرات ومعلومات: خصوصا اذا كانوا راغبين في انشاء مصانع او مؤسسات سياحية كانت ام عقارية من حجم معين. فهؤلاء يحتاجون الى خبرة أكيدة امينة وموضوعية في كل المجالات. ويبدو من الصعب تأمين هذه الخبرة وهذه المواصفات الا من قبل المصرف الذي يؤمن لهم: ليس فقط المعونة الفنية. بل ايضا التمويل اللازم على أساسها. ذلك ان المصرف باعتبار انه سيكون احد الاطراف الملتزمة بالمشروع الجديد سيقوم بدراسته ويعمل جهده لتتوافر في هذه الدراسة الكفاية والامانة اللازمتين باعتبار انه يعمل لمصلحته الخاصة وليس فقط لمصلحة المتعامل معه: فأي التزام من قبل مصرف متخصص بالتسليف المتوسط والطويل الاجل تجاه المؤسسات يعتبر ارتباطا بمصير هذه المؤسسات نظرا الى حجم الارتباط وطول الامد.

لذلك ستكون المصارف المتخصصة افضل بيوتات خبرة يمكن ان تلجأ اليها البلاد النامية لانها تساعد على ادخال المقاييس العلمية في تقييم المشاريع وتبسيط اساليب الدرس في الحقول المالية والادارية وحمل المؤسسات الخاصة والرسمية على وضع احصاءات متنوعة ودقيقة تفي الحاجة.

بعض مؤشرات الادخار والنشاط المصرفي في لبنان
الوحدة : مليون ليرة لبنانية

| | ١٩٦٤ | ١٩٦٨ | ١٩٧١ | ١٩٧٢ |
|---|---|---|---|---|
| ١ ـ مجمل الناتج المحلي | ٣٤٠٠ | ٤٢٧٣ | ٥٣٩٨ | ٠٠٠٠ |
| ٢ ـ تكوين رأس المال الثابت (مؤشر الادخار) | ٦٩٧ | ٧٨٧ | ١٠٤١ | ٠٠٠٠ |
| ٣ ـ الموازنة الموحدة للمصارف (تقرير جمعية المصارف) | | | | |
| أ ـ الودائع الى حين الطلب | ٨٩٠ | ٩٠٩ | ١١٠١ | ١٣١٥ |
| ب ـ الودائع الى اجل وبالعملات الاجنبية | ١٢٧١ | ١٧٢١ | ٣٣٣٢ | ٤٠٧٧ |
| ج ـ التسليفات للقطاع الخاص | ١٩٤٥ | ٢٠٢٨ | ٢٦١٣ | ٣١٨٧ |
| منها : حصة قطاعات الانتاج (زراعة، صناعة، بناء) | | ٧٨٤ | ٨١٣ | |
| حصة القطاع التجاري | | ١٣٠٧ | ١٤٠٢ | |
| د ـ معدل السيولة (رأسمال واحتياطي على الودائع الى حين الطلب) | ٪١١٫٢ | ٪٣١٫٥ | ٪٤٨٫٧ | ٪٤٦٫٩ |
| ٤ ـ الموازنة المجمعة للمصارف (احصائيات المصرف المركزي) | | | | |

| | ١٩٦٨ | ١٩٧١ | ١٩٧٢ |
|---|---|---|---|
| أ ـ المطلوبات | | | |
| ـ حسابات الادخار | ١٦٩٨ | ٢٤٥٤ | ٤٢٦٨ |
| ـ حسابات الشكات | ٥٤٤ | ٦٣٧ | ٧٥٠ |
| ـ الحسابات الجارية | ٦٢٣ | ٧١٨ | ٨١٠ |
| ـ الودائع الى علم مسبق او الى اجل محدد | ٣٢٩ | ١٩١ | ١٧٧ |
| ـ دائنون مختلفون | ٤٣٦ | ٥١٥ | ٦٨٤ |
| ـ رأسمال واحتياطي | ٤٨١ | ٤١١ | ٤٢٢ |
| ب ـ مجموع المطلوبات ـ الموجودات | ٥٤١٥ | ٧٣٨٨ | ٩٠٧٦ |
| ج ـ الموجودات | | | |
| ـ تسليفات وحسابات مدينة | ٣٠٨٦ | ٤٣٩٤ | ٥٣٣٦ |
| ـ محفظة السندات التجارية | ٦١٣ | ٧١٩ | ٨٤٧ |
| ـ محفظة السندات المالية | ١٨١ | ١٧٨ | ٣٥٤ |
| ـ الصندوق والمصارف | ١١٠٠ | ١٦٠١ | ٢٠١٢ |
| ـ عقارات واثاث | ١٤٨ | ١٤٧ | ١٣٣ |

* ارقام اولية غير نهائية

ملاحظة: ان الاختلاف بين ارقام جمعية المصارف وارقام المصرف المركزي سببه ان الاولى تعكس الموازنة الموحدة بعد طرح الحسابات بين المصارف منعا لازدواجية القيود في حين ان الثانية هي موازنة مجمعة.



هكذا من الأصل

# من الجريدة الرسمية

## ١٠ ملايين و٧٣٢ ألف ليرة ربحت ١٥١ ألفاً و٢٨٩ ليرة

في اعداد الجريدة الرسمية ٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧ الصادرة في ٢٥ و٢٨ اذار و١ و٤ نيسان ١٩٧٤، نشرت موازنات ٤ شركات مساهمةلبنانية للعام ١٩٧٣. يمكن منمراجعتها استخراج النتائج الاتية:

● اثنتان منها رابحتان واثنتان خاسرتان.

● مجموع رساميلها العام: ١٠ ملايين و٧٣٢ الفا و٥٧ ليرة لبنانية.

● مجموع رأس المال في الشركتين الرابحتين: مليونان و٤٢٠ الفا.

● مجموع ربحهما العام: ١٥١ الفا و٢٨٩ ليرة و١٠ قروش.

● معدل الربح الوسطي: ٧٥ الفا و٦٤٤ ليرة و٥٥ قرشا.

● مجموع رأس المال في الشركتين الخاسرتين: ٨ ملايين و٣١٢ الف ليرة و٥٧ قرشا.

● مجموع الخسارة العام: مليون و٢٠٢ الف و٢٧ ليرة و٣٣ قرشا.

● معدل الخسارة الوسطى: ٦٠١ الف و١٣ ليرة و٦٦ قرشا.

— والشركات الاربع هي:

● **شركةرامز الترك واولاده التي يبلغ رأس مالها ٤٢٠ الفا، وربحها ٣١ الفا و٦٧١ ليرة و٤٢ قرشا ومديروها هم نبيل ونزيه وسمير الترك.**

● **شركة أورينت تراست ويبلغ راس مالها مليونان، وربحها ١١٩ الفا و٦١٧ ليرة و٦٨ قرشا، ورئيس مجلس ادارتها هايك توفنكجيان.**

● **ليكويغاز لبنان، رأس مالها ٥ ملايين و٣١٢ الفا و٥٧ ليرة، وخسارتها ٩٩٩ الفا و١٦٥ ليرة ورئيس مجلس ادارتها فيتوريو ناتالوري.**

● **مصرف الرافدين، رأس ماله ٣ ملايين، وخسارته ٢٠٢ الف و٨٦٢ ليرة و٣٣ قرشا ورئيس مجلس ادارته — المدير العام عطا الصياحي.**

### الاتحاد العام للغرف العربية

● المرسوم الرقم٧٤٣٤ تاريخ ٢٠ اذار ١٩٧٤، رخص انشاء جمعية أجنبية باسم « الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ».

– مركزها: شارع موزار: متفرع من شارع فردان، مبنى الدكتور اديب عنتابي، بيروت.

– غايتها:

١ – توثيق عرى التعاون الاقتصادي بين الاقطار العربية عن طريق الدعوة الى أزالة العقبات في سبيل تبادل السلع والخدمات بين الاقطار العربية والقيام بجميع الاجراءات التي من شأنها زيادة التبادل التجاري بينها.

٢ – العمل علىزيادة وتحسين الانتاج الحيواني والزراعي والصناعي في البلاد العربية واتباع سياسة التكامل الاقتصادي العربي وتسهيل انتقال رؤوس الاموال بينالاقطار العربية للقيام بمشاريع مشتركة لاستثمار ثرواتها.

٣ – صيانة الاقتصاد العربي ودرء الاخطار التيتهدده لا سيما تلكالناشئة عنالخطر الصهيوني الجاثم في فلسطين.

٤ – تنظيم تصريف الانتاج والدعاية للاقتصاد العربي في الداخل والخارج.

٥ – العملالمشترك علىتنظيم مكافحة الافات والامراض الزراعية والحيوانية.

٦ – تبادل المعلومات الفنية في الحقول الزراعية والصناعية وسواها وتشجيعالابحاث العلمية والاقتصادية والفنية.

– هيئة ادارتها: عدنان وفيق قصار، برهان راغب الدجاني.

– ممثلالجمعية تجاه الحكومة: عدنان وفيق قصار.

( الجريدة الرسمية الرقم ٢٨ تاريخ ١٩٧٤/٤/٨ )

### أتحاد جديد

● القرار الرقم١١٢/١ الصادر عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في ١٢ اذار ١٩٧٤، رخص تأسيس اتحاد نقابات باسم « اتحاد النقابات الفنية في لبنان » من النقابات الاتية:

– نقابة منتجي وموزعي الاشرطة السينمائية في لبنان.

– نقابة الموسيقيين المحترفين في لبنان.

– نقابة الفنيين السينمائيين في لبنان.

– نقابة ممثلي المسرح والسينما والاذاعة والتلفزيون في لبنان.

( الجريدة الرسمية الرقم ٢٨ تاريخ ١٩٧٤/٤/٨ )

### شركات جديدة

● المرسوم الرقم ٧٣٢٥ تاريخ ٧ اذار ١٩٧٤، رخص تأسيس شركة مغفلة في لبنان باسم « شركة المقاولات الفنية » لصناعة الالمنيوم وتصريف مشتقاته.

● المرسوم الرقم ٧٣٧٩ تاريخ ١٢ اذار ١٩٧٤، رخص تأسيس شركة مغفلة في لبنان باسم « شركة التعمير العربية » لتعاطي التعهدات وجميع الاعمال العقارية وصنع مواد البناء والمتاجرة بها.

( الجريدة الرسمية الرقم ٢٥ تاريخ ١٩٧٤/٣/٢٨ )

● المرسوم الرقم ٧٣٩٩ تاريخ ١٥ اذار ١٩٧٤، رخص تأسيس شركة مغفلة في لبنان باسم « شركة بادينغ انترناشونال » للقيام بالدراسات الهندسية المتصلة بالبناء والاشغال العامة وتشييد المباني وشراء العقارات وبيعها وكذلك لصناعة المواد اللازمة والمتممة لموضوع الشركة.

● المرسوم الرقم ٧٤٠٠ تاريخ ١٥ اذار ١٩٧٤، رخص تأسيس شركة مغفلة في لبنان باسم « انترناسيونال فايننس كومباني » للقيام بجميع عمليات التسليف والصيرفة على اختلاف أنواعها وتمثيل شركات عالمية للتسليف.

● المرسوم الرقم ٧٤٠١ تاريخ ١٥ اذار ١٩٧٤، رخص تأسيس شركة مغفلة في لبنان باسم « شركة الكيماويات الدولية » لاستيراد وتصدير الاسمدة والكيماويات والادوية ولاجهزة الزراعية والمنتجات الزراعية والاتجار بها.

● المرسوم الرقم ٧٤٠٢ تاريخ ١٥ اذار ١٩٧٤، رخص تأسيس شركة مغفلة في لبنان باسم « الشركة الصناعية للابسة » لصناعة الملابس والاتجار بها وتمثيل الشركات والتوكيل التجاري والالتزامات العائدة لموضوع الشركة.

● المرسوم الرقم ٧٤٠٣ تاريخ ١٥ اذار ١٩٧٤، رخص تأسيس شركة مغفلة في لبنان باسم « شركة مكارمو » للقيام باعمال تسليف الاموال للغير بجميع وسائل التسليف وفقا للانظمة المرعية الاجراء، على الا يدخلفي موضوعها التوظيف أو التثمير أو قبول الودائع مهما كانت طبيعتها.

( الجريدة الرسمية الرقم ٢٦ تاريخ أول نيسان ١٩٧٤ )

### تملك الاجانب

● المرسوم الرقم ٧٤١٩ تاريخ ١٥ اذار ١٩٧٤، رخص لشركة البناء الجميليتملك العقار الرقم ٤٣٧٧ من منطقة المصيطبة العقارية، مساحته الفان و٢٠٢ متر مربع.

● المرسوم الرقم ٧٤٢٠ تاريخ ١٥ اذار ١٩٧٤، رخص للشركة الوطنية لمصنوعاتالورق وأكياس الورق بتملك العقارين الرقم ٧٤٩ و٢٨٣٦ من منطقة شكا العقارية، مساحتهما الفان و٣٨٨ مترا مربعا.

( الجريدة الرسمية الرقم ٢٨ تاريخ ١٩٧٤/٤/٨ )

## مفكرة المساهم

### ٢٩ نيسان

● **شركة الانابيب اللبنانية**
– الساعة ١٠، المركز الرئيسي، الدكوانة.

● **محلات جاك منهس**
– الساعة ١١، مركز الشركة، شارع اللنبي، بيروت.

● **شركة يونيون جنرال انشورنس**
– الساعة ٥ بعد الظهر، مركز الشركة، الطبقة الرابعة، مبنى اللعازارية رقم ٢، شارع الامير بشير، بيروت.

● **الشركة اللبنانية للبناء والمقاولات**
– الساعة ٥ بعد الظهر، مركز الشركة الرئيسي، الطبقة السابعة، مبنى ستراند شارع الحمراء، بيروت.

### ٢ أيار

● **مصانع نايفعماد للزيوت والصابون**
– الساعة ٥ بعد الظهر، مكاتب الشركة، مبنى اندلوسيا، شارع غورو، الجميزة، بيروت.

### ٣ أيار

● **بنك بيروت للتجارة**
– الساعة الواحدة بعد الظهر، مركز البنك، مبنى البنك العربي، شارع رياض الصلح، بيروت.

### ٤ أيار

● **ليتكس بنك**
– الساعة ١١، مركز المؤسسة، مبنى تابت، شارع موريس باريس، بيروت.

اعداد: هاني المفتي

## المطار ٥ طائرات في الساعة

شهد مطار بيروت من ١٤ الى ٢٠ نيسان تحرك ٨٦٥ طائرة تحمل ٢١٧٢٢ واصلا و ٢١٧٧٤ ذاهبا و ٩٤٢١ ترانزيت. وكانت الحركة بمعدل ٥ طائرات في الساعة. وبلغت نسبة زيادة الطائرات عن السنة الماضية ٨،٨ في المئة ونسبة زياده وصول عدد الركاب ٢٤،٨ في المئة وزيادة ذهاب الركاب ٧،١ في المئة.

### حركة المطار ١٤ – ٢٠ نيسان ٧٤

| التاريخ | حركة الطائرات | حركة المسافرين وصول | ذهاب | ترانزيت |
|---|---|---|---|---|
| ١٤ | ١٠٣ | ٢٢١٧ | ٢٦٨٤ | ٧٤٩ |
| ١٥ | ١٤٢ | ٢٧٩٦ | ٣٠٧٩ | ١٠٢١ |
| ١٦ | ١٢٤ | ٣٢٥١ | ٣٠٠١ | ١١٢٤ |
| ١٧ | ١٢٥ | ٢٨٧٢ | ٣٠٨٢ | ١٥٢٩ |
| ١٨ | ١٢٤ | ٢٩٦٠ | ٢٧٨١ | ١٩٢٦ |
| ١٩ | ١٢٧ | ٣٤٣٧ | ٤٠٦٧ | ١٢٧٢ |
| ٢٠ | ١٢٠ | ٣٢٢٩ | ٣٠٨٠ | ١٢٩٩ |
| المجموع | ٨٦٥ | ٢١٧٢٢ | ٢١٧٧٤ | ٩٤٢١ |

### حركة المطار ١٤ – ٢٠ نيسان ٧٣

| التاريخ | حركة الطائرات | حركة المسافرين وصول | ذهاب | ترانزيت |
|---|---|---|---|---|
| ١٤ | ١٢١ | ٢٨٠٢ | ٢٦١٩ | ١٩٢٣ |
| ١٥ | ٩٨ | ٢٢٢٧ | ٢٨٢٤ | ١٢٩٧ |
| ١٦ | ١١٦ | ٢٢٤٢ | ٣٠٠٦ | ١١٤٣ |
| ١٧ | ١١٤ | ٢٣٥١ | ٢١٥٣ | ١١١١ |
| ١٨ | ١١١ | ٢٢٢٤ | ٣٠٢٨ | ٩٢٦ |
| ١٩ | ١١١ | ٢٢٩٩ | ٢٧٢٥ | ١٢٤٤ |
| ٢٠ | ١٢٤ | ٣٢١٣ | ٣٩٦٣ | ٨٩٥ |
| المجموع | ٧٩٥ | ١٧٤٦٩ | ٢٠٣٢٨ | ٨٦٤٩ |

# الحرب الاقتصادية بين اوروبا وأميركا:

# هدنة في انتظار رئيس فرنسا الجديد

باريس - من فؤاد الأنسي

ما زالت العلاقات الاوروبية الاميركية تحتل واجهة الاحداث في اوروبا عامة وفي فرنسا خاصة التي تخوض حالياً معركة انتخابات الرئاسة بعد وفاة بومبيدو. فالاجتماعات تتوالى في بروكسل بغية ايجاد الحلول للمصاعب التي تواجهها الحالة الاقتصادية الأوروبية بعد تفاقمها نتيجة التصلب الأميركي في وجه تحقيق وحدة اوروبا الاقتصادية والنقدية وفي وجه انفتاح اوروبا على بلدان العالم الثالث، خصوصاً بلدان العالم العربي. وجاء غياب بومبيدو في هذا الظرف بالذات يضفي غموضاً جديداً على العلاقات الأوروبية - الاميركية اذ ادى الى تأخير في اجتماعات القمة الأوروبية التي كان ينتظر عقدها ثنائياً او جماعياً في خلال شهري نيسان وايار كما ان هذه العلاقات باتت احدى ركائز حملة الانتخابات الرئاسية التي تعيشها فرنسا اليوم.

وينعكس تدهور العلاقات الأوروبية الاميركية في الميدان الاقتصادي على الاوضاع السياسية والعسكرية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالوضع الاقتصادي مما يهدد بانفراط عقد حلف شمال الأطلسي ويضع الزمن الاوروبي بكامله على بساط البحث.

## الموقف الأوروبي: تباين في وجهات النظر

وتعاني بلدان الأسرة الاقتصادية الاوروبية الموسعة تبايناً في وجهات النظر خصوصاً في ميداني السياسة الزراعية والموقف تجاه الولايات المتحدة.

ففي ميدان السياسة الزراعية خصوصاً السياسة المالية للسوق الزراعية ادى وصول حزب العمال الى الحكم في بريطانيا الى مزيد من الخوف على مستقبل اوروبا الخضراء، خصوصاً ان اكثرية البلدان الأوروبية الاخرى وفي طليعتها المانيا وقفت الى جانب بريطانيا، اذ تعتبر السياسة المالية للسوق الزراعية حالياً لصالح فرنسا اكثر من أي بلد اوروبي آخر. الا ان الموقف البريطاني في خلال اجتماعات بروكسل في النصف الاول من نيسان الذي تميز بطلب اعادة نظر شاملة في اسس معاهدة روماء ادى الى ايجاد حد ادنى من التكاتف بين البلدان الاوروبية الاخرى للدفاع عن معاهدة روما مما أفقد الموقف البريطاني زمام المبادرة. وقد تمكنت بلدان الأسرة الاقتصادية الأوروبية الموسعة، بعد مفاوضات دامت ثلاثة ايام بلياليها، من التوصل الى انقاذ معاهدة روما ووضع اسعار جديدة للمنتجات الزراعية وهكذا نجحت اوروبا في وضع معاهدة روما قيد البحث وانقذت بالتالي مستقبل اوروبا الخضراء، بينما كانت الولايات المتحدة تتمنى لو يحدث العكس.

وعلى صعيد العلاقات الأوروبية الاميركية تنقسم اوروبا فريقين: الفريق المؤيد للاتجاه الأطلسي ينادي بوجوب ابقاء وتحقيق العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع الولايات المتحدة في نطاق حلف شمال الاطلسي. وتتزعم هذا الفريق بريطانيا والمانيا الغربية. والفريق المؤيد للاتجاه الاوروبي الاستقلالي وينادي بوجوب تعزيز استقلال أوروبا عن الولايات المتحدة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وتتزعم هذا الفريق فرنسا.

وقد ادى اقدام الولايات المتحدة على التفرد باتخاذ مواقف سياسية واقتصادية بمعزل عن حليفاتها الأوروبيات في حلف شمال الاطلسي وتصلبها في بعض هذه المواقف الى اضعاف موقف الفريق الأوروبي المؤيد للاتجاه الأطلسي، ويبدو الفريق الآخر، وعلى رأسه فرنسا، كأنه بطل مستقبل اوروبا الموحدة المستقلة. الا ان العلاقات الاوروبية - الاميركية تبقى سيفاً يهدد وحدة كلمة اوروبا في الشؤون الدولية، كما اظهر ذلك موقف هذه البلدان في خلال مؤتمر الطاقة الدولي الذي عقد في ٩ نيسان في الأمم المتحدة وبحثت فيه علاقات البلدان المستهلكة الصناعية والبلدان المنتجة النامية.

## الموقف الاميركي: انفراد وتصلب

تميّز الموقف الاميركي تجاه اوروبا في خلال الاسابيع القليلة الماضية بتصلب لم يسبق ان سجلته السياسة الاميركية حتى في احلك ازماتها مع السياسة الديغولية في النصف الثاني من الستينات.

فالولايات المتحدة التي بدأت منذ اواسط سنة ١٩٧١ بانتهاج سياسة انفرادية عن حليفاتها الاوروبيات، حتى في الشؤون الاقتصادية والنقدية التي تمس العلاقات الدولية، ثابرت على انتهاج هذه السياسة التي ارتدت، في خلال الأشهر الاخيرة خصوصاً الاسابيع الماضية، طابع التحدي والاستفزاز وبلغت حد التجاهل التام للمصالح المشتركة التي تربطها بحليفاتها الاوروبيات. فمن اعلان تعليق قابلية الدولار للتحويل الى ذهب مع ما نتج عن ذلك من زعزعة لنظام النقد الدولي، الى التقارب الأميركي - السوفياتي وفيما بعد التقارب الاميركي - الصيني، الى الموقف الاميركي المتصلب في خلال مفاوضات التجارة الدولية، الى التهديدات الاميركية الاخيرة السافرة للأسرة الاقتصادية الاوروبية بوجوب اعاده النظر في معاهدة روما وسياسة السوق الزراعية الحالية وفي السياسة الاوروبية القاضية بالانفتاح على العالم الثالث خصوصاً العالم العربي: كل ذلك ادى الى تصلب مواز في موقف البلدان الأوروبية التي تتبنى الاتجاه الاستقلالي عن الولايات المتحدة وفي طليعتها فرنسا. كما ادى بعض المواقف المتصلبة في السياسة الأميركية خصوصاً موقفها من الانفتاح الاوروبي على العالم العربي الى تصلب حتى من قبل بعض البلدان الاوروبية التي تنتهج الاتجاه الاطلسي. ولعل ابلغ دليل على ذلك موقف بريطانيا والمانيا الغربية وانتقادهما انفراد الولايات المتحدة في سياستها لحل مشكلة الشرق الاوسط بعد حرب السادس من تشرين الأول وعزلها كافة حليفاتها الاوروبيات من الاشتراك في شكل أو في آخر في تنفيذ الحلول المرتقبة حتى في نطاق المنظمات الدولية، خصوصاً مجلس الامن الدولي.

ويفسر الموقف الاميركي المتصلب من وحدة اوروبا الاقتصادية والنقدية بالتخوف من توصل اوروبا الموحدة الى تحقيق قدرة تنافسية متميزة لاقتصادها تتخطى القدرة التنافسية للاقتصاد الاميركي الذي عانى خلال السنوات الأخيرة وما زال يعاني آثار التضخم والمنافسة الأوروبية واليابانية له على الاسواق الخارجية. كما يكمن تصلب الولايات المتحدة في تخوفها من انفتاح الاسرة الاقتصادية الاوروبية الموسعة على بلدان العالم الثالث خصوصاً بلدان العالم العربي وما يمكن ان يترك هذا الانفتاح من أثر على التسويق الخارجي للانتاج الأميركي. ولعل أهم سبب للتخوف الأميركي من الانفتاح الأوروبي على العالم العربي هو ما يمكن أن ينتج عنه من قلب لموازين القوى في ميدان العلاقات النفطية لصالح اوروبا في وقت يزيد فيه احتياج الاقتصاد الاميركي للنفط العربي كمصدر طاقة وكمادة اولية.

واذا كان التصلب الاميركي في وجه وحدة اوروبا الاقتصادية والنقدية له ما يبرره في الاساس على الصعيدين الاقتصادي والنقدي، الا ان الحدة التي ارتداها في خلال الاسابيع القليلة الماضية يمكن ان تكون نتيجة المتاعب التي واجهتها ادارة الرئيس نيكسون على الصعيد الاميركي الداخلي خصوصاً فضيحة ووترغيت، وتكون حدة التصلب هذه مظهراً من مظهر الهاء الرأي العام الاميركي عن المتاعب الداخلية باتخاذ مواقف خارجية لها صلة بنفوذ وهيبة الولايات المتحدة في العالم مما يؤمن لادارة الرئيس نيكسون حداً ادنى من التفاف الرأي العام الاميركي وتأييده.

## نتائج انتخابات الرئاسة الفرنسية: مؤشر جديد

واذا كان غياب الرئيس بومبيدو في هذا الظرف ادى الى تجميد التوتر في العلاقات الاوروبية - الاميركية عموماً والفرنسية - الاميركية خصوصاً الا ان انتخابات الرئاسة الفرنسية ستكون محكاً لفرنسا، باعتبارها زعيمة الفريق المؤيد للاتجاه الاستقلالي، على مدى استمرارها في انتهاج سياسة اوروبية مستقلة عن ضغط الولايات المتحدة ونفوذها. ويبدو ان كبار المرشحين لا يختلفون في الاساس على وجوب الاستمرار في تنفيذ سياسة الرئيسين الراحلين ديغول وبومبيدو وان اختلفت وجهات النظر في ما بينهم على بعض التفاصيل. على كل: في انتظار نتائج انتخابات الرئاسة الفرنسية يسيطر جو الهدنة على العلاقات الاوروبية - الاميركية.

# موسم الحبوب في العالم

# اميركا تخفض تصدير القمح وروسيا تواجه نقصاً في الانتاج

تتوقع الاوساط المطلعة في الولايات المتحدة حصول زيادة بنسبة ٣٫٢٤٪ في انتاج الحبوب في العالم هذه السنة. وفي الولايات المتحدة نفسها، قد يزيد انتاج المحاصيل بنحو ٣٥٫٣ مليون طن. اما في الاتحاد السوفياتي فان نقصاً سيسجل في الانتاج قد يبلغ ١٧٫٣ مليون طن، ويكون مجموع ما سينتج ٢٠٥٫٦ ملايين طن في مقابل ٢٢٢٫٥ مليونا السنة الماضية، اما الاستهلاك العالمي للحبوب فكان يسجل زيادة مقدارها ٢٨ مليون طن سنويا في السنوات الماضية. وتقدر الزيادة هذه السنة بـ ١٨ مليون طن.

بالنسبة الى تصدير القمح، فقد لا تصدر الولايات المتحدة هذه السنة سوى ٢٦٫٩ مليون طن، في مقابل ٣٤٫٤ مليونا سابقا. اما كندا فقد تبلغ صادراتها ١٤ مليون طن (١٣ مليونا سابقا) واوستراليا ٨ ملايين طن (٦٫٥ ملايين طن سابقا). وستكون صادرات السوق الاوروبية المشتركة وبلدان اوروبا الغربية نحو ١٣٫٣ مليون طن. اما الاتحاد السوفياتي فقد يصدر قرابة ٦ ملايين طن.

الرز سيسجل رقما قياسياً، اذ انه من المتوقع ان يبلغ المحصول منه ٣٠٩٫٥ ملايين طن هذه السنة في مقابل ٢٨٦ مليونا في السنة السابقة. وتأتي هذه الزيادة نتيجة المحاصيل الجيدة التي عرفتها بلاد عدة مثل تايلند (١٤٫٥ مليون طن) وباكستان (٣٫٧ ملايين) أما كبار منتجي الرز فهي الصين ١٠٣ ملايين طن هذه السنة في مقابل ٩٨ مليونا السنة الماضية والهند ٦٥٫٣ مليون طن، واندونيسيا ٢٠٫٣ مليونا. وستبلغ صادرات الرز، في العالم ٩ ملايين طن هذه السنة. وهي كمية لا تزيد الا بقليل على صادرات السنة الفائتة.

من جهة اخرى تشير اوساط منظمة الزراعة والتغذية الدولية التابعة للامم المتحدة الى أن الارتفاع الكبير الذي طرأ على اسعار النفط سيؤثر على بعض البلدان خصوصا البلدان النامية وسيحملها على تخفيف استعمال الاسمدة والمبيدات الامر الذي يشكل عقبة في المستقبل بالنسبة الى زراعة الحبوب ويشكل خطرا قد يؤدي الى انتشار المجاعة على صعيد اوسع.

# استثمار سيبيريا: الود مفقود بين طوكيو وموسكو

سيبيريا هي محور المحادثات بين الاتحاد السوفياتي واليابان. كلا الفريقين يود قطفنتيجة يحصل من خلالها على فوائد لاقتصاده. الا ان اهداف الفريقين ليست مشتركة لذلك نشأت بعض العقبات في طريق تعاونهما. وبرزت هذه العقبات عندما باشر السوفيات وضع شروط قاسية على مسألة استيراد اليابان النفط من حقول تيدمن. وكان مقررا أن ينقل هذا النفط بواسطة أنبوب طوله ٧ الاف كيلومتر وأن تكون الكمية المسلمة ٤٠ مليون طن سنويا، الا ان الاتحاد السوفياتي ما لبث أن فرض شروطا مختلفة منها أن تكون الكمية ٢٥ مليون طن بدلا من ٤٠ مليونا، كما طلب أن ينقل هذا النفط بواسطة أنبوب، ثم بواسطة سكة حديدية جديدة طولها حوالى ٣ الاف كيلومتر الى الشاطىء على المحيط الهادىء. الا ان التكاليف الناتجة عن هذا المشروع تفوق الموازنة التي خصصتها الشركات اليابانية لاستثمار موارد سيبيريا الى جانب اعتراض الصين على مثل هذه المشاريع التي من شأنها مساعدة خصمها الاتحاد السوفياتي. ومهما يكن من أمر، فهنالك مشاريع أخرى آخذة مجراها، مثل استخراج الفحم في منطقة ياكوستك، وستبلغ تكاليف هذا المشروع نحو ٥٨٥ مليون جنيه استرليني، وقد تجلي ثماره الصناعة الثقيلة اليابانية.

أما المشروع الاخر فيتعلق بالبحث عن الغاز الطبيعي في منطقة ياكوستك كذلك، وستبلغ تكاليفه نحو ٣٠٠ مليون جنيه استرليني. وتشترك في كل هذه المشاريع شركات اميركية. وشددت الحكومة اليابانية على هذا الامر في حال اشتراك اليابان في أي مشروع في سيبيريا ويعتزم الاتحاد السوفياتي بناء مصفاة في مدينة ناخودا التي تقع على الشاطىء المطل على بحر اليابان، الامر الذي يخيف الفريق الياباني اذ انه يرى في هذا المشروع تسهيلا لمهمة الاسطول السوفياتي وزيادة نفوذه في المنطقة المجاورة، لذلك فان للاسراع في تنفيذ مشروع خط الانابيب أو السكة الحديدية لنقل نفط تيدمن محاسن عدة، الا أن ابعاده الاستراتيجية خطيرة، لذلك بدأ الفريق الياباني التردد.

# مدير منظمة الصحة العالمية

# الملاريا تقتل سنويًا اكثر من مليون طفل

« ان اكبر فشل منيت به المنظمة ودولها الاعضاء هو بغير شك عجزها عن تعزيز تطوير الخدمات الصحية الاساسية، وتحسين شمولها واستخدامها »، هذا ما يقوله الدكتور هالفدن ماهلر، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، في مقدمة تقريره عن نشاطات المنظمة عام ١٩٧٣.

ويذكر الدكتور ماهلر باعتراف المجلس التنفيذي للمنظمة في كانون الثاني ١٩٧٣ بأن الخدمات الصحية في كثير من البلدان لا تتمشى كما وكيفا مع أحوال السكان المتغيرة. وهذه الثغرة آخذة في الاتساع. وفي رأي المجلس أن هناك عدم رضى واسع النطاق عن كثير من نواحي الخدمات الصحية، وأن أزمة طاحنة على وشك الحدوث.

وكتب الدكتور ماهلر أنه كثيرا ما يقال أن البلدان النامية تفتقر الى الموارد اللازمة لنظام صحي شامل، « ومع ذلك، أعتقد أنه يمكن تصميم نظام اداء صحي ذي تغطية واسعة وزهيد التكاليف في صورة معقولة، وتتوافر فيه الخصائص الاساسية التي يحتاج اليها عدد كبير من السكان. وقد تكون تكاليف مثل هذه الخدمة في متناول كثير من البلدان في الوقت الحاضر، اذا أخذنا في الاعتبار الموارد المتحصلة من الضرائب كذلك الانفاق الفردي على الصحة، وما يمكن أن يساهم به سكان الريف أنفسهم سواء أكان ذلك جهدا أم سلعا ».

ومن المهمات التي تضطلع بها المنظمة في هذا المجال دراسة وتوثيق نمو النظم المبتكرة لاظهار ان الرعاية الصحية الاساسية يمكن أن تصدر من القرية بكلفة معقولة وبطريقة مقبولة فنيا واجتماعيا. كما ستعمل المنظمة بالاتفاق مع الدول الاعضاء، على تطوير وضع البرامج والاساليب الفنية للتقييم حتى تنمو الخدمات الصحية وتؤدي في نطاق حاجات البلدان وأولوياتها ومواردها.

وسيرفع تقرير المدير العام الى الجمعية العمومية للمنظمة في دورتها السابعة والعشرين التي ستفتتح في جنيف يوم ٧ ايار.

## الجدري والملاريا

أشار الدكتور ماهلر الى البرامج الرئيسية للمنظمة مشيرا الى النجاح الذي حققته الحملة ضد الجدري الذي بات استئصاله هدفا « في حيز الممكن ». فهناك سبعة بلدان فقط مبتلاة بالمرض حاليا، بينما عام ١٩٦٧ كان عدد هذه البلدان ثلاثين. ولا يزال الجدري يعتبر مستوطنا في بلد واحد في أفريقيا وثلاثة بلدان في آسيا.

أما استئصال الملاريا، وهي مرض أكثر تعقيدا بكثير، فليس قريب المنال بعد. فما زالت الملاريا تقتل كل سنة أكثر من مليون من الرضع وصغار الاطفال في المناطق الحارة. ويقول الدكتور ماهلر، انه مع ذلك فان برنامج الاستئصال الذي تتولاه المنظمة حرر في خمسة عشر عاما ما يزيد على مليار نسمة من تهديد الملاريا المتوطنة، وأنقذ الملايين من الاحياء وساهم مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية. وما يتبقى عمله قد يكون أصعب من كل ما أنجز، فمشكلة الملاريا المتواطنة في البلدان النامية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالظروف الاجتماعية والاقتصادية.

وعام ١٩٧٣، اتخذت الخطوة الاولى في خطة طموحة لتخليص حوض نهر الفولتا في أفريقيا من الانكوسركية، وهي مرض طفيلي يصيب أكثر من مليون نسمة في المنطقة، بينهم نحو ٧٠٠٠٠ كفيف. وتشترك في العملية التي ينتظر أن تستمر ٢٠ سنة وتكلف نحو ١٢٠ مليون دولار أميركي، سبعة بلدان أفريقية هي داهومي وغانا وساحل العاج ومالي والنيجر وتوغو وفولتا العليا. والمنظمة هي التي تتولى تنفيذ المشروع (الذي يحظى برعاية برنامج الامم المتحدة للتنمية، ومنظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة، والبنك الدولي للانشاء والتعمير)، وسيؤدي ذلك الى فتح الوديان الخصبة المهجورة في حوض الفولتا أمام السكان والتنمية.

## الامراض الطفيلية

يقول الدكتور ماهلر ان مكافحة كثير من الامراض الطفيلية تصادف عقبات كأداء. والمشكلات الرئيسية هي ثغرات في البحوث الاساسية وكثرة العوامل المؤثرة في حدوث الامراض وشدتها وقلة الموظفين المدربين والافتقار الى العقاقير الفعالة حقا. ويدعو المدير العام الى شن هجوم أكثر ضراوة على هذه الامراض، ويعرب عن أمله في امكان انشاء مراكز بحوث ملائمة في البلدان المصابة بتلك الامراض.

ولم تستغل بالكامل امكانات التحصين الجماعي، خصوصا ضد كثير من أمراض الطفولة. ويرجع ذلك الى العقبات التنظيمية والنقص في الموظفين. والدرن مثل للمرض الذي يمكن خفضه للغاية عن طريق التطبيق الملائم للمعلومات المتوافرة، ومع ذلك فانه مستمر في أن يكون مشكلة صحية عامة لها أهميتها في كثير من البلدان المتقدمة.

## الحاجة الى البحوث

ويقول الدكتور ماهلر أن الامراض غير السارية تنقسم فئتين مرضيتين: الفئة التي يعاق فيها تطبيق المعلومات المتوافرة نتيجة عقبات اقتصادية أو اجتماعية، والفئة التي يكون أمل التقدم فيها ضئيلا الى أن يكتسب المزيد من المعلومات الاساسية عنها. وتشمل الفئة الاولى سوء التغذية والاضطرابات الفئاكية في البلدان الحارة والبلدان المدارية. وتشمل الثانية أمراض القلب والاوعية الدموية والسرطان والاضطرابات العقلية.

ويشير الدكتور ماهلر الى قيام المنظمة بجمع وتوزيع المعلومات الخاصة بالامراض السارية ذات الاهمية الدولية، مناشدا الدول الاعضاء أن تتعاون، وموضحا أن هذه الخدمة لا يمكن أن تكون فعالة الا اذا وفت الحكومات بالتزامها بالابلاغ فورا عن تفشيات المرض ومتابعة تقاريرها بمزيد من المعلومات الوبائية.

ويذكر الدكتور ماهلر انه يمكن اعتبار عام ١٩٧٣ « أحد معالم الطريق الطويل لتقدم المنظمة نحو التغطية العالمية النطاق ». فبعد الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية كممثلة للصين في الهيئة في العام ١٩٧٢، قبلت جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية وجمهورية المانيا الديموقراطية في ١٩٧٣ وبذلك أصبح مجموع أعضاء الهيئة ١٢٨. ويضيف المدير العام للمنظمة أن هذه التغطية العالمية النطاق تتيح فرصا ضخمة للتعاون الدولي من أجل تحسين صحة كل شعوب العالم.

هكذا منذ الأصل

# النمسا تطمح الى الافادة من الاوضاع التي نشأت بعد حرب تشرين الاول

بدعوة من غرفة التجارة والصناعة النمساوية ، قام وفد صحافي من لبنان وسوريا والاردن بزيارة للنمسا بين الخامس عشر والعشرين من نيسان الجاري . وتمثل الوفد اللبناني بـ « النهار » ( كمال حمدان) وبجريدة «Commerce du Levant» (رزق‌الله طباخ) ، والوفد السوري بمجلة « الاقتصاد » ، والوفد الاردني بنقيب الصحافيين والمدير العام للوكالة الاردنية للانباء . وقام الوفد ، أثناء وجوده ، في العاصمة النمساوية بزيارة عدد من المصانع والمصارف والمنشآت التكريرية والبتروكيماوية ، وأطلع على الامكانات المتاحة لتطوير العلاقات الاقتصادية والمالية بين النمسا ، والدول العربية .

وغرفة التجارة والصناعة النمساوية تختلف ، من حيث صلاحياتها ودورها ، عن غرف الصناعة والتجارة المعروفة تقليديا ، اذ هي توجه بالفعل ، وليس في شكل استشاري أو طوعي ، سياسة القطاع الخاص في الحقلين الصناعي والتجاري . وتنقسم اعمال الغرفة ٦ غرف فرعية تهتم بالحرف والصناعة ، والتجارة وقضايا المال والتسليف والتأمين والنقل والسياحة . وكل غرفة فرعية تستند ، في أعمالها ، الى مئة وثلاثين هيئة فنية تمثل كل دول العالم . وهذه الهيئات ، التي تتمتع باستقلالية كبيرة ، تترابط في ما بينها ، في شكل أفقي وعمودي .

وهذه الهيكلية تساعد على عقلنة علاقات التبادل التجاري والصناعي بين النمسا والدول التي تتعامل معها ، وعلى دفعها نحو التطور المطرد ، خصوصا ان هذه العلاقات تمر ، بالضرورة ، عبر غرفة التجارة والصناعة وعبر الملحقين التجاريين النمساويين . والواضح ان درجة التنسيق العالية بين غرفة التجارة والصناعة النمساوية من جهة وبين الملحقين التجاريين النمساويين من جهة أخرى ، تساهم في شكل جدي ، بتنشيط حركة التبادل التجاري والصناعي بين النمسا والخارج . ومثل هذه التجربة مفيدة ، بالنسبة الى بلد كلبنان ، حيث لا يزال التنسيق شبه مفقود بين الفعاليات الاقتصادية في الداخل وبين الملحقين التجاريين والاقتصاديين اللبنانيين في الخارج .

ويرتكز التوجه النمساوي نحو تعزيز التبادل التجاري والصناعي مع دول الشرق الاوسط على صناعة نامية ، تتقوى في استمرار ، وعلى تجارة نشطة . ومعلوم ان نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الوطني النمساوي بلغت عام ١٩٧٢ أكثر من ٤٧ في المئة . وتشمل هذه النسبة قطاع الحرف وقطاع النقل فضلا عن القطاع الصناعي ذاته . والطابع العام للصناعة النمساوية طابع تحويلي ، مع وجود بعض الصناعات الثقيلة كصناعة الحديد والصلب والبتروكيمياء ... أما التجارة والخدمات ، فانها تساهم بنسبة ٤٤ في المئة في الناتج الوطني القائم ( والتجارة وحدها نحو ١٢ في المئة من هذه النسبة ) . وتجدر الاشارة الى ان نسبة مساهمة الخدمات في الناتج الوطني النمساوي تتزايد في استمرار ، ويعود ذلك الى اتساع دائرة التبادل التجاري والى تعاظم النشاط السياحي ، اذ بلغ عدد السائحين الذين زاروا النمسا ، العام الماضي ، نحو عشرة ملايين نسمة ، أي ما يفوق مجموع سكان البلاد الاصليين الذي يقدر بسبعة ملايين ونصف المليون .

والملفت ان الزراعة النمساوية ، على رغم أن المساحات المزروعة شاسعة ، لا تمثل الا نحو ٥،٤ في المئة من الناتج الوطني القائم ، في الوقت الذي يعمل في الزراعة ٢،٤٣ في المئة فقط من اليد العاملة في البلاد . ومعنى ذلك ، ان انتاجية الزراعة النمساوية تعتبر عالية نسبيا الامر الذي من شأنه توفير المزيد من اليد العاملة لقطاعي الصناعة والتجارة . وقد تجاوزت وتيرة ارتفاع الانتاجية عام ١٩٧٢ ، ٤،٢ في المئة ، قياسا على عام ١٩٧١ .

وهذه البنية الاقتصادية ، حيث تمثل النشاطات الصناعية والتجارية دورا أساسيا ، ساعدت النمسا على توجيه فائض انتاجها نحو الاسواق الخارجية . وبلغت القيمة الاجمالية لصادراتها ، عام ١٩٧٣ أكثر من ٥ مليارات ونصف مليار دولار ، كانت حصة لبنان منها نحو خمسين مليون ليرة لبنانية . وشملت هذه الصادرات كل أنواع الماكينات والاجهزة والآلات والحديد والفولاذ والنسيج والخشب والورق . أما مستورداتها فبلغت قيمتها في العام نفسه ٧ مليارات وستمئة ألف دولار ، منها سبعة ملايين ليرة لبنانية تم استيرادها من لبنان . وتستورد النمسا الاجهزة والمعدات التقنية والنفط والمشتقات النفطية والثمار والخضر ووسائط النقل . وفي امكان لبنان أن يضاعف صادراته من التفاح والليمون وغيرهما من أنواع الفاكهة الى النمسا : خصوصا ان ذلك يساهم في تحسين وضع ميزان التبادل التجاري بين البلدين . كذلك في امكانه أن يفيد من المعونة الفنية والخبرة التقنية النمساوية ، في المجال الصناعي ، لا سيما ان لبنان ، الذي يشهد فورة صناعية كبرى منذ عام ١٩٦٧ ، سوف يواصل مسيرته ، على هذه الدرب ، في ظل تكرس دوره كوسيط صناعي بين الاسواق الغربية والاسواق العربية . ومن المتوقع أن تزور لبنان ، في مطلع أيار القادم ، بعثة اقتصادية نمساوية كبيرة ، تضم فريقا من الصناعيين والمصرفيين والتجار ، لبحث وسائل تدعيم العلاقات الاقتصادية والمالية بين البلدين . وتأمل النمسا الافادة ، على أسس مشتركة ، من الاوضاع الاقتصادية الجديدة التي نشأت في المنطقة ، بعد حرب السادس من تشرين ، والتي تنبىء بوفر مالي هائل في دول الشرق الاوسط .

## مصر تتجه الى الغاز في توليد الطاقة

قررت الحكومة المصرية احلال الغاز الطبيعي المهدور في منابع النفط مكان المازوت المستخدم في توليد الطاقة التي تحتاج اليها المناطق الصناعية في مختلف أنحاء البلاد .

وتنفيذا لهذا القرار يبدأ في وقت لاحق من السنة الحالية مد شبكة مؤلفة من ثلاثة خطوط تنقل الغاز الطبيعي من حقول أبو ماضي وأبو الغراديق وأبو قير الى كل من محافظات الاسكندرية والبحيرة والدقهلية وكفر الشيخ والجيزة والقاهرة بطول ٢٢٥ كيلومترا .

وتم الاتفاق بين مؤسستي النفط والكهرباء على تموين محطات الكهرباء بالغاز الطبيعي كما جرت مباحثات بين مؤسسة النفط ووزارة الصناعة من أجل تأمين الغاز الى المناطق الصناعية في حلوان والتبين وطلخا وكفر الدوار .

وتتألف شبكة التوزيع الجديدة من ثلاثة خطوط رئيسية هي :

- خط توزيع الغاز بين أبو الغراديق ومنطقتي التبين وحلوان بطول ١٥٠ كيلومترا لتغذية مصانع المنطقتين ومحطة كهرباء التبين وتستغرق مدة تنفيذ المشروع ٤ سنوات .
- خط التوزيع بين أبو قير والمناطق الصناعية في الاسكندرية والبحيرة ومحطات الكهرباء في أبو قيز وكفر الدوار ودمنهور ، ويبلغ طوله ٥٠ كيلومترا ومدة تنفيذه ثلاث سنوات .
- خط التوزيع بين حقل أبو ماضي والمناطق الصناعية في محافظتي الدقهلية وكفر الشيخ ، ومحطة كهرباء طلخا بطول ٢٥ كيلومترا ، ومدة تنفيذه سنتان .

ونص الاتفاق الذي وقعته مؤسستا النفط والكهرباء على تحويل الغلايات من المازوت الى الغاز الطبيعي لتشغيل محطات التوليد في كفر الدوار وطلخا ودمنهور . وتبلغ أكلاف المشروع مليونا و ٦٣٠ ألف جنيه من بينها نصف مليون جنيه بالنقد النادر ، وضمان استغلال الغاز الطبيعي لمدة عشرين سنة في قطاع الكهرباء .

## البورصات العالمية واسواق الصرف والمو…

# تصعيد القتال في الجولان يولّد حذراً في وول ستريت

حركة تطور مؤشر اسعار داو جونز الصناعي في وول ستريت

٨٧٠ – ٨٦٠ – ٨٥٠ – ٨٤٠ – ٨٣٠

١٧ نيسان – ١٨ – ١٩ – ٢٢ – ٢٣ – ٢٤

تعرضت أسواق وول ستريت ، الاسبوع الماضي ، لمزيد من التقلبات والتأرجحات ؛ على رغم الانطلاقة المشجعة التي سجلتها اسعار الاسهم الصناعية في بداية الاسبوع . ويبدو أن الانباء الواردة من الشرق الاوسط عن تصعيد القتال في الجولان ، ساهمت في اشاعة جو من الحذر والترقب في اوساط كبار المتعاملين والمتمولين في البورصة الاميركية . ويبدي بعض المراقبين مخاوفهم من احتمال انفجار الاوضاع من جديد ، في منطقة الشرق الاوسط ، بعدما كادت خطة كيسينجر للسلام ان تنجح . الا أن النتائج الفصلية المشجعة التي أعلن عنها في اواسط الاسبوع ، أعادت بعض الثقة الى الاسواق ، فظهرت بوادر الانتعاش في نهاية الاسبوع وسرعان ما تبخرت . وبالنسبة الى تراجع الناتج الوطني الاميركي بنسبة ٥،٨ في المئة في الفصل الاول من هذا العام يمكن القول انه لا ينبىء باستمرارية هذا الانتعاش .

### السوق اللندنية

أما في لندن ، فان الاوضاع كانت أفضل نسبيا . وتتوقع السوق اللندنية هبوط معدلات الفائدة في نيويورك الامر الذي من شأنه دعم التحسن في أسواق المال في لندن . وشهدت نهاية الاسبوع بعض التأرجحات بعدما بلغ العجز في الميزان التجاري الانكليزي ، في آذار الماضي ، رقما قياسيا جديدا . الا ان استقرار الاجواء الاجتماعية ، بعد التغييرات السياسية الاخيرة ، يبعث على التفاؤل النسبي .

### السوق الالمانية

وفي السوق الالمانية ، واصلت الاسعار تحسنها الطفيف للاسبوع الرابع على التوالي ، مع ميل نحو الثبات . وحصل بعض التراجع في وسط الاسبوع ، الا ان ارتفاع الطلب الخارجي على الاسهم الالمانية ادى الى الانتعاش العام في الجلسة الاخيرة من الاسبوع .

وفي طوكيو ، تحسنت الاسعار كذلك ، متأثرة بالتحسن الذي طرأ في وول ستريت ، وربح المؤشر الصناعي اكثر من ٦٠ نقطة بين اسبوع وآخر .

### الدولار يتراجع

اما في اسواق الصرف العالمية ، فقد تعرض الدولار الاميركي للمزيد من التراجع امام العملات الاخرى ، ولكن بعض التحسن طرأ في نهاية الاسبوع . وسجل الفرنك الفرنسي بعض التقدم ، على رغم الاوضاع المعقدة والصعبة التي تحيط بانتخابات رئاسة الجمهورية . أما المارك الألماني فواصل تعزيز مواقعه ، وأثبت مرة أخرى ، انه الاقوى بين العملات .

### النحاس يتقدم والصوف يتراجع

وفي اسواق المواد الاولية ، تفاوتت الاو… بين سوق واخرى . وا… سعر النحاس في لند… وسط انباء عن اح… اتفاق الدول المنتجة (ش… البيرو ، زامبيا ، را… على سعر بيع جديد ي… سعر السوق . وارتفع… كذلك اسعار الصل… بعدما تراجع انتاج مصا… التكرير في النيجر… وسجلت اسعار الف… قفزة كبيرة في لندن ، بل… نحو ٨ في المئة في اس… واحد . أما اسعار الص… فقد تدنت في معظم الاسو… العالمية ، بسبب تراج… الطلب ، اثر انتهاء فـ… الشتاء .

### مؤشر « داو جونز » الصناعي في وول ستريت

| التاريخ : | ١٨ نيسان | ١٩ | ٢٢ | ٢٣ | ٢٤ |
|---|---|---|---|---|---|
| المؤشر : | ٨٦٩،٩٢ | ٨٥٩،٩٠ | ٨٥٨،٥٧ | ٨٤٥،٩٨ | ٨٣٢،٣٧ |

### مؤشر « الفايننشال تايمس » الصناعي

| التاريخ : | ١٨ نيسان | ١٩ | ٢٢ | ٢٣ |
|---|---|---|---|---|
| المؤشر : | ٢٩٩،٧ | ٣٠١،٢ | ٢٩٧،٠ | ٢٩٥،٥ |

# ثمار زيارة برانت الى مصر
# تأكيد التفهم الالماني للقضايا العربية

ذا بعد زيارة برانت الى كل الجزائر ومصر: وما الهدف

افقو المستشار الألماني ون انها زيارة عمل اكثر منها سياسية·· «ذلك ان ـ كما صرح بذلك مسؤول وزارة الخارجية نية ـ يعرفون جيداً ان ا دولة متوسطة القوة ولا ى الى ممارسة دور سياسي ي «لكنهم يعرفون كذلك بحاجون الى خبرتنا اعية والتكنولوجية. كما ون ابتعادنا عن اسرائيل ا»··

واقع ان التحول الالماني هو اعطى زيارة برانت الى بلدان العالم العربي حجماً اً. خصوصاً ان المانيا نجحت لتغلب على عقدتها اليهودية سرعة أذهلت اسرائيل يات المتحدة على حد سواء· سطق هذا التحول ان المانيا لا لبع ان تبقى أسيرة المطامع ائيلية ومتنكرة لمصالحها يدية في العالم العربي·

قد بدأ هذا التحول ـ كما أشارت الى ذلك النوفيل اوبسرفاتور الفرنسية ـ عندما وافقت بون على قرار مجلس الامن القاضي بانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، ثم رفضها السماح للسفن الأميركية بشحن السلاح الى اسرائيل في خلال حرب تشرين عن طريق مرفأ بريم· وهذا دعا الرئيس السادات، في حينه، الى الاعراب عن ارتياحه «لتفهم برانت القضايا المصرية»· ولا شك ـ كما ذكر بعض المعلقين ـ ان نجاح برانت في التخلص من عقدة تجاه اسرائيل فتح امام رجال الأعمال الألمان آفاقاً جديدة كما فتح لالمانيا طريق النفط العربي·

واذا كان الألمان قد ركزوا أهمية خاصة على زيارة مستشارهم الى الجزائر والقاهرة فذلك لانهم يدركون ان مصر والبلدان العربية الأخرى هي من أقدم الاسواق بالنسبة الى المانيا، وهذا ما ردده، في اعتزاز، رئيس معامل كروب ارنست وولف موسن الذي كان وغيره من رجال الصناعة والاقتصاد الالمان سبقوا برانت في زيارة عمل الى القاهرة·

والى ذلك، يدرك الالمان ان الجزائر تمثل الآن مرتبة زعامة العالم الثالث اضافة الى ما هي كمفتاح العالم العربي بالنسبة الى أوروبا، عدا ما لها من تاريخها المشرف في الثورة ومن حاضرها الدينامي في نقل الدولة من التخلف الى التقدم، وهو ما أخذه برانت في الاعتبار بصفته زعيم أقوى دولة اقتصادية في اوروبا كان لبعض سياسييها مواقف مؤيدة لحرب التحرير الجزائرية· ومن هؤلاء هانس فيشنفسكي الذي قاد، في بون، لجنة مساندة جبهة التحرير الجزائرية·

في ضوء ذلك، واذا أخذنا في الاعتبار ان التثميرات الالمانية في مصر بلغت نحو ٢٠٠ مليون مارك العام الماضي في مقابل ١٤٠ مليون مارك في اسرائيل، تكون المانيا بدأت فعلا مرحلة جديدة في علاقاتها مع العالم العربي مما قد يساعدها كثيراً في أن تعود وتحتل مركزها التقليدي فيه كقوة اقتصادية قادرة على خلق نمط جديد من التعاون بينها وبين بلدان المنطقة·

برانت في مصر ·

# ايطاليا
# بطلة الاضرابات العمالية

الاضرابات العمالية تتصاعد في اوروبا · وتعتبر ايطاليا بطلة اوروبا في الاضرابات · فقد سجل عدد الاضرابات الايطالية خلال ١٩٧٣ ٨ اضعاف عدد الاضرابات التي حصلت في فرنسا و ٨٠ مرة ما حصل في المانيا · وما زالت ايطاليا تحتفظ بهذا الرقم القياسي منذ ١٩٧٠ ·

واشارت مجلة « انترسوسيال » الاجتماعية الى ان ايطاليا سجلت خلال عام ١٩٧٣ ٢١١٨ يوم تعطيل بالنسبة الى كل الف عامل وبريطانيا ٣٣٠ وفرنسا ٢٤١ والمانيا ٣٦ فقط·

ففي ١٩٧٣ كان عدد الاضرابات في ايطاليا ٤٥٦ مرة اكثر من المانيا و ٧ مرات اكثر من فرنسا ومرة وثلث مرة فقط اكثر من بريطانيا التي شهدت ٣ اضعاف الاضرابات التي شهدتها منذ ١٩٧٠· وفاقت ايام التعطيل في ايطاليا نحو ضعفي ايام التعطيل في المانيا وفرنسا وبريطانيا خلال عام ١٩٧٣·

ولكن من الملاحظ ان تأثير هذه الاضرابات ما زال محدودا على الاقتصاد الاوروبي · ولا يشكل عبئا اساسيا على النمو وان دل على تململ اجتماعي· فاذا كانت ايطاليا بطلة اوروبا في الاضرابات العمالية فيمكن ان يكون لبنان بطل العالم في الاضرابات الطالبية ·

## الاضرابات الاوروبية منذ ١٩٧٠

( ايام تعطيل بالنسبة الى الالف عامل )

| | ١٩٧٠ | ١٩٧١ | ١٩٧٢ | ١٩٧٣ | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| ايطاليا | ١٨٢٤ | ٢١١٧ | ١٤٦٩ | ٢١١٨ | ٦٥٢٨ |
| بريطانيا | ٤٨٧ | ٦١١ | ١١٠٢ | ٣٣٠ | ٢٥٣٠ |
| فرنسا | ٢٩٣ | ٢٨١ | ٢٢٦ | ٢٤١ | ٨٧١ |
| المانيا | ٤ | ١٢٠ | ٣ | ٣٦ | ١٢٣ |

# قروض انمائية

يز الشهران الاولان من هذه ـة بنشاط موسع للمؤسسات ـة التي تعنى بالتنمية · وأهم رات في هذا المجال كانت من ك الدولي والبنك الافريقي ية والبنك الاوروبي للتوظيف ك الاميركي للتمويل ·

ر البنك الدولي منح المكسيك ا بمبلغ ١٢٤ مليون دولار لتمويل روع للري ومشروع لتطوير الزراعة بية الماشية ، كما أعطى سلافيا مبلغ ٣٣،٥٠٠،٠٠٠ دولار د في مدى أربع عشرة سنة ص منها ١٨،٥ مليون دولار لبناء ـع للتراكتورات و ١٥ مليونا يت معامل الحديد · وتعتبر سلافيا ثاني بلد في العالم في ج هذا الصنف ·

نح البنك الدولي قرضا ثالثا ومبيا بمبلغ ٨ ملايين دولار ية الدخل القومي للمشاريع عائية ·

منح البنك الدولي قروضا ، شاركة مع المؤسسة الدولية نمية ، وهي فرع له ، فنالت ا سوريا ٧٣ مليون دولار لتحقيق امج التوسع الريفي وري الاراضي حوض البليخ وهو رافد للفرات· فت مساهمة البنك الدولي في رض ٦٣ مليون دولار والمؤسسة ولية للتنمية عشرة ملايين دولار · اضافة الى ذلك تولت المؤسسة طاء قروض لكل من باكستان ينيا · وتتميز قروض هذه المؤسسة بأنها قابلة للدفع على مدى خمسين سنة من دون فوائد الا أنه تؤخذ عنها عمولة ٠،٧٥ ٪ في السنة · ونالت باكستان ٣٥ مليون دولار وكينيا ١٣ مليون دولار · أما الشركة المالية الدولية فقد منحت أندونيسيا مبلغ ٩٠٠،٠٠٠ دولار لاقامة شركة للصناعة الالكترونية ·

وحصر البنك الاوروبي للتوظيف أعماله في القارة الاوروبية وأعطى خمسة قروض لشركات المانية وفرنسية · كما نالت منه حكومة الدانمارك ٣٨ مليون كراون لمدة ٢٥ سنة لتمويل مشاريع تطوير المواصلات في غرولند ·

وحديثا قدم رئيس البنك الاميركي للتمويل الى مجلس الحكام التقرير السنوي عن أعمال البنك وورد فيه أن المساعدات التي منحت الى الدول الاعضاء بلغت عام ١٩٧٣ ٨٨٤ مليون دولار» اما هبات المساعدات التقنية فكانت ٦،٤ ملايين دولار بينما بلغت أرباح البنك ٧١ مليون دولار ·

وفي ابيدجان اجتمع مجلس حكام البنك الافريقي للتنمية وبحثوا في أهم الاعمال التي قام بها البنك · وظهر للمشتركين ان مبلغ ٨٥،٢٧ مليون دولار صرف لتحقيق برنامج السنوات ١٩٧١ – ١٩٧٣ · وقد طلب المجلس من البنك الاسراع في تنفيذ مشروع اقامة شركة أفريقية للتأمين واعادة التأمين · وكان البنك منح غينيا قرضا بمبلغ ٤ ملايين وحدة نقدية غينية لتطوير شبكة المواصلات وتحديثها ·

# مستشفى عصري في السعودية

طلع ١٩٧٥ يفتتح في الرياض تشفى الملك فيصل التخصصي ي يجهز حاليا بأحدث المعدات لات التكنولوجية في العالم · بأعلن وزير الديوان والطبيب اص للملك الدكتور رشاد فرعون ـرف على هذا المشروع ، ان ثلاث ات متخصصة في كل من يات المتحدة وبريطانيا وبلجيكا بت في تصميم الشبكة التي بر أضخم مجموعة من العقول كترونية تعمل في مجمع طبي ـد وتضم ١٨ عقلا الكترونيا ج والابحاث ومتابعة حالات ضى والرقابة على صرف الدواء نية المناسبة ·

تقوم شبكة اخرى من أكبر شبكات التلفزيون الملون في العالم بالتحكم بتبادل الاتصالات بين كل غرف المستشفى وأقسامه مع الرقابة الطبية والبرامج الخاصة الترفيهية بالمرضى والعاملين في المستشفى ، اضافة الى استعمالها كوسيلة تعليمية موزعة على ٤٥٠ جهاز تلفزيون ملونا وشبكة تلفزيون عادية (أبيض وأسود) ·

وفي المستشفى أول جهاز لاستخدام الموجات فوق الصوتية في التشخيص والعلاج ملحق به قسم كامل لتأهيل المرضى باستعمال الحمامات الساخنة والبخار والشمع والاجهزة العلاجية المساعدة الاخرى الى جانب حمامات للسباحة وملاعب كرة المضرب والرياضيات المختلفة ·

# ١٤ دولة نامية تبني مفاعلات ذرية

فت الدراسات التي أعدتها · وكالة الطاقة الذرية الدولية سبع عشرة دولة نامية ستتمكن بناء مفاعلات ذرية لتوليد ـة في حدود سنة ١٩٨٠ · علنت ان هذه الدول هي مصر سلافيا والارجنتين وتركيا يلي واليونان وجامايكا وكوريا بية والمكسيك وباكستان ليبين وسنغافورة ·

وضحت ان الطاقة النووية ثل دورا مهما في الدول النامية الحقب المقبلة بسبب تناقص د هذه الدول من كميات الوقود الطبيعية وبسبب الطفرة الكبيرة في أسعار النفط ·

● في تل أبيب بثت الاذاعة الاسرائيلية ان ثلاث شركات كبيرة من الولايات المتحدة والمانيا الغربية عرضت على الحكومة الاسرائيلية مشاريع لاقامة محطات كهربائية ذرية في البلاد ·

ومتبدأ شركة الكهرباء الاسرائيلية دراسة أولية حول أنواع الافران الذرية وحجمها · وقالت الاذاعة ان تنفيذ مشاريع اقامة محطات كهربائية تمون بالذرة يتطلب بين سبع وتسع سنوات ·



هكذا منذ الأصل

هكذا منه الأصل

٤ / ١٨

# الجزائريون في دورة الطاقة

## الازمة تصيب عالم الفقراء أكثر من عالم الاغنياء

كان للجزائر دور اساسي في التحضير للدورة الاستثنائية الحالية التي عقدتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة، لبحث قضية الطاقة والمواد الاولية. وقد قدم الوفد الجزائري الذي شارك في اعمال الدورة، دراسات عدة حول موضوع "ازمة الطاقة" وحول تدهور شروط التبادل بين الدول الغنية والدول الفقيرة. ومن بين هذه الدراسات، واحدة تناولت موضوع "البترول والعلاقات الاقتصادية الدولية"، نشرت، هذا الاسبوع، في مجلة "البترول والغاز العربي" التي يديرها الدكتور نقولا سركيس. وفي ما يأتي قسم من هذه الدراسة:

«تدفعنا الادبيات الوافرة المخصصة، منذ فترة معينة، للحديث عن "أزمة الطاقة"، الى الاعتقاد ان الدول المصدرة للنفط، الاعضاء في منظمة "الاوبيك" خصوصاً الدول العربية، تملك احتياطاً هائلاً من الطاقة. في حين ان باقي دول العالم تواجه نقصاً في الطاقة، سيستفحل امرها تدريجاً. وتم تضخيم هذه الصورة، الى درجة كبيرة، بعد اجراءات حظر النفط وتخفيض الانتاج، التي اتخذتها الدول العربية بعد حرب تشرين الاول عام ١٩٧٣، على رغم ان "الازمة" ظهرت قبل هذا التاريخ بوقت طويل. ومهما يكن من امر، فان الحديث عن توزيع غير عادل لمصادر الطاقة في العالم، لا ينطبق على الواقع. وقد ابتدعت الشركات النفطية الدولية هذه الفكرة، منذ سنوات عديدة، لتعليل الزيادات الهائلة في انتاج النفط الخام في بعض الدول العربية، الامر الذي يؤدي الى نضوب سريع لهذا المصدر الرخيص من مصادر الطاقة.

واولى الملاحظات التي تفرض نفسها، في هذا المجال، ان الدول العربية ليست جميعها منتجة للنفط. ففي بعض هذه الدول كالمغرب والسودان واليمنين والاردن ولبنان، لم تحصل اية اكتشافات نفطية الى الآن. وفي عدد من الدول العربية الاخرى، التي تتسم بكثافة سكانية عالية، كمصر وسوريا وتونس، يعتبر الاحتياطي الثابت من البترول والغاز ضعيفاً نسبياً.

اما الدول العربية الاخرى المصدرة للنفط (السعودية، الكويت، العراق، ابو ظبي، قطر، البحرين، عمان، دبي، الجزائر وليبيا)، فان احتياطها الثابت يقدر بنحو ٣٣٨،٦ مليار برميل، اي ٥٣،٨ في المئة من مجموع الاحتياطي العالمي (٦٣١،٣ مليار برميل). اما احتياطي الدول العربية من الغاز الطبيعي، فانه يقدر بثمانية مليارات متر مكعب، اي ١٨،٦ في المئة من مجموع الاحتياطي العالمي البالغ ٥٣،٠٧ مليار متر مكعب. ومن المفترض ان ينظر الى هذه الارقام بكثير من التحفظ لانها، في معظم الاحوال، مستقاة من ارقام الشركات الدولية. وهي موضع شكوك الدول النامية والدول الصناعية على حد سواء. وقد دلت بعض التحقيقات التي نشرت، في الاشهر الاخيرة، في الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان حول بعض فضائح الشركات الدولية، ان هذه الشركات قادرة على اخفاء معلومات، اساسية في بعض الاحيان، عن احتياطيها، وحتى عن المخزونات التي تمتلكها، وعن وجود اخرى من نشاطاتها. وتجدر الاشارة، في هذا المجال، الى ان الشركات النفطية في الولايات المتحدة، حيث تمارس الدولة منذ الثلاثينات مراقبة شديدة على نشاطاتها، اتهمت مؤخرا بانها كانت تمد، على الدوام، لجنة الطاقة الفدرالية، بتقديرات عن الاحتياطي الاميركي من النفط والغاز، خصوصاً في البحر، تقل بنسبة كبيرة عن الارقام الحقيقية. وتخفض لجنة الطاقة الفدرالية، بدورها، الارقام المقدمة من قبل الشركات بنسبة ١٠ في المئة. وعن هذا الطريق، كانت الشركات الاميركية تحاول تكريس افادتها من النظام الضريبي التفضيلي المطبق عليها، والابقاء على اسعار للنفط الاميركي تفوق الاسعار المعمول بها في دول الاوبيك.

وقد عجزت وكالة الاستخبارات الاميركية، هي الاخرى، عن الحصول على ارقام دقيقة عن الاحتياطي النفطي الذي تسيطر عليه الشركات الدولية. وجاء ذلك على لسان السيد ريتشارد هلمز، المدير السابق لوكالة الاستخبارات الاميركية، اثناء استجوابه بتاريخ ٧ شباط عام ١٩٧٤، امام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الاميركي. وجاء في اقوال السيد هلمز ان وكالة الاستخبارات الاميركية لم تستطع الحصول من الشركات على معطيات صحيحة عن احتياطي النفط العالمي المثبت والمتوقع، وعن هيكلية الاسعار التي تعتمدها. ولدى حديثه عما يحصل في فنزويلا قال السيد هلمز ان الشركات النفطية الاميركية "تحتفظ لنفسها بالسر، وليست مستعدة لتقاسم المعلومات في ما بينها او مع طرف اخر".

وفي ضوء هذه الملحوظات، لا بد من الاشارة الى ان الشركات الدولية العاملة في الدول العربية ضخمت على الدوام، في السنوات الاخيرة، أهمية الاحتياطي النفطي في هذه الدول، بهدف تسريع انتاج النفط الخام العربي. وقد ارتفع هذا الانتاج، في السنوات الخمس عشرة الاخيرة، بمعدل سنوي متوسط قدره ١١،٥ في المئة في حين ان الاستهلاك العالمي ارتفع في الفترة ذاتها بنسبة ٧،٤ في المئة سنويا.

وفيما لو تتحقق معدلات تطور الانتاج التي تريدها الشركات، للسنوات القادمة، ولا يكتشف احتياطي كاف خلال هذه الفترة، فان الاحتياطي الحالي الثابت سينضب في غضون عشر سنوات في بعض الدول العربية، وقبل نهاية القرن في الدول الاخرى.

ولو قارنا الاحتياطي النفطي للدول العربية ولباقي دول الاوبيك مع الاحتياطي العالمي من الطاقة، نلاحظ ان الاحتياطي الاول ليس كبيرا. وبعض الامثلة كاف لتأكيد ذلك.

فالولايات المتحدة تمتلك، من الفحم، احتياطيات تقدر بالف وستمئة مليار طن، على عمق يقل عن ٩٠٠ متر. ونصف هذه الكمية سهل الاستخراج. وهذه الاحتياطيات توازي نحو ٢٤٠٠ مليار برميل من النفط الخام التركيبي، اي ٤ مرات مجموع احتياطي النفط الثابت في العالم، و ٦ مرات مجموع احتياطي النفط الثابت في دول "الاوبيك" (٤٠٥،٥ مليار برميل). ولو اعتبرنا ان كل ٤٥٠ متراً مكعباً من الغاز تساوي طنا من الفحم، تكون الاحتياطيات المعروفة من الفحم الاميركي توازي ما يعادل ٦٢٠ الف مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، اي ٦،٧ مرات مجموع الاحتياطي الثابت من الغاز في العالم، واكثر من ٤٢ مرة مجموع الاحتياطي الثابت من الغاز الطبيعي في دول الاوبيك (١٥،٢٠٠ مليار متر مكعب).

اما الاتحاد السوفياتي، فان احتياطيه من الفحم يقدر بنحو ٤،٣٠٠ مليار طن اي ٢،٧ اضعاف الاحتياطي الاميركي. وتمتلك دول اميركية اخرى ودول اوروبية واسيوية، احتياطيات هائلة من الفحم غير مستثمرة الى الان.

واضافة الى الفحم، هناك السجيل القيري والرمال الاسفلتية اللذان يشكلان، بالنسبة الى الولايات المتحدة وكندا خصوصاً مصدرا مهماً للطاقة. والسجيل



الرئيس الجزائري هواري بومدين يخطب في الدورة.

الاميركي الغني وحده يعطي حسب ما صرح به الرئيس نيكسون في تموز ١٩٧١ اكثر من ٦٠٠ مليار برميل من الزيت، اي ما يوازي اجمالي الاحتياطي العالمي من النفط.

امـا باقي مصادر الطاقة، خصوصاً الطاقة النووية (وفي المستقبل الطاقة الشمسية)، فانها عملياً غير محدودة. وقد بدأ تطوير هذه المصادر في الدول الصناعية الكبرى، التي تتميز، في هذا المجال، بموقع تكنولوجي متقدم عن مواقع الدول النامية، والتي ستصبح بدورها دولا مصدرة للطاقة. ومن الاكيد ان الاسعار التي ستطلبها هذه الدول في مقابل الطاقة المصدرة سوف تكون أعلى بكثير من الاسعار التي دفعتها للنفط الخام الذي استوردته من دول "الاوبيك".

ويتضح، في ضوء هذه المعطيات، ان ما اصطلح على تسميته "ازمة الطاقة" هو في الواقع، خلافا لبعض الاراء، اشد خطرا على الدول النامية، بما فيها الدول المصدرة للنفط، منه على الدول الصناعية. ان ما نسميه في الوقت الراهن بأزمة الطاقة هو في الحقيقة أزمة الطاقة الرخيصة التي تصدرها دول العالم الثالث الى الدول الصناعية، وهو عبارة عن مجموعة مؤشرات تميز مرحلة انتقالية نحو مصادر جديدة للطاقة، تمتلكها الدول الغنية في شكل رئيسي. اما بالنسبة الى دول "الاوبيك" فان الوضع هو اكثر اهمية من ذلك، لانه يفترض فيها، ليس فقط ان تطور مصادر جديدة للطاقة، وانما ايضا ان تخلق مصادر جديدة للدخل الوطني قادرة على الحلول مكان احتياطيها الناضب من البترول والغاز.

– التنقيب: في ميدان التنقيب عن النفط والغاز، يتجلى، من خلال الاوضاع التي ولدها نظام الامتيازات في الدول العربية وفي غيرها من دول "الاوبيك"، مظهر آخر من مظاهر الاسباب الحقيقية لأزمة الطاقة ولانعكاساتها على الدول المصدرة والمستهلكة في آن واحد. ولاسباب خاصة بها، تعمل الشركات النفطية العاملة في دول "الاوبيك"، منذ سنوات، على تنويع مصادر امداداتها. ودفعها ذلك الى تكثيف عمليات البحث في بعض المناطق مثل بحر الشمال والالاسكا، على حساب دول "الاوبيك" التي تعتبر المصدر الاساسي لارباحها.

ولم تحصل دول الشرق الاوسط بما فيها ايران في خلال الفترة الممتدة بين ١٩٦١ و١٩٧١ الا على ٣،٤٢ في المئة من مجموع الرساميل الموظفة من قبل الشركات في ميدان التنقيب عن النفط في العالم، باستثناء الدول الاشتراكية، على رغم ان دول "الاوبيك" تغطي نحو ثلث انتاج العالم من النفط. وتمثل هذه النفقات متوسطا سنويا مقداره ٤٠،٩ مليون دولار اي أقل من واحد في المئة من الارباح التي حققتها الشركات في مجال الانتاج في هذه الدول. ولا تتجاوز حصة فنزويلا ١،٤ في المئة من اجمالي نفقات التنقيب في العالم، في حين تبلغ حصة القارة الافريقية ٨،٨٥ في المئة في مقابل ٥٤،٤٣ في المئة للولايات المتحدة و ١١،٨٠ في المئة لكندا، و ٧،١٦ في المئة لاوروبا الغربية و ٧،٤٢ في المئة للشرق الاقصى و ٥،٧٤ في المئة لباقي الدول.

وبموجب توقعات الشركات، لن تعدل هذه الاوضاع في المستقبل. وتقدر نفقات التنقيب التي توقعتها الشركات بالنسبة الى السنوات ١٩٧٠ – ١٩٨٥، نحو ٣٥ مليار دولار، ٢٠ مليارا منها في الولايات المتحدة (٥٧،١٤ في المئة) و٦ مليارات في كندا وأوروبا الغربية (١٧،١٦ في المئة)، في مقابل ٥٠٠ مليون دولار (١،٤١ في المئة) لفنزويلا (٤ مليارات (١١،٥٤ في المئة) لمجموع دول الشرق الاوسط وافريقيا، بما فيها الدول المصدرة للنفط.

ان هذا التوزع الجغرافي، غير العادل، لنفقات التنقيب التي تنفقها الشركات تعكس احد جوانب ظاهرة تحويل المداخيل من الدول النامية، الاعضاء في "الاوبيك" الى الدول الصناعية. ان هذه "الضريبة" التي تدفعها دول "الاوبيك" تخصص لتطوير مصادر جديدة للطاقة، وحتى لتمويل نشاطات اقتصادية اخرى خارج أراضيها، كما سنرى ذلك في ما بعد.

وهذا التوزع الجغرافي لنفقات التنقيب، اضافة الى طابعه المسيء للدول النامية المصدرة للنفط، لا ينسجم مع العقلانية الاقتصادية، لانه يتم على حساب مناطق جيولوجية جيدة، تتسم بكلفة انتاج ضعيفة، ويركز الانفاق في مناطق خفيفة الاحتمالات وذات كلفة انتاج عالية نسبيا. ولو ان الشركات الدولية التي تعمل في دول "الاوبيك" خصصت المزيد من الرساميل للتنقيب عن النفط في هذه الدول، لكان من المحتمل ان لا تنطرح أزمة الطاقة بمثل الحدة التي تنطرح بها في الوقت الراهن، ولكانت توقعات الامدادات النفطية العالمية أفضل مما هي عليه.

ويلاحظ من جهة أخرى ان الرساميل القليلة التي خصصتها الشركات الغربية للتنقيب عن النفط في منطقة الشرق الاوسط وفي افريقيا تمركزت في شكل عام في مناطق ذات كثافة سكانية متدنية، في حين ان الشركات، في معظم هذه الدول، أوقفت كليا ع[...] البحث عن النفط منذ أكثر من ٢٠ عاما (ال[...] الكويت، سوريا) او انها خفضتها بنسب عالية (ا[...] العربية السعودية، ايران، ابو ظبي، الجزائر، لي[...] وهذا الوضع ما هو الا نتيجة السياسة التي انت[...] الشركات والتي تهدف الى تطوير مناطق انتاج ج[...] خارج الدول المنتجة، تكون قادرة على تشكيل [...] ضغط على دول "الاوبيك" التي تحاول الانعتا[...] سيطرة الاحتكارات الاجنبية على ثرواتها الن[...] وهذا هو بالذات وضع المنطقة الجنوبية من ا[...] العربي، حيث ركزت الشركات القسم الاكبر من [...] التنقيب التي أنفقتها في الشرق الاوسط في السـ[...] العشرين الاخيرة.

في ظل هذه الاوضاع، تجد الشركات الـ[...] الوطنية في الدول العربية وفي غيرها من "الاوبيك"، نفسها مضطرة الى القيام بما لم تـ[...] الشركات الاجنبية، اي بتحمل مخاطر الاستثما[...] أعمال التنقيب في أراضيها، لتطوير احتياطيها و[...] الطلب العالمي. والرساميل اللازمة لتمويل العمليات تقتطع عادة من المداخيل النفطية "الاوبيك" المعنية، كما ان بعض الشركات الو[...] الوطنية في الدول المصدرة تجد نفسها مضـ[...] لاقتراض الرساميل لتمويل عمليات التنقيب عن [...] في أراضيها، في حين ان النسبة العظمى من الا[...] التي حققتها الشركات الدولية، توظف في الخارج [...] نشاطات نفطية وفي بعض الاحيان في نشا[...] اقتصادية لا علاقة لها بالنفط او بالطاقة.

النشاطات غير النفطية للشركات: اضافة الى [...] من الارباح الذي تحققه الشركات في دول "الاو[...] والذي توظفه في أعمال التنقيب عن النفط وفي [...] عمليات التكرير والتوزيع والبتروكيمياء في [...] آخرى، خصوصاً في الدول الصناعية. تنـ[...] الشركات جزءاً آخر من ارباحها للمشاركة [...] المصادر البديلة للطاقة ولتمويل نشاطات غير نـ[...] في الدول الصناعية. ويمثل هذا الوضع مظهراً آخ[...] مظاهر تحويل المداخيل من الدول النامية الى [...] الصناعية.

حصص الشركات النفطية في انتاج الفحم الاميركي

| شركات الفحم الرئيسية | الشركات النفطية المسيطرة الخاضعة لسيطرة الشركات النفطية | الانتاج (نسبة مئوية من اجمالي الانتاج الاميركي) |
|---|---|---|
| سبودي كول | كيبيكوت – غولف اويل | ١٢،٥ |
| كونسوليديشن كول | كونتيننتال اويل | ١٠،٨ |
| ايسلند كريك كول | اوكسيدنتال اويل | ٥،١ |
| اولد بن كول | استندار اويل اوف اوهيو | ٢ |
| بيتزبرغ اند ميد واي كول | غولف اويل | ١،٣ |
| مونتري كول | اكسون | ٠،٣ |
| | اشلند اويل | ٠،٣ |
| ارش مينرال | اند ريفاينري | ٣٤،١ |

فمنذ أواخر الستينات، جهدت الشركات النـ[...] الخاصة للمشاركة او للسيطرة على مصادر جد[...] للطاقة، من بينها الفحم، والسجيل القيري والر[...] الاسفلتية والطاقة النووية. وفي عام ١٩٧٠، كـ[...] الشركات النفطية تسيطر على ٣٢،١ في المئـ[...] مجموع انتاج الولايات المتحدة من الفحم (الجد[...] وفي الوقت ذاته، أمنت الشركات لنفـ[...] مشاركات في استثمار السجيل القيري والر[...] الاسفلتية. ومن بين هذه الشركات: أكسون، [...] اوموكو، سيتيز سرفيس، غولف أويل، اتلا[...] ريتشفيلد، تكساكو، سوكال، يونيون أويل... [...] وقد دخلت بعض هذه الشركات ميدان الطاقة النو[...]